الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2001-2014

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

دموش وسيلة

إشراف الدكتور:

أ.د.كورتل فريد

نوقشت يوم 12/04/ 2018

السنة الجامعية:2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2001-2014

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالبة: دموش وسيلة

إشراف الدكتور: أ.د.كورتل فريد

نوقشت يوم 12/04/ 2018

أمام اللجنة المشكلة من:

رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	(جامعة البليدة 02)	رئيسا
كورتل فريد	أستاذ التعليم العالي	(جامعة سطيف01)	مشرفا ومقررا
جميل أحمد	أستاذ التعليم العالي	(جامعة البويرة)	عضوا مناقشا
ايت محمد مراد	أستاذ محاضر أ	(جامعة الجزائر03)	عضوا مناقشا
يدو محمد	أستاذ محاضر أ	(جامعة البليدة 02)	عضوا مناقشا
عامر بشير	أستاذ محاضر أ	(جامعة البليدة 02)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25)وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي(28)

صدق الله العظيم

سورة طه 25 -28

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى أمي الغالية حدة وأبي العزيز صالح حفظهما الله ورعاهما وجزاهما الفردوس الأعلى

إلى روح جدتاي الطاهرتين

إلى روح جداي الطاهرتين

إلى أخواتي الغاليات حكيمة ، أحلام ، نجمة ، فيروز وأسمهان إلى أزواجهن وأولادهن

إلى رفيق دربي محمد الفاتح وقرة عيني محمد نور الإسلام

إلى عائلة زوجي

إلى صديقاتي

تشكرات

الحمد لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور كورتل فريد على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور شرقرق سمير والدكتور طيار أحسن الذين لم يبخلا علي بالمساعدة وبالنصائح.

أشكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة قبولهم مناقشة هذه الرسالة

واشكر أفراد عائلتي على دعمهم لي واخص بالذكر أحلام،حكيمة، نجمة يوسف ،علي ومحمد الفاتح

وكل الزملاء والزميلات الذين قدموا لي يد العون

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في علاج الاختلال في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2001-2014، ويرجع اختيار هذا الموضوع إلى كون التشغيل وتوفير مناصب شغل مستقرة من القضايا التي شغلت ومازالت تشغل الحكومة الجزائرية والتي لم تجد لها حلا نهائيا بعد، إضافة إلى الأهمية التي تكتسيها السياسة المالية باعتبارها إحدى الأدوات المهمة في علاج الاختلال في سوق العمل، خاصة وأن الجزائر في بداية هذه الألفية اتبعت سياسة مالية توسعية للتخفيف من حدة البطالة. ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن السياسة المالية التوسعية المطبقة خلال الفترة 2001-2014 لم تحقق الهدف المنتظر منها في سوق العمل، لأنه بالرغم من الانخفاض المسجل في معدلات البطالة إلا أن ذلك يعتبر مؤقتا وهذا بالنظر إلى معاناة فئة الشباب خاصة حاملي الشهادات من شبح البطالة هذا ناهيك عن انتشار التشغيل غير الرسمي والتشغيل المؤقت الذي عرف تزايدا مستمرا على حساب التشغيل الدائم، إضافة إلى أن مناصب الشغل المستحدثة كان أغلبها في القطاعات غير الإنتاجية كالخدمات. كما تبين من الدراسة التطبيقية أن استجابة معدل البطالة للتغير في النفقات والإيرادات في المدى الطويل كان بنسبة ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، البطالة، السياسة المالية، الإيرادات، النفقات، نموذج متجه لتصحيح الخطأ، نموذج انحدار ذاتي.

Abstract*:*

This study seeks to shed light on the role of fiscal policy in addressing the imbalance in the labor market in Algeria during the period 2001-2014. The choice of this topic is that employment and stable employment are issues that have been and still are concerns the Algerian government. Moreover, in addition to the importance of fiscal policy as an important tool in addressing the imbalance in the labor market, especially since Algeria at the beginning of this millennium has pursued an expansionary fiscal policy to alleviate unemployment. The study found that the expansionary fiscal policy implemented during the period 2001-2014 did not achieve the expected target in the labor market, because despite the decline recorded in unemployment rates, this is considered temporary and this in view of the suffering of young people of unemployment, especially those with degrees. This is in addition to the spread of informal employment and temporary employment, which has been steadily increasing at the expense of permanent employment. In addition, the newly created jobs were mostly in non-productive sectors such as services. The empirical study showed that the response of the unemployment rate to change in expenditure and income in the long term was low.

Keywords: labor market, unemployment, fiscal policy, revenue, expenditure, vector model for error correction, self regression model .

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	أ
التشكر والتقدير	ب
الملخص	ج
قائمة المحتويات	د- ي
قائمة الجداول والأشكال	ك- ن
مقدمة	1- 10
الفصل الأول : طبيعة سوق العمل والسياسة المالية	11-80
تمهيد	12
المبحث الأول: سوق العمل على ضوء النظريات الاقتصادية	13
المطلب الأول: ماهية سوق العمل	13
1- تعريف سوق العمل	13
2- البطالة مفهومها وأنواعها	16
المطلب الثاني: نظرية عرض العمل والطلب عليه	19
1- نظرية عرض العمل	19
2- نظرية الطلب على العمل	21
المطلب الثالث: المقاربة النظرية لسوق العمل	22
1- المقاربة الكلاسيكية لسوق العمل	22
2- المقاربة النيوكلاسيك لسوق العمل	26
3- المقاربة الكينزية لسوق العمل	27
4- المقاربة النقدية لسوق العمل	29
5- سوق العمل في النظريات الحديثة	30
المبحث الثاني: التحليل النظري السياسة المالية	33
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية	33
1- مفهوم السياسة المالية	33
2- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي	35
3- السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي	36
المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية	36
1- الإيرادات	37
2- النفقات	44
3- سياسة الميزانية	51

المبحث الثالث: آثار السياسة المالية في سوق العمل	60
المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسة المالية في سوق العمل	60
1- الآثار المباشرة	60
2- الآثار غير المباشرة	64
المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في سوق العمل وفقا للمقاربة النظرية	69
1- المقاربة الكلاسيكية لتدخل الدولة في سوق العمل	69
2- المقاربة الكينزية لتدخل الدولة في سوق العمل	70
3- السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة	74
4- السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض	75
المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين السياستين المالية والنقدية في سوق العمل	76
1- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية	79
2- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية	79
3- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية	79
4- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية	79
خلاصة الفصل الأول	80
الفصل الثاني: سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2014	148-81
تمهيد	82
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لسوق العمل	83
المطلب الأول: مفهوم ونشأة قانون العمل	83
1- قانون العمل	83
2- تطور قانون العمل في الجزائر	84
3- مصادر قانون العمل	86
المطلب الثاني: المفتشية العامة للعمل في الجزائر	90
1- تعريف المفتشية العامة للعمل	91
2- مهام المفتشية العامة للعمل	91
3- صلاحيات مفتشي العمل	92
المطلب الثالث: نظام الأجور في الجزائر	93
1- مفهوم الأجر ومكوناته في القانون الجزائري	93
2- معايير وأسس تقدير الأجر	94
3- أدوات تحديد الأجر	95
المبحث الثاني: مؤسسات سوق العمل وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر	97

المطلب الأول: سياسة التشغيل وأبعادها	97
1- تعريف سياسة التشغيل	97
2- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل	98
المطلب الثاني: تسيير سوق الشغل في الجزائر	100
1- الوكالة الوطنية للتشغيل	101
2- الهيئات الخاصة بالتنصيب	102
المطلب الثالث: برامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر	103
1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	104
2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	105
3- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية	106
4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	110
5- جهاز المساعدة على الإدماج المهني	113
المبحث الثالث: هيكلة الفئة العاملة والفئة العاطلة خلال الفترة 2001-2014	116
المطلب الأول: وضعية التشغيل والبطالة خلال الفترة 1962-2000	116
1- مفهوم الفئة النشطة، البطالة والفئة العاملة حسب الديوان الوطني للإحصاء	116
2- تطور الفئة العاملة والعاطلة عن العمل خلال الفترة 1962-2000	118
المطلب الثاني: الاتجاه العام لسوق العمل خلال الفترة 2001-2014	122
1- تطور الفئة النشطة خلال الفترة 2001-2014	122
2- المؤشرات الديمغرافية	123
3- هيكل العمالة في الجزائر	127
4- تطور الفئة العاطلة عن العمل خلال الفترة 2001-2014	130
خلاصة الفصل الثاني	148
الفصل الثالث: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	215-149
تمهيد	150
المبحث الأول: إصلاحات الميزانية في الجزائر	151
المطلب الأول: وزارة المالية في الجزائر، تأسيسها ومراحل تطورها	151
1- تأسيس وزارة المالية	151
2-التعديلات التي أدخلت على وزارة المالية	152
3- هيكلة وزارة المالية	154
المطلب الثاني : إصلاحات الضرائب والنفقات في الجزائر	154
1- التطهير المالي للمؤسسات	155

2- تحرير الأسعار (إلغاء الدعم)	157
3- الإصلاحات الضريبية	157
4- صندوق ضبط الإيرادات	160
المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014	161
1- النمو الاقتصادي	161
2- الوضعية النقدية	163
3- التضخم	164
4- الدين الخارجي	165
المبحث الثاني: التركيب الهيكلي للميزانية العامة للدولة	166
المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات خلال الفترة 2001-2014	167
1- تبويب الإيرادات في الميزانية	167
2- تطور الإيرادات خلال الفترة الانتقالية	171
3- الاتجاه العام للإيرادات خلال الفترة 2001-2014	172
المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات خلال الفترة 2001-2014	176
1- أنواع الإنفاق العام في الجزائر	176
2- تطور النفقات العامة في الجزائر	178
المطلب الثالث: رصيد الميزانية	184
المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	187
المطلب الأول: برامج النمو في الجزائر للفترة 2001-2014	187
1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	187
2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	191
3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	192
المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية	194
1- ماهية التحفيزات الجبائية	194
2- التحفيزات الجبائية لتشجيع وترقية التشغيل في الجزائر	197
المطلب الثالث: أثار السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر	205
1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	205
2- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	208
3- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر	209
4- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	211

5- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	213
خلاصة الفصل الثالث	215
الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير النفقات والإيرادات على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	268/216
تمهيد	217
المبحث الأول: مدخل نظري لتحليل السلاسل الزمنية	218
المطلب الأول: تعريف السلسلة الزمنية	218
1- عناصر السلسة الزمنية	218
2- نماذج السلاسل الزمنية وطرق تقديرها	220
3- تقدير مركبة الاتجاه العام	221
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	223
1- دالة الارتباط الذاتي	224
2- اختبار الجدر الوحدوي	225
3 - التكامل المشترك	229
المطلب الثالث:اختبار السببية ودوال الاستجابة الدفعية	233
1- اختبار السببية لـ Granger 1969	233
2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة	236
3- نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VARونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM	237
المبحث الثاني: اختبار أثر أدوات السياسة المالية في سوق العمل	239
المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة	239
1- متغيرات الدراسة	239
2- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	240
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	241
1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى	241
2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	242
المطلب الثالث: نماذج الدراسة	243
1- النموذج الأول: دراسة العلاقة بين لوغاريتم البطالة، لوغاريتم نفقات التسيير ولوغاريتم نفقات التجهيز.	243
2- النموذج الثاني: دراسة العلاقة بين لوغاريتم البطالة، لوغاريتم الجباية البترولية ولوغاريتم الإيرادات الضريبية	253

3- النموذج الثالث دراسة العلاقة بين لوغاريتم معدل البطالة، لوغاريتم إجمالي النفقات ولوغاريتم إجمالي الإيرادات.	262
خلاصة الفصل الرابع	268
خاتمة	269
قائمة المراجع	275
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الفئة النشطة خلال الفترة 2001-2014	122
2-1	توزيع السكان حسب الجنس وفئة العمر بين 2001-2014	124
3-1	تطور معدل النشاط خلال الفترة 2001-2014	125
4-1	تطور الفئة المشتغلة ونسبة التشغيل خلال الفترة 2001-2014	127
1-2	هيكلة العمالة حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2014	128
2-2	توزيع العاملين حسب المهن خلال الفترة 2001-2014	131
3-2	توزيع العاملين بين القطاع العام والخاص خلال الفترة 2001-2014	133
4-2	توزيع العاملين حسب فئات الأعمار خلال الفترة 2001-2014	134
5-2	توزيع العاملين حسب الوسط خلال الفترة 2001- 2014	135
6-2	توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي والشهادة خلال الفترة 2001-2014	138
7-2	التشغيل غير الرسمي خلال الفترة 2001-2014	139
1-3	توزيع العاطلين حسب الوسط خلال الفترة 2001-2014	143
2-3	توزيع العاطلين حسب العمر خلال الفترة 2001-2014	144
1-4	الضريبة على الدخل الإجمالي	168
2-4	تطور الإيرادات خلال الفترة 2001-2014	172
1-5	تبويب نفقات التسيير في الجزائر	177
2-5	تبويب نفقات التجهيز (الاستثمار)	178
3-5	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014	180
1-6	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	191
2-6	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	192
3-6	المشاريع المقترحة في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	193
1-7	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2001-2014	205
2-7	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني بين 2001-2014	206
3-7	المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف ANSEJ بين 2001-2014	209
4-7	مناصب الشغل المستحدثة في إطار ANGEM حسب قطاع النشاط 2005-2014	210
5-7	عدد المشاريع ومناصب الشغل المنجزة في إطار CNAC بين 2004-2014	213
6-7	تمويل الأنشطة في إطار CNAC	214
1-8	مركبات السلسلة الزمنية	219
1-9	لوغاريتم متغيرات الدراسة	239
2-9	نتائج اختار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى	241
3-9	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	242

10-1	نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الأول	243
10-2	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الأول	244
10-3	احتمالات إحصائية فيشر للنموذج الأول	246
10-4	جذور الوحدة للنموذج الأول	247
10-5	نتائج الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الأول	248
10-6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج الأول	248
10-7	نتائج اختبار السببية للنموذج الأول	249
10-8	نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الأول	250
10-9	نتائج اختبار أثر الصدمة في النموذج الأول	251
11-1	نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الثاني	253
11-2	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الثاني	253
11-3	احتمالات إحصائية فيشر للنموذج الثاني	255
11-4	جذور الوحدة للنموذج الثاني	256
11-5	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج الثاني	257
11-6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج الثاني	257
11-7	نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني	258
11-8	نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الثاني	258
11-9	استجابة معدل البطالة للتغير في معدل البطالة والإيرادات البترولية والجباية العادية	260
12-1	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الثالث	262
12-2	اختبار ADF لسلسلة البواقي	262
12-3	تقدير نموذج VECM	263
12-4	نتائج اختبار السببية للنموذج الثالث	264
12-5	نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الثالث	265
12-6	نتائج اختبار استجابة معدل البطالة للتغير في النفقات والإيرادات	267

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	منحنى عرض العمل	20
2-1	منحنى عرض العمل في السوق (بعدد ساعات العمل)	21
3-1	منحنى عرض العمل في السوق (بعدد العمال)	21
4-1	منحنى الطلب على العمل	22
5-1	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	23
6-1	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	24

7-1	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	25
8-1	منحنى توازن سوق العمل عند كينز	28
1-2	السياسة المالية في حالة بطالة(النموذج البسيط)	72
2-2	السياسة المالية في حالة بطالة(النموذج الكامل)	74
3-2	التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية	77
1-3	تطور عدد السكان بين 2001-2014	123
2-3	نسبة العمالة في القطاعات من إجمالي العمالة خلال الفترة 2001-2014	130
3-3	توزيع العاملين حسب المهن خلال الفترة 2001-2014	132
4-3	نسبة العمالة في القطاعين الخاص+ المختلط والعام من إجمالي العمالة خلال الفترة2001-2014	134
5-3	نسبة الإناث والذكور من إجمالي العمالة خلال الفترة 2001-2014	137
6-3	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2014	141
1-4	تطور الإيرادات خلال الفترة 1993-2000	172
2-4	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1993-2000	180
3-4	نسبة كلا من نفقات التجهيز والتشغيل من إجمالي النفقات خلال الفترة 2001-2014	181
1-5	نسبة المؤسسات الخاصة والعامة والحرفية من إجمالي المؤسسات خلال الفترة 2001-2014	207
2-5	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	211
3-5	توزيع القروض الممنوحة في إطار ANGEM حسب المستوى التعليمي	211
1-6	مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية	219
2-6	النموذج التجميعي	220
3-6	منحنيات معادلات الاتجاه التربيعي	223
1-7	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	240
2-7	الدائرة الأحادية للنموذج الأول	247
3-7	استجابة معدل البطالة لصدمة في معدل البطالة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز	252
4-7	الدائرة الأحادية للنموذج الثاني	256
5-7	استجابة معدل البطالة لصدمة في معدل البطالة، الإيرادات الضريبية والجباية البترولية	261

مقدمة

مقدمة:

يمثل العمل الجهد العضلي والفكري الذي يبذله الإنسان في سبيل تحقيق منفعة تعود عليه وعلى المجتمع، ونظرا لأهمية العمل وسوق العمل المتزايدة فقد احتلا مكانة هامة ضمن النظريات الاقتصادية القديمة منها والحديثة، فالنظرية الكلاسيكية تقضي بتماثل سوق العمل وسوق المنتجات ويتحدد سعر العمل تبعا لتفاعل عاملي العرض والطلب، بحيث ترتفع الأجور عندما تكون الأيدي العاملة نادرة وتنخفض عندما تكون هناك وفرة فيها، وبالتالي فالكلاسيك يقرون بسيادة ظروف العمالة الكاملة أي استحالة حدوث اختلال في سوق العمل وإن حدث اختلال فإن آليات العرض والطلب كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن. في المقابل نجد الكينزيين على خلاف الكلاسيك يرون بأن التوازن في سوق العمل يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل أي مع وجود معدل بطالة طبيعي، وقد سادت الأفكار الكينزية في ثلاثينيات القرن الماضي في أعقاب الأزمة العالمية في سنة 1929 التي نتج عنها بطالة على نطاق واسع وكحل لهذه الأزمة نادى كينز بضرورة تدخل الدولة وهذا من خلال ما يعرف بالسياسة المالية، هذه الأخيرة التي تعرف باستخدام الدولة لنفقاتها وإيراداتها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يساهم في تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي والذي بدوره يساهم في زيادة القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد، بحيث يتم استخدام سياسة مالية انكماشية في حالة التضخم المصحوب بتراجع معدلات البطالة وسياسة مالية توسعية في حالة وجود انكماش في الاقتصاد وهذا ما يطابق النظرية العامة لكينز للتوظيف والفائدة والنقود، والذي اقترح من خلالها جملة من السياسات المالية التي تدعم الطلب الكلي الفعال ومنه تساهم في علاج مشكلة تصريف الإنتاج والبطالة والطاقات العاطلة، حيث دعا إلى تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة وكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم توظيف

العمالة، ودعا إلى العكس عندما يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل ويسود التضخم وقد تجلى ذلك بمنحنى فليبس للبطالة والتضخم.

بالرجوع إلى الجزائر فقد شهدت نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات تدهورا على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية من عجز في الموازنة العامة حيث بلغت -3.9% و-4.2% سنواتي 1987 -1988 و-2% سنة 1989 هذا إلى جانب ارتفاع المديونية من 18.46 مليار دولار سنة 1985 إلى 24.94 مليار دولار سنة 1989 وما صاحبها من اختلال في سوق العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة من 16.5% سنة 1985 إلى 17% سنة 1987 ثم إلى 19% سنة 1989 هذا إلى جانب الأمية والفقر، وكل هذا نتيجة أزمة النفط التي أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالجباية النفطية التي تمثل حوالي 90% من إيرادات الجزائر. ولمعالجة هذا الاختلال قامت بإعادة توجيه سياستها المالية من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات مست كلا من هيكل النفقات والإيرادات والتي تميزت بتراجع دور الدولة في الاقتصاد خاصة في الجانب الاجتماعي وما يرتبط به من تشغيل. وقد نتج عن الإصلاحات المنتهجة تحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنها انعكست سلبا على الجانب الاجتماعي الذي تميز بمعدلات فقر وبطالة مرتفعتان وهذا نتيجة تراجع دور الدولة في التشغيل من جهة وعملية التصفية والإغلاق التي طالت المؤسسات من جهة أخرى، وقد ساهم ذلك في تراجع قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة الداخلة لسوق العمل كما لم يتمكن من الحفاظ على المناصب المتوفرة. وقد ترجمت هذه الوضعية ببلوغ معدلات البطالة حوالي 30 % سنتي 1999 و2000.

التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات نهاية التسعينات ساهم في تحسن مداخيل الدولة الأمر الذي أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية وتجلى ذلك من خلال قيام الجزائر بتطبيق برنامجين تنمويين برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات

من 2005-2009 إضافة إلى المخطط الخماسي 2010-2014، هذا إلى جانب السياسة الجبائية والتي استهدفت في مجملها زيادة معلادت نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه ذلك من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية ومن مشكل البطالة، وكنتيجة تحقيق التوازن في سوق العمل خاصة بعد الارتفاع الهائل في معدلات البطالة نهاية القرن الماضي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى كون التشغيل وتوفير مناصب شغل مستقرة من القضايا التي شغلت ومازالت تشغل الحكومة الجزائرية حيث لم تجد لها الحل النهائي هذا من جهة، وإلى الأهمية التي تكتسيها السياسة المالية باعتبارها احدى الأدوات المهمة التي تستخدمها الدولة في علاج الإختلالات الاقتصادية منها والاجتماعية من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

ما مدى مساهمة السياسة المالية بأدواتها الإنفاقية والضريبية في زيادة القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

الأسئلة الفرعية: ولتحليل التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة المالية وسوق العمل ؟
- ما هو واقع التشغيل وسوق العمل في الجزائر ؟
- هل التراجع في معدلات البطالة يعكس التحسن في سوق العمل في الجزائر؟
- هل هناك علاقة سببية بين معدلات البطالة وأدوات السياسة المالية خلال الفترة 2001-2014؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

فرضية رئيسية:

لقد ساهمت السياسة المالية المطبقة بأدواتها المختلفة في التخفيف من حدة البطالة في سوق العمل في الجزائري خلال الفترة 2001-2014.

فرضيات فرعية:

- تباينت وجهات النظر حول طبيعة العلاقة التي تربط السياسة المالية بسوق العمل، وما يحدد هذه العلاقة هو طبيعة وأسباب اختلال سوق العمل من جهة وطبيعة النظام الاقتصادي السائد من جهة أخرى.
- التراجع في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة يترجم التحسن في سوق العمل.
- تعمل السياسة المالية من خلال أدواتها على تضييق الفجوة في سوق العمل.
- توافق التحليل النظري لفعالية السياسة المالية في سوق العمل مع الواقع الجزائري.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يظهر من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بسوق العمل والسياسة المالية وإبراز العلاقة بينهما، إلى جانب المنهجين السابقين فقد تم استخدام المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين متغير سوق العمل (معدل البطالة) وأدوات السياسة المالية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بينها.

ولتحقيق هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية :كالجداول والمنحنيات الرسوم البيانية والمؤشرات الإحصائية، كما تم الاعتماد في جمع الإحصائيات على عدة مصادر كالديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى معطيات أخذناها من وزارة المالية من موقعها على الانترنت التقارير السنوية التي يصدرها بنك الجزائر وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى[1]:** بعنوان" اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990 _2004) " للباحثة قصاب سعدية، وقد عالجت الإشكالية ضمن مجموعة من الأسئلة منها: ما هي السياسات التي يمكن تصميمها لمواجهة اختلالات سوق العمل؟ ما هي أثار السياسة المختارة في تعديل سوق العمل كما ونوعا؟ وخلصت إلى أن الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المولد والمشغل لليد العاملة.

- **الدراسة الثانية[2]:** بعنوان "حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية" للباحث بوصافي كمال، وقد عالج الإشكالية التالية: هل العلاقة الموجبة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة إشارة إلى أن خضوع الاقتصاد الجزائري لصدمات العرض وصدمات الطلب العشوائية خلال فترة الإصلاحات وبداية سياسة الإنعاش الاقتصادي 1990_2002 تفقد السياسة الاقتصادية الظرفية كل إمكانية للتحكم في البطالة الظرفية على الأمد القصير وفي البطالة الهيكلية على الأمد الطويل؟ وأهم نتيجة خلص إليها هي أن السياسات الاقتصادية الظرفية المطبقة خلال 1990_2002 صاحبتها تقلبات كبيرة في البطالة الظرفية، وقد استمرت هذه الحالة حتى مع بداية الانتعاش الظرفي للاقتصاد ولتخفيض البطالة في الجزائر يجب العمل على رفع المردود في الجهاز الإنتاجي وذلك لا يأتي في نطاق العولمة الحالية إلا إذا اعتمدت إستراتيجية شاملة للاندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والعمل على تطويرها .

[1]– قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990 _2004)، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

[2]– بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- **الدراسة الثالثة[1]:** بعنوان "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005" للباحثة يحيات مليكة، خلصت الدراسة إلى أن ما قدمه التحليل الكينزي من وسائل لتفسير ضغوط تضخمية وميكانيزمات علاجها في النظم الرأسمالية ذات الأسواق عالية الكفاءة بعيدة كل البعد عن خصائص البلدان النامية ومنها الجزائر، كما أن الاختبار الإحصائي لعلاقة فيليبس في الجزائر خلص إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم في الفترة السابقة لتنفيذ برامج الإصلاح وأصبحت علاقة عكسية في الفترة اللاحقة لتطبيقه، إذ ترتب على السياسة الاقتصادية الانكماشية التي استهدفت تخفيض التضخم ارتفاعا ملموسا في معدلات البطالة ووضوح العلاقة العكسية بين الظاهرتين .

- **الدراسة الرابعة[2]:** بعنوان:"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004" للباحث دراوسي مسعود، وكانت دراسته حول دور أدوات السياسة المالية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام ؟ وخلص الباحث إلى:".....تخصص مساهمة السياسة المالية في علاج المشكلات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط وذلك من خلال تخفيض عجز الميزانية تارة وتحقيق فائض تارة أخرى.... إن إنفاقا عاما أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا وسياسة نقدية أكثر فعالية وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري."

---

[1]- يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

[2]- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

- **الدراسة الخامسة[1]:** بعنوان:" سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة"، للباحثين شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة أهم العوامل المحددة لمعدلات البطالة في الجزائر واستكشاف أثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدل البطالة، وتم التوصل إلى أن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تتم على حساب نقص الاستثمار الخاص، أي أن السياسة المالية المنتهجة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص وهذا ما يمثل اثر المزاحمة الذي يجسد الفعالية النسبية للسياسة المالية. وبالتالي فإن السياسة العامة التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني والتوظيف لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور وهذا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وبالتالي فإن نسبة التوظيف خاضعة بالدرجة الأولى إلى نسب النمو المحققة هذه الأخيرة التي ترتبط بأسعار النفط.

- **الدراسة السادسة[2]:** بعنوان:publiques dans " L'évolution de la politique des dépenses le context de la mondialisation (cas Algérie 1999-2014)" للباحث أيت مختار عمار، وقد عالج إشكالية تأثير العولمة على تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر.

- **الدراسة السابعة[3]:** بعنوان:" dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique (essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'algérie)

[1]– شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية المجلد العاشر، المعهد العربي للتخطيط، يوليو 2008.

[2]- Ait Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le context de la mondialisation (cas Algérie 1999-2014), these de doctorat, faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, université Abou Bakr Belkaid Tlemcen, 2013/2014.

[3]-Ahmed Zakane, dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique (essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'algérie), these de doctorat, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, université d'Alger 2002/2003.

" للباحث أحمد زكان، الذي حلل من منظور طويل المدى تأثير النفقات العمومية وخاصة النفقات المخصصة لتكوين رأس المال البشري والإنفاق على البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **الدراسة الثامنة[1]:** بعنوان:" Les déterminants du chômage en Algérie :une analyse économétrique (1980-2009) للباحث بوالريش لحسن، الذي بحث في العوامل الرئيسية التي أثرت في تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2009.

أهداف الدراسة:

كخطوة أولى تهدف الدراسة إلى تحليل سوق العمل في الجزائر ومعرفة حجم القوى العاملة من جهة والعاطلة من جهة أخرى إلى جانب توزيع وخصائص كل فئة، مما يسمح بتحديد أهم القطاعات المستوعبة للعمالة إضافة إلى تحديد الفجوة في سوق العمل، مع إبراز كيف تم معالجتها أو ما هي أهم الإجراءات والأدوات والسياسات المتبعة من طرف الحكومة لتضييقها. وكخطوة ثانية تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم أدوات السياسة المالية بداية من هذه الألفية، من أجل تقدير مدى تحقيق السياسة المالية للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومنها تضييق الفجوة في سوق العمل وزيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة الداخلة لسوق العمل.

صعوبات البحث:

أثناء إجراء الدراسة واجهتنا عدة صعوبات أهمها تضارب البيانات والإحصائيات المستخدمة من مصدر لآخر، إضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت تأثير السياسة المالية في سوق العمل.

خطة الدراسة:

للإجابة على التساؤلات والوصول إلى هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة بحيث تناولنا في الفصل الأول طبيعة سوق العمل والسياسة المالية وهذا من خلال

[1]-Bouriche Lahcene, Les déterminants du chômage en Algérie :une analyse économétrique (1980-2009), these de doctorat, faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen 2012/2013.

التطرق إلى الإطار النظري لكل من السياسة المالية وسوق العمل إضافة إلى فعالية السياسة المالية في سوق العمل، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2014 وتضمن ثلاث مباحث بحيث المبحث الأول تضمن الإطار التنظيمي لسوق العمل، المبحث الثاني مؤسسات سوق العمل وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، أما المبحث الثالث فتناول تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، الفصل الثالث بعنوان تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، هو الأخر تناول ثلاث مباحث بحيث المبحث الأول تناول إصلاحات الميزانية في الجزائر، المبحث الثاني تضمن التركيب الهيكلي للميزانية العامة للدولة، أما المبحث الثالث فتناول فعالية السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، الفصل الرابع والأخير جاء في شكل دراسة قياسية لتأثير صدمة في النفقات والإيرادات في سوق العمل وقد تضمن مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى لتحليل السلاسل الزمنية أما المبحث الثاني فتضمن نماذج الدراسة.

الفصل الأول

طبيعة سوق العمل والسياسة المالية

تمهيد:

مع مجيء كينز بالنظرية العامة زادت أهمية استخدام السياسة المالية في صنع السياسة الاقتصادية لأي دولة من دول العالم، حيث كانت السياسة المالية قبل ذلك سياسة محايدة لكن بعد ظهور النظرية الكينزية أصبحت السياسة المالية سياسة متداخلة، وهذا التغير جاء نتيجة التحول والتغير الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها فيه للوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ومنها التشغيل الكامل لليد العاملة وتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا من خلال سياسة المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق العام في الاقتصاد والرضا بوجود عجز الميزانية العامة للدولة وتطبيق سياسة ضريبية ملائمة وإقرار سياسة التمويل بالعجز للوصول إلى التوظيف والتشغيل الكاملين[1]، وبالتالي فإن العلاقة بين السياسة المالية والتوظيف الذي يمثل سوق العمل هي علاقة متداخلة، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق من جهة إلى سوق العمل بنوع من الدراسة بداية من المفاهيم المرتبطة به والإختلالات التي يعاني منها وصولا إلى مختلف النظريات المفسرة له، ومن جهة أخرى السياسة المالية من خلال دراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بها وأدواتها وصولا إلى دورها في تحقيق التوظيف الكامل أو بالأحرى معالجة الاختلال في سوق العمل. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الأساس النظري سوق العمل
- المبحث الثاني: التحليل النظري للسياسة المالية
- المبحث الثالث: أثار السياسة المالية في سوق العمل

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010 ص 315.

المبحث الأول: الأساس النظري سوق العمل

يعتبر موضوع العمل وسوق العمل من المواضيع التي لقت اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين والباحثين نظرا لارتباطهما بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لهذه الأهمية فقد خصص له فرع عرف باقتصاديات العمل هذا الأخير الذي يدرس كل ما يتعلق بقوة العمل وسوق العمل من حيث المكونات، الأنواع، التوزيع القطاعي، الأجور، السياسات والقوانين والتشريعات المسيرة لهما. وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة سوق العمل بنوع من التفصيل.

المطلب الأول: ماهية سوق العمل

لسوق العمل مواصفات معينة تميزه على غيره من أسواق السلع والخدمات الأخرى، فخدمة العمل هي السلعة محل التبادل في سوق العمل بحيث لا يمكن فصلها عن من يقدمها وهذا الترابط يعطي أهمية لعوامل غير نقدية لا وجود لها أصلا في الأسواق العادية.[1]

1- تعريف سوق العمل:

1-1- مفهوم العمل: يشير **العمل** إلى ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول في العملية الإنتاجية وقد يتخذ هذا النشاط جهد عضلي أو فكري[2]، وقد عرف **الماركسيون العمل** بأنه النشاط الاجتماعي الواعي المبذول من قبل الجنس البشري لإخضاع الطبيعة لخدمة حاجات هذا الجنس[3].

وبالتالي العمل هو النشاط الإنساني الذي يقدم خلال فترة معينة وقد يكون هذا النشاط عضلي أو ذهني وهذا من أجل تحقيق منفعة مقابل الحصول على أجر هذا الأخير قد يكون أجر ساعي، يومي أو شهري.

---

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997، ص11.

[2]- رواء زكي يونس الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران، 2010، ص 131.

[3]- محمد فاروق محمد الشبول، العمل (وأثر الأجر على عرض العمل) في الاقتصاد الإسلامي، 2010، ص 35.

1-2- المقصود بسوق العمل: بعد التطرق إلى **مفهوم العمل** ننتقل إلى **مفهوم سوق العمل هذا الأخير الذي يعرف اقتصاديا** بأنه مكان التقاء من جهة عارضي العمل (ساعات العمل المعروضة من قبل العمال من أجل أجر حقيقي معطى وبارتفاع هذا الأخير يرتفع عدد ساعات العمل) ومن جهة أخرى طالبي العمل (وهي عدد ساعات العمل المطلوبة من قبل المؤسسات والتي تنخفض إذا ارتفع الأجر الحقيقي)[1].

1-3- خصائص سوق العمل: يتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ب[2]:

- غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل والذي يشير إلى عدم وجود أجر واحد يسود السوق مقابل الأعمال المتشابهة.

- سهولة التمييز أو التفرقة بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية (الجنس، اللون، الدين) أو نتيجة اختلاف السن أو الثقافة.

- ارتباط عنصر العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم لكميات مختلفة من وقت الفراغ ومستويات مختلفة من الدخل أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، كما يتأثر عرض العمل بعوامل مثل نظم التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة....

- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التقني وتنعكس أثار هذا التقدم على البطالة في مظهرين: الأول انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل اليد العاملة، أما المظهر الثاني فيتمثل في تغير متطلبات بعض المهن والوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة من قبل ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.

[1]-Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui, transversale économie ellipses, P29.

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11-13.

1-4- المفاهيم المرتبطة بسوق العمل: ولتعميق فهم سوق العمل نتطرق إلى مجموعة من المفاهيم المرتبطة به وهي:

- **الأفراد في سن العمل:** حسب BIT هم الأشخاص ذو العمر أكثر من 15 سنة. [1]

- **معدل النشاط (معدل المشاركة):** هو النسبة بين الفئة النشطة والفئة في سن العمل.

- **القوة النشطة:** يقصد بها جميع الأفراد العاملين إضافة إلى الذين يرغبون في العمل في أي وقت وبأي أجر[2]. وبالتالي فإن العناصر التي تستبعد من القوة العاملة:

- بعض الفئات داخل سن العمل لكنها تتميز بعدم قدرتها على العمل ومن بينها: المعاقين والمرضى الذين لا يمكنهم العمل.

- الأفراد داخل سن العمل لكنهم لا يرغبون في العمل مثل: ربات البيوت، الطلاب والمجندين لأداء الخدمة العسكرية.

- الأفراد دون سن معينة ويختلف هذا السن من دولة لأخرى وغالبا ما يحدد ب 16 سنة.

- الأفراد فوق سن التقاعد وغالبا ما يحدد ب 60 سنة فما فوق.

أما العناصر التي تتضمنها القوة العاملة (النشطة): [3]

- **العاملون:** سواء عمالة دائمة أو مؤقتة، عمالة مدنية أو عسكرية، عمالة مقابل أجر أو ذاتية.

- **المتعطلون أو الفئة العاطلة:** يشمل كل من لديه القدرة على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ولا يجده.

[1]-Patrick Feve، Javier Ortega، Macroéconomie (approche pratique contemporaine) DUNOD ,2004، p 67.

[2]- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2008 ص 33.

[3] - عبد القادر محمد عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997، ص312.

2- البطالة، مفهومها وأنواعها:

2-1- مفهوم البطالة: علميا تعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل أو الموارد الاقتصادية استخداما كاملا أو بشكل أمثل، وبالتالي تتضمن بعدين:

البعد الأول: عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، وهو ما يمثل حالتي البطالة السافرة والجزئية.

البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام الغير كفء للعمالة وهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدنى معين، وهذا البعد يشير إلى حالة البطالة المقنعة.

مما سبق يمكن تعريف البطالة بأنها الحالة التي لا تتوفر فيها فرص عمل تغطي عروض العمل المقدمة من طرف الأشخاص الراغبين والقادرين والمؤهلين للعمل. كما نستنتج انه ليس كل من لا يعمل عاطل وفي نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين والملاحظ أن دائرة من لا يعملون أكبر من دائرة العاطلين.

وبعد تحديد مفهوم البطالة ننتقل إلى طرق قياسها.

2-2- طرق قياس البطالة: يتم الاعتماد على مقياسين لقياس البطالة هما:

2-2-1- المقياس الرسمي: عادة ما تقاس البطالة انطلاقا من العلاقة التالية:[1]

$$\frac{U+N}{U} = u$$

u : معدل البطالة

U: عدد المتعطلين

U+N: إجمالي قوة العمل (عاملين+ عاطلين عن العمل)

أما فيما يخص فئات المتعطلين التي لا يشملها الإحصاء الرسمي فتتمثل في:[2]

- العمال المحبطين الذين هم في حالة بطالة ويرغبون في العمل لكنهم ليأسهم تخلوا عن البحث عن العمل، ويكون عدد هؤلاء كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

- الأفراد الذين يعملون لمدة أقل من وقت العمل الكامل بغير إرادتهم (بطالة جزئية).

[1] -René Teboul، Macroéconomie، édition Foucher، Vanves, 2006، p195

[2]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت، عالم المعرفة، أكتوبر 1998، ص34.

– العمال الذين يتعطلون موسميا لكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي.

– العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة وهم عادة ممن يعملون لحسابهم الخاص وعددهم كبير في البلدان النامية.

2-2-2- المقياس العلمي[1]: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل يساوي الناتج الفعلي، أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فهذا يعني وجود بطالة، إما لعدم الاستخدام الكامل للعمالة أو لعدم الاستخدام الأمثل لها، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة والتي تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع وبالتالي فإن:

$$\text{حجم البطالة} = 1 - \frac{\text{الانتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

للإشارة فإن المقياس العلمي يأخذ في حسابه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت سافرة جزئية أو مقنعة وغيرها من الأنواع، لكن ما يلاحظ في كل الدراسات أن المقياس الرسمي هو الأكثر استعمالا بالرغم من عدم دقة نتائجه.

2-3- أنواع البطالة: بما أن الاختلال في سوق العمل يمثل ما يعرف بالبطالة فإننا سنتطرق إلى أهم أنواعها والتي تتمثل في:

2-3-1- البطالة السافرة: تحدث نتيجة وجود فائض في عرض العمل لا يقابله الطلب الكافي على الأيدي العاملة خاصة في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على كثافة رأس المال.

[1]– علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، 2005، ص ص14-16.

2-3-2-البطالة المقنعة أو المستترة (غير الظاهرة)[1]: وهي التي لا تظهر ضمن إحصائيات المتعطلين وتشكل قوة عمل إضافية يمكن أن تزيد من قوة العمل في الدولة عندما تتوفر العوامل التي تساعد على تشغيلها.

2-3-3-البطالة الاحتكاكية[2]: تشير إلى عدم تناسب المطلوب من العمل مع المعروض منه.

2-3-4-البطالة الهيكلية[3]: تظهر كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، حيث يصاحب هذا التغير الهيكلي حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق.

2-3-5-البطالة الدورية: هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة حدوث تغيرات في نمو الاقتصاد الوطني وحركته.

2-3-6-البطالة الموسمية: تحدث في مواسم معينة حيث يتعطل بعض العاملين نتيجة نشاطهم الموسمي الذي يزدهر في مواسم معينة فقط.

---

[1]- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، 1990 ص251.

[2]- ج.دن.ورسك، ترجمة محمد عزيز، محمد سالم كعيية، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، الطبعة الأولى، ليبيا منشورات جامعة قار يونس بنغازي، 1997، ص23.

[3]- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلي والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص ص 153-154.

المطلب الثاني: نظرية عرض العمل والطلب عليه

يعتبر سوق العمل المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل والذي يمثل الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم، والطلب على العمل والذي يشير إلى المؤسسات التي تطلب قوة العمل، وفي المطلب الموالي سنحدد الإطار النظري لكل من عرض العمل والطلب عليه والتوازن بينهما في سوق العمل.

1- نظرية عرض العمل: أسست سنة 1872 من قبل ستانلي جيفنز (Stanley Gevons) ويشير عرض العمل إلى الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم، كما يمكن تعريفهم أيضا بأنهم الطالبين للشغل[1]. لقد أعتبر النيوكلاسيك أن مشكلة عرض العمل محددة بوقت العمل ووقت التسلية (الفراغ)، لأن ما من فرد يستطيع أن يعمل كل ساعات الأسبوع بدون أن يكون له وقت يخصصه للتسلية، وبالتالي عندما يحدد الفرد ساعات العمل التي يرغب فيها فإنه يوازن بين أمرين: الأول وهو الرغبة في الحصول على دخل مرتفع أما الثاني فيتمثل في الحصول على وقت كاف لإنفاق دخله[2]. وهنا نجد أن الارتفاع في أجر الشخص يمكن أن يحفزه على العمل أكثر، لأن ساعة من العمل ستجلب له أكثر (وهنا يبرز أثر الإحلال حيث يتخلى الفرد عن ساعات الفراغ ويعوضها بساعات العمل)، لكن مع ازدياد الدخل وبما أن الفراغ هو سلعة فإن الفرد يزيد من طلبه على ساعات الفراغ(وهنا يبرز أثر الدخل). وبالتالي ميل منحنى العرض يتوقف على أثر الإحلال وأثر الدخل، حيث إذا كانت المنفعة الحدية لساعة إضافية من الفراغ تتجاوز المنفعة الحدية الممولة من أخر ساعة عمل فإن الفرد سيقرر تقليص الوقت المخصص للعمل والعكس صحيح[3]، والشكل الموالي يمثل منحنى عرض العمل الفردي:

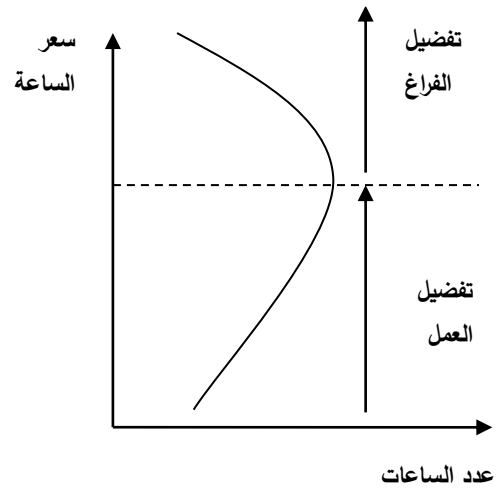
---

[1] -Bernard Saby, Dominique Saby , les grandes théories économiques , 2eme édition Dunod p244.

[2]- زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، الاقتصاد الجزئي (أسلوب رياضي)، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 40.

[3]- فريدريك تون، ترجمة وردية واشد، مدخل إلى الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص204.

الشكل رقم(1-1): منحنى عرض العمل



المصدر: فريدريك تون، مرجع سبق ذكره، ص 204

فيما يخص العرض الكلي للعمل (عرض السوق) [1]: يدل على مختلف الكميات من العمل التي يكون أصحابها على استعداد لبيعها في سوق العمل خلال مدة معينة وعند مختلف الأسعار، بالتالي عرض السوق هو مجموع عروض العمل الفردية. إذا رمزنا لعرض الفرد ب si وعرض السوق بـS فإن:

$$S= \sum_{i=1}^{n} si$$

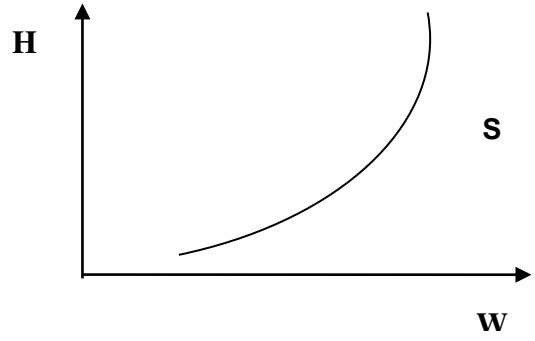
وبما أن العرض الفردي هو دالة متزايدة في الأجر فإن عرض السوق هو أيضا دالة متزايدة في الأجر.

بداية: العرض الإجمالي للعمل يعبر عنه بوقت العمل إذا أشرنا إلى: سعر ساعة العمل ب w وعدد ساعات العمل الممارسة من طرف العامل ب h، وقت الراحة y يكون:h=24-y وبالجمع نحصل على العدد الإجمالي لساعات العمل المعروضة في اليوم من قبل مجموع العاملين ونرمز لها ب H. ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم(2-1)، أما إذا حددنا وحدة عنصر العمل بعدد العمال (مثل ما هو في دالة الإنتاج أو دالة الطلب على العمل) فإنه يجب تحويل المتغير H إلى المتغير الجديد وهو عدد العمال

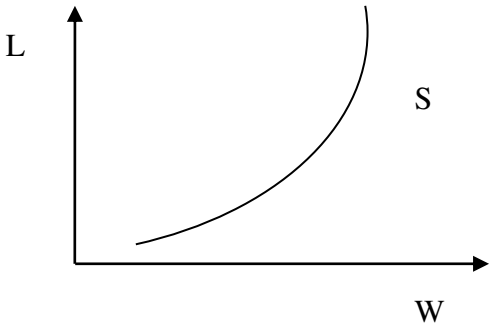
[1]-كساب علي، النظرية الاقتصادية (التحليل الجزئي)، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ص 389.

وإذا حددنا σ بأنها متوسط ساعات العمل بالتالي يكون لدينا: $\sigma = \frac{H}{L}$ ومنه: $L = \frac{H}{\sigma}$ ومن هذه العلاقة نستخرج دالة العرض الإجمالية: L=F(W) و $L = \frac{H}{\sigma}$ [1] والشكل رقم(3-1) يوضح ذلك:

شكل رقم (2-1): منحنى عرض العمل في السوق (بعدد ساعات العمل)



شكل رقم(3-1): منحنى عرض العمل في السوق (بعدد العمال)



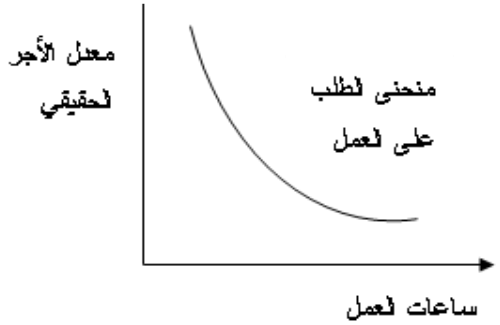
المصدر: Bernard Saby, Dominique Saby, op.cit. P252

2- نظرية الطلب على العمل: الطلب على العمل وهو طلب مؤسسة معينة ويتم بجمع طلبات العمل (عدد ساعات العمل التي يرغب المنظم في شرائها من السوق) عند كل مستوى من مستويات الأجر الحقيقي، وهنا نشير إلى أن المنظم حر في اختيار عدد ساعات العمل في كل مرحلة إنتاجية ويتخذ قراراته بزيادة عدد العمال (عدد ساعات العمل) بالمقارنة بين ما تكلفه ساعة عمل إضافية مع ما تعود عليه من نتيجة، أي أن صاحب المؤسسة يستمر في طلب ساعات عمل إضافية حتى يصبح الأجر الحقيقي مساويا لزيادة الإنتاج التي تؤمنها آخر ساعة عمل مطلوبة من الشكل: يكون منحنى الطلب متناقص أي أن كمية العمل التي ترغب المؤسسة في شرائها لا يمكن أن تزيد إلا إذا انخفض الأجر الحقيقي. [2]

[1]-Bernard Saby, Dominique Saby, op.cit. P251.

[2] -B.Bernier، Y. Simon، initiation à la macroéconomie، paris، BORDAS.1989، p316.

شكل رقم(1-4): منحنى الطلب على العمل



المصدر: B.Bernier, Y. Simon, initiation à la macroéconomie, paris, BORDAS.1989, p316.

المطلب الثالث: المقاربة النظرية لسوق العمل

تتضمن المدارس الاقتصادية نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة فبينما تؤمن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاحتكاكية والاختيارية فقط نجد أن النظرية الكينزية تري بوجود البطالة الاختيارية إضافة إلى البطالة الإجبارية، وبينما يرجع ماركس البطالة إلى طبيعة الإنتاج الرأسمالي فإن النقديين يرجعونها لأسباب نقدية ويعترفون بوجود البطالة الإرادية أو الاختيارية، إضافة إلى ذلك ظهرت نظريات جديدة تعتمد على أسس مخالفة للنظريات السابقة في تحليلها لسوق العمل. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لسوق العمل.

1- **المقاربة الكلاسيكية لسوق العمل:** تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من **الفرضيات** أهمها: حيادية النقود، الاقتصاد يمثله مجموعة من الأسواق المترابطة حيث أن هذه الأسواق تتمتع بخاصية التوازن التلقائي والمتزامن وهذا بفضل مرونة الأسعار، أما أهم فرضية نجدها في قانون ساي للأسواق والتي تنص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له[1]، ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة، وأن التوازن هو توازن التوظيف الكامل أي أن أي مستوى من التوظيف دون العمالة الكاملة

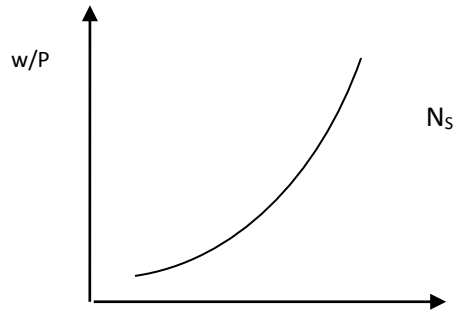
[1] -Mohamed Haddar, Macroéconomie, centre de publication universitaire ,2eme édition, 2006 ,pp273-274

فهو يمثل حالة من عدم التوازن وبالتالي استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع[1].

لكن إذا حدثت بطالة فإنها تعتبر حالة مؤقتة تظهر إذا ارتفعت أجور العمال عن أجر التوازن الأمر الذي يؤدي إلى التخفيض من أرباح رجال الأعمال، وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث فائض في عرض العمل مقارنة بالكمية المطلوبة من قبل رجال الأعمال، هذه الوضعية تؤدي إلى انتشار البطالة بين العمال مما يدفعهم إلى التنافس من أجل الحصول على الوظائف وبالتالي القبول بأجور أقل ومنه القضاء على البطالة السائدة.

1-1- عرض العمل عند الكلاسيك[2]: عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة في معدل الأجر الحقيقي، حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة أعلى من قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي فعرض العمل هو دالة متزايدة في الأجر الحقيقي.

الشكل رقم (5-1): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك



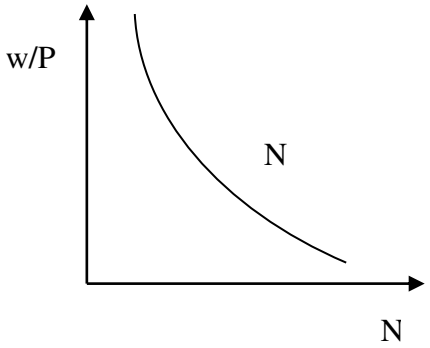
N: العمل
Ns:منحنى عرض العمل
w/ p: معدل الأجر الحقيقي

المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص5.

1-2- الطلب على العمل عند الكلاسيك: الطلب على العمل عند الكلاسيك هو دالة متناقصة في معدل الأجر الحقيقي وهذا كما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-167.
[2]- محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص4.

الشكل رقم(6-1): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك



N: العمل
Nd: منحنى الطلب على العمل
w/ p: معدل الأجر الحقيقي

المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص4.

حيث: [1]

$$Nd = f(^{w}/_{p}) \quad ، \quad f''^{(^{w}/_{p})} < 0$$

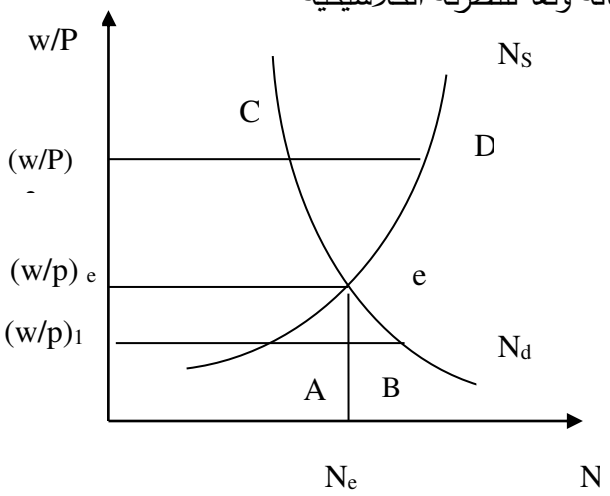
W : الأجر الاسمي P :المستوى العام للأسعار

وبالتالي مع ثبات كل عوامل الإنتاج الأخرى فإن المؤسسات لا تطلب العمل إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفضا، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في المنافسة الكاملة بين المؤسسات التي تسعى لتعظيم الربح. وحسب مبدأ تعظيم الربح فإن المؤسسة ترفع حجم إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم بتوظيف عمالة جديدة من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية.

وبالتالي التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك هو توازن التشغيل الكامل والذي يتم بلوغه بالتقاء منحنيي عرض العمل والطلب عليه، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

[1]- المرجع نفسه، ص3.

الشكل رقم (7-1): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية



N: العمل
Nd:منحنى الطلب على العمل
Ns:منحنى عرض العمل
Ne: حجم العمل عند التوازن
w/ p: معدل الأجر الحقيقي

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص 44.

من الشكل عند معدل الأجر الحقيقي$(w/p)_1$ فإن الطلب على العمل يكون أكبر من عرض العمل وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل ويقدر هذا النقص بالمسافة (AB)، وتؤدي هذه الوضعية إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدى إلى رفع أجورهم النقدية والذي يقود في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض أن الأسعار ثابتة)، أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو$(w/p)_2$ فنلاحظ أن عرض العمل يكون أكبر من الطلب على العمل، وهذا ما يؤدي إلى خلق فائض في عرض العمل (بطالة) وتقدر هذه البطالة بالمسافة(CD)، ومن أجل القضاء على البطالة يجب على العمال أن يقبلوا تخفيض أجورهم النقدية وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي.

وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل، هي نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض على العمل وتسمى بنقطة التوازن (e)، وعندها يتم تحديد كل من معدل الأجر الحقيقي$(w/p)_e$ في التوازن وحجم العمل في التوازن N_e.

وبما أن حجم العمل في التوازن هو نفسه حجم الاستخدام التام ومعدل الأجر الحقيقي هو نفسه في حالة الاستخدام التام، ومنه أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكن له أن يحصل على وظيفة عند معدل الأجر السائد، والشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل فهو عاطل بمحض إرادته أي أن البطالة السائدة هي بطالة إرادية[1].

منه نستنتج أن علاج البطالة يتأتى من خلال مرونة الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها ظروف المنافسة السارية في سوق العمل، وهذه النتيجة يربطها الكلاسيك بضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وتجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور كما يرى الكلاسيك بأنه يجب على نقابات العمال ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة[2].

2- المقاربة النيوكلاسيكية لسوق العمل: يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن " كل عرض يخلق الطلب عليه "، ومن هذا المنطلق فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض سعرها مما يترتب عليه زيادة الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وبالمثل فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي ومن ثم زيادة الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة، ومنه فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

لكن إن حدث اختلال بين العرض الكلي (هيكل الإنتاج) والطلب الكلي (هيكل الإنفاق) فإن تغيرات الأسعار سواء في أسواق السلع أو أسواق الخدمات وأسواق عوامل الإنتاج كفيلة بتصحيح هذا الاختلال

[1]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

بما فيه اختلال سوق العمل[1]. والملاحظ أن النيوكلاسيك قد احتفظوا بفكرة الكلاسيك فيما يخص استحالة وجود بطالة وهذا بفضل مرونة الأجور التي تعامل كأي سعر في السوق، حيث إذا كان عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن الأجور تنخفض ويصبح بالإمكان توظيف عمال جدد، أما إذا ظهرت بطالة فإنها إما تكون بطالة احتكاكية أي أنها فترات للتكييف بين عرض العمل والطلب عليه، وإما أن تكون بطالة اختيارية وتفسر بجمود سوق العمل وهذا بسبب معارضة النقابات للانخفاض في الأجور أو أن الحد الأدنى للأجور يكون محدد من قبل الحكومة[2].

3- المقاربة الكينزية لسوق العمل: في فترة الأزمة انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الذي سوف يطيل عمر الأزمة وهذا المنطق مطابق لأزمة الكساد العالمية لسنة 1929 التي جرت في أذيالها أزمة بطالة، وأحدثت المزيد من الضغوط على الطلب في السوق وأثبتت بذلك عجز النظرية الكلاسيكية عن إيجاد الحل[3]، أي أن هذه الأزمة جاءت مخالفة للتفسير الكلاسيكي بخصوص استحالة حدوث بطالة وفي ظل هذه الظروف ظهر الفكر الكينزي الذي قدم العلاج للخروج من هذه الأزمة وقد مثلت أزمة البطالة القضية الجوهرية في دراساته.

بداية يطلق على البطالة الكينزية اسم البطالة الإجبارية، وعادة ما تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم وكينز في نظريته العامة يعرف البطالة الإجبارية بأنها تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع مستوى

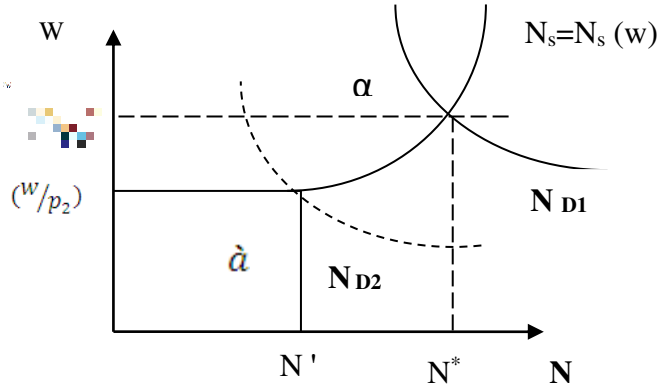
[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38.

[2] -René Di Roberto. Maÿlis Durand-Lasserve, Marché Du Travail, Emploi, Chômage Polycopié du cours d'économie Licence de Sociologie 1ère année. Université Victor Segalen -Bordeaux 2, p10

[3] -René Teboul، OP.CIT، p204.

السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي (انخفاض معدل الأجر الحقيقي)[1]. ويمكن ملاحظة البطالة الإجبارية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (8-1): منحنى توازن سوق العمل عند كينز



حيث:
W: الأجر النقدي
N: قوة العمل
N_s: منحنى عرض العمل
N_{D1} : منحنى الطلب على العمل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 276.

من خلال الشكل يحدث التوازن في سوق العمل نتيجة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه عند النقطة (α) وعندها يتحدد الأجر التوازني $(w/p_1)^*$ ومستوى التشغيل التوازني N^*. لكن لو حدث انتقال لمنحنى الطلب على العمل إلى اليسار (N_{D_2} في الشكل) فإن مستوى الاستخدام سينتقل من N^* إلى 'N، ومنه يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره [N`N*] أي أن سوق العمل يعاني بطالة.

ويرجع كينز حدوث البطالة إلى عدم التطابق بين الادخار والاستثمار فعندما يتجه معدل الربح للتناقص بسبب انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة، إضافة إلى العوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين حيث أن هذه العوامل مجتمعة تعيق نمو الطلب الاستثماري، فيصبح حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار فيقل بذلك الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي وبالتالي فإن

[1]– ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1994، ص 343.

المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي وتتراكم السلع وتقل الأرباح ويقل معها الناتج وتتزايد الطاقة العاطلة وتحدث بذلك البطالة وينخفض معها مستوى الدخل القومي[1].

بالتالي فالبطالة حسب الكينزيين ناتجة عن اختلال التوازن بين سوق السلع والخدمات والعمل وللدقة فإن البطالة ناتجة عن فائض العرض في كلا السوقين[2]. وللخروج من أزمة البطالة اقترح كينز ضرورة تدخل الدولة للتأثير على الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل ومنه يلاحظ أن كينز قد أقر بوجود البطالة الإجبارية عكس ما صرح به الكلاسيك والنيوكلاسيك.

4- المقاربة النقدية لسوق العمل: ينطلق النقديون في تحليلهم باعتبارهم أن البطالة السائدة في البلدان الصناعية هي نوع من البطالة الاختيارية وليست نوع من البطالة الإجبارية، بحيث يرفض العاطلون العمل بالأجر الحقيقي الذي يعرض عليهم لأنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك أجر أعلى منه، لذلك فإنهم يفضلون أن يظلوا عاطلين ما دام أنهم يحصلون على إعانات البطالة ويتمتعون بالضمان الاجتماعي ويسجلون أنفسهم في مكاتب التوظيف بحثا عن العمل، إلى جانب هذا النوع هناك من يعملون في وظائف ويبحثون عن وظائف أخرى بغية الحصول على أجور أعلى كما أن هناك من يترك العمل ويلتحق ببرنامج تدريبي للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل.

وانطلاقا من هذا فإن النقديين يعتبرون أن البطالة السائدة هي نوع من البطالة الإرادية، ويرجعون حدوثها إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يشل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل وكذلك تبني الحكومات هدف التوظيف الكامل، وهنا يرى النقديون أنه ليس من الحكمة تبني شعار التوظيف الكامل مع إهمال فكرة معدل البطالة الطبيعي وهو المعدل الذي يتوافق ويتناسب

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 296-310.

[2]-Bernard Brevier ،Yves Simon، Initiation à la macroéconomie، DUNOD، PARIS, 9e édition, 2007، p333.

مع حالة الاستقرار النقدي، إذ أن أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي دون مستوى معدل البطالة الطبيعي لا تلبث أن تجر في أذيالها التضخم وعدم الاستقرار[1].

5- سوق العمل في النظريات الحديثة:

5-1- نظرية البحث عن عمل: تقوم هذه النظرية على إسقاط فرض المعرفة التامة (فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل)، وترجع هذه النظرية سبب وجود عدد هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة إلى عدم توفر المعلومات الكافية والكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد من اتخاذ القرارات مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات وجمعها وتعتبر هذه العملية مكلفة سواء بالنسبة للعمال أو المؤسسات كما أنها تحتاج إلى وقت طويل وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمعها. ومن ثم وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية[2].

5-2-نظرية الاختلال: ظهرت على يد(E.Malinvand .J-P.Benassy) كمحاولة لتفسير السبب الذي يجعل السياسات الكينزية لمعالجة البطالة لا تعمل بشكل منتظم[3]، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين سوق السلع وسوق العمل. وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير هذا الجمود الذي يرجع إلى عجزها (الأجور والأسعار) في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل، ونتيجة لهذا الجمود قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض عمل ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وينطبق ذلك أيضا على سوق السلع حيث يؤدي جمود الأجور والأسعار إلى الاختلال بين المعروض والمطلوب، ونظرا لاستحالة تحقيق

[1]- المرجع نفسه، ص ص350-353.

[2]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص48-50.

[3]-Alain Beitone, Emmanuel Buisson-Fenet, Christine Dollo, Economie ,5e édition. France, paris dauphine, 2012. p228.

التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن حيث تظهر البطالة في سوق العمل.

ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع وينتج عنه نوعان من البطالة هما:

5-2-1-البطالة الكلاسيكية: سميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن وتقترن بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل.

5-2-2-البطالة الكينزية: وسميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وترجع البطالة هنا إلى قصور الطلب في سوق السلع مما ينتج عنه زيادة في العرض ووجود مخزون إضافي وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج مقترنة بذلك [1].

5-3- نظرية تجزئة سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين M.Piore و DB Doemberg عند قيامهما بدراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، والتي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق،السن،النوع،المستوى التعليمي. وترجع أسباب هذه التجزئة إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار أو إلى التغيرات التقنية،هذه النظرية تبنى على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل (الذي يعتبر أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية)، وتهدف إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا على أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص50-54.

قطاعات أخرى[1]. وتشير هذه النظرية إلى وجود نوعين من الأسواق[2] **السوق الأولية** وتضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا والتي توفر أحسن الشروط، أما **السوق الثانوية** فتضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا في الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة(التميز بين العمال من حيث فئات الأعمار والجنس).

5-4- نظرية رأس المال البشري[3]: يرجع الفضل في تطويرها إلى مينسر (1958)، ثم توالت بعد ذلك الأدبيات التي قامت بشرح وتطبيق النظرية منها: مينسر(1970)، شولتز(1988) وكارد(1998) وظهرت هذه النظرية كمحاولة لفهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية في تفسير التفاوت في الأجور وذلك مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجا عن نطاق التحليل، وتركز نظرية رأس المال البشري على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد كأساس لتفسير التفاوت في الدخول.

مما سبق فإن تفسير سوق العمل يختلف من مدرسة اقتصادية لأخرى وهذا ارتباطا بالظروف السائدة في المجتمع، وإحدى التفاسير المهمة ما جاء به كينز حيث اعتبر البطالة إجبارية وأنها تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وهنا طالب كينز بضرورة تدخل الدولة لتنشيط الطلب من خلال زيادة النفقات أو التقليل من الضرائب تحت ما يعرف بالسياسة المالية، هذه الأخيرة التي سيتم التطرق لها في المبحث الموالي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص55-56.

[2] -Mohamed Fassi Fihri, L'impact de la conjoncture économique sur la situation en emploi d'une cohorte d'immigrants établie à Montréal, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences (M.Sc) en Démographie, Université de Montréal Faculté des études supérieures, Juin 2003، P16.

[3]- علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس العائد عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر 2001، ص 5.

المبحث الثاني: التحليل النظري للسياسة المالية

في الحقيقة أن الدولة لم تعد تقف على الحياد فيما يخص القضايا الاقتصادية والاجتماعية فقد أصبحت في حاجة لرسم سياستها المالية في إطار الاقتصاد الوطني العام خاصة وأن الأعباء المالية (الواردات) تستحوذ على ما يزيد عن ثلث الدخل الوطني، ولذلك فإن اقتطاع هذا الحجم (كضرائب مثلا) من الثروة القومية ومن ثم إنفاقه كما تقتضي كتلة (النفقات) في الميزانية العامة سيكون له أثر على الأوضاع الاجتماعية للمكلفين من جهة، وعلى الأوضاع النقدية والتجارية والصناعية وسوق الاستهلاك والإنتاج من جهة ثانية[1].

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

1- **مفهوم السياسة المالية:** فيما مضى كان مفهوم السياسة المالية يرادف في معناه المالية العامة وميزانية الدولة، ولكن تطور مفهوم الدولة استدعى تطور وتوسع مفهوم السياسة المالية ليصبح يشير إلى النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة وما يتبع ذلك من أثار على مختلف قطاعات الاقتصاد[2] بحيث تؤثر على مستوى ونمط النشاطات الاقتصادية وعلى فرص النمو وتوزيع الدخل[3]. وبالتالي فقد أصبحت السياسة المالية تعرف على أنها السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج

---

[1]- فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 306.

[2]- ماجد محمد يوسف رابي، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس، فلسطين ،2003، ص15.

[3]-جاياتي غوش، ترجمة سيف الدين عموص، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، نيويورك، الأمم المتحدة، حزيران 2007، ص 8.

نفقاتها وإيراداتها وميزانيتها العامة بهدف إنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ[1].

هذا وقد تم **تعريف السياسة المالية:** بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة، وتضاف إليها الميزانيات المستعملة لبعض الأجهزة والجهات الحكومية بهدف تحقيق أهداف معينة[2].

ولقد تزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن نظرا لتزايد العجز في الميزانية العامة لمعظم الدول، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخول، توفير فرص العمل، زيادة القوة الشرائية للفرد ونمو الناتج القومي، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[3].

هذا وتتضمن السياسة المالية المطبقة في كل دولة على مجموعة من الاستراتيجيات الحكومية لتحصيل الإيرادات وللإنفاق، بحيث تؤثر طريقة تحصيل الإيرادات على دخل مختلف القطاعات وعلى القدرة الإنفاقية للحكومة، كما يؤثر نمط الإنفاق على إمكانية التوسع الاقتصادي مستقبلا وعلى الشروط المادية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالي فإن الموقف المالي العام يؤثر على التوظيف ومستوى النشاط[4].

---

[1]– هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، (بدون سنة نشر)، ص7.

[2]– توفيق صبري المراياتي، دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار، مجلة الخليج العربي، مجلة 6، العدد 2، سنة 2008، ص 4.

[3]– فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980–2008 مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلة 4 العدد 7، 2011، ص 224.

[4]– جاياتي غوش، مرجع سبق ذكره، ص8.

2- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي[1]: لقد اهتمت الدولة التقليدية بتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات (توازن كلاسيكي) وللإشارة فإنه لم يكن أكثر من توازن رقمي، لكن مع الزمن تجاوز التوازن هذا المفهوم الحسابي الصرف واندرج تحت عنوان "التوازن الاقتصادي العام" لأن التوازن الحسابي وحده كان يضطر الدولة إلى انتهاج إحدى السياستين:

2-1- في حالة الازدهار: كان الحرص على التوازن الحسابي يحتم على السلطة المالية إتباع إحدى الوسيلتين:

- إما زيادة النفقات بنسبة زيادة الواردات.
- إما إلغاء الضرائب بنسبة إلغاء بعض النفقات.

وللإشارة فإن زيادة النفقات تستدعي اضطراب في التوازن، بحيث يتضخم الإنتاج وترتفع الأسعار كما أن إلغاء بعض الضرائب يؤدي إلى إعادة قسم من الواردات العامة إلى ميدان الاقتصاد الخاص الذي هو في غنى عنها، وهكذا يكون الحرص على التوازن الحسابي قد أضر بالاقتصاد القومي وحال دون العودة إلى التوازن الاقتصادي.

2-2- في ظل الانكماش: كان الحرص نفسه على التوازن الحسابي يفرض على الدولة:

- إما تخفيض النفقات العامة.
- إما زيادة الضرائب.

ولهاتين الوسيلتين إضرار بالاقتصاد القومي، لأن تخفيض النفقات في ظل الانكماش الاقتصادي يعطل قدرة الدولة على القيام بمشاريع تؤمن العمل للمواطنين وتوفر لهم قدرة شرائية جديدة وهو ما يستدعي حتما زيادة الإنفاق لا تخفيضه، كما أن اللجوء إلى زيادة الضرائب يؤدي إلى اقتطاع جزء من ثروات

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 306-307.

المكلفين الذين يكونون في حاجة إليها في ظل الانكماش الاقتصادي الذي يستدعي تقديم المساعدة بدلا من زيادة العبء الضريبي.

3-السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي[1]: المقصود بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التوازن عند العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي هذا المجال نجد موقفين متباينين لكل من رائد المدرسة الكلاسيكية " آدم سميث" وجون ماينرد كينز رائد المدرسة الكينزية:

3-1- موقف آدم سميث: هو صاحب فكرة اليد الخفية التي تسخر الفرد وهو يعمل لصالحه الشخصي لتحقيق صالح المجتمع ومن هنا فقد كان من المحبذين لتوازن الميزانية سنويا، وذلك اعتقادا منه بضرورة تحقيق التوازن المالي الحسابي الذي يؤدي تلقائيا إلى التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة (التوظيف الكامل).

3-2- موقف كينز: رأى كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى من مستويات العمالة وقد يكون هذا المستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة كما قد يكون عند مستوى أعلى من مستوى العمالة الكاملة، ولذلك أصبح هدف السياسة المالية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس مجرد التوازن الاقتصادي.

ولتحقيق أهداف السياسة المالية يتم استعمال مجموعة من الأدوات نتطرق لها في العنصر المولي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تمثل أحد الأدوات الأساسية في يد الدولة التي تمارس من خلالها سلطتها على الساحة الاقتصادية للبلد مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل وهذا حسب الوضعية الاقتصادية، فقد يكون الهدف تنشيط الطلب وبالتالي فالدولة مضطرة إلى ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد وهذا فيما

[1]- المرجع نفسه، ص ص 311-312.

يعرف بمصطلح الإنفاق كما تلجأ إلى سحب السيولة من الاقتصاد وهذا بهدف توفير السيولة اللازمة لتغطية النفقات، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أدوات السياسة المالية.

1- الإيرادات: تتشكل الإيرادات من الإيرادات الضريبية إضافة إلى القرض العام:

1-1- الإيرادات الضريبية: تعد الضرائب كأحد أهم الموارد المالية التي تستخدمها الدول لمواجهة الحاجات المتجددة والمتزايدة في المجتمع وهي في ذات الوقت تعتبر عبئا على كاهل المكلفين بدفعها. ونظرا للأهمية المتزايدة للضرائب فقد حظيت باهتمام الاقتصاديين في العصور القديمة والحديثة، وفيما يلي سنتطرق إلى الضرائب بنوع من التفصيل من خلال إبراز أهم التعاريف المخصصة لها وأنواعها.

1-1-1- مفهوم الضريبة: هناك عدة تعاريف منها: [1]

- **حسب صندوق النقد الدولي:** الضريبة هي مساهمة إجبارية تدفع للحكومة دونما أية علاقة بمنفعة محددة حصل عليها دافع الضريبة.
- **تعريف جيز:** عرف الضريبة بأنها " مبلغ من النقود تقضيه الدولة جبرا من الأشخاص بصفة نهائية ودون أن يكون لها مقابل معين وذلك من أجل تغطية النفقات العامة".

مما سبق يمكن إبراز خصائص الضريبة فيما يلي:

- اقتطاع نقدي (التزام نقدي).
- الصفة الإجبارية.
- تفرض بلا مقابل أي عدم الحصول على نفع خاص مقابل دفعها.
- تحقيق النفع العام فالأموال المحصلة تستخدم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

[1]- خالد عبد العظيم أبو غابه، حسنى محمد جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه (دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011، ص 152.

1-1-2-قواعد وأسس الضريبة: إن فرض الضريبة يقوم على مجموعة من الأسس والقواعد والتي يتم فيها تصنيفها كما يلي: [1]

1-1-2-1-العدالة والمساواة: التزام كل فرد من أفراد المجتمع بدفع حصته من الضريبة حسب مقدرته التكليفية.

1-1-2-2-قاعدة الملاءمة: أي يتم دفع الضرائب في الوقت الملائم وأن تتحصل بالطرق الأكثر ملاءمة مع مراعات قانون وتعليمات وتشريعات الضرائب.

1-1-2-3-قاعدة الاقتصاد: يجب تخفيض تكلفة الجباية وتسهيل إجراءاتها وتراعي الوفرة عند تحديد الدخول الخاضعة للضريبة.

1-1-2-4-قاعدة اليقين: أي يجب أن تكون واضحة ومحددة من حيث الدخل الخاضع للضريبة أو النفقة والمعاملة التي تخضع لها إضافة إلى معدلاتها ووقتها وفئاتها.

1-1-2-5-قاعدة السنوية: أي أن الدولة تفرض وتحصل الضرائب بصورة سنوية وذلك لتجنب تراكم الضرائب لعدة سنوات.

1-1-2-6-قاعدة الإنتاجية: تقوم على تحصيل إيرادات أكبر وتجنب فرضها على مجالات لا تنتج إيرادات إضافية حتى لو كان فرضها يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة في العبء الضريبي.

1-1-3- الأساس القانوني للضريبة: ظهرت عدة نظريات للضريبة فهناك من رأى أن فرض الضريبة يستند إلى العلاقة التعاقدية بين الدول والفرد وهناك من اعتبرها إجبارية وهذا حسب نظرية التضامن.

1-1-3-1-النظرية التعاقدية: سادت في القرن الثامن عشر مفادها أن فرض الضريبة يقوم على وجود عقد مالي بين الأفراد والدولة يلتزم بموجبه الفرد بدفع الضرائب مقابل التزام الدولة بتقديم خدمات عامة، وقد تم الاختلاف حول طبيعة هذا العقد فنجد أن **فميرابو** رأى بأن العقد هو عقد بيع وأن

[1]- مؤيد جميل محمد سيالة، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح ، نابلس فلسطين 2006، ص ص 8-9.

الضريبة برأيه هي ثمن الحماية والأمن وغيرها من خدمات الدولة للجماعة، أما **آدم سميت** و**مونتسيكو وهوبز** فقد اعتبروا أن الضرائب قسطا يدفع للدولة لضمان ما تبقى من أموال، أي أن العلاقة التعاقدية تأخذ شكل عقد تأمين وهنا يجب أن تكون الضرائب متناسبة مع الأموال المؤمن عليها وليس مع الخدمات[1].

1-1-3-2-نظرية التضامن الاجتماعي: تشير إلى أحقية الدولة في الضرائب بناءا على فكرة التضامن الاجتماعي بين أفرادها من الأجيال السابقة واللاحقة، ومن ثم تضامنهم في تغطية نفقات الدولة العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها الكبرى من حماية المجتمع وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين بدون استثناء وبغض النظر عن مدى مساهمتهم الفردية في تحمل هذه الأعباء[2].

1-1-4- أنواع الضرائب: ليس هناك اتفاق على استخدام أساس محدد لتصنيف الضريبة، فمنهم من يستخدم أساس الدخل لفرض الضريبة (تسمى ضريبة مباشرة) ومنهم من يستخدم أساس الإنفاق الاستهلاكي (ضرائب غير مباشرة) إضافة إلى أسس أخرى كمعاملات الإنتاج، وعليه يمكن وضع الأصناف الآتية:

1-1-4-1-الضريبة العامة على المبيعات: هي نوع من الضرائب غير المباشرة والتي تسري على جميع السلع والخدمات أو مجموعة كبيرة منها[3]، وتفرض عند إنفاق الأموال على السلع المصنعة المحلية والمستوردة وبعض الخدمات، ولا تقوم مصلحة الضرائب بتحصيل الضريبة بنفسها وإنما تقوم

[1]- نوزاد عبد الرحمن، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج 2006، ص88.

[2]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، ص156 .

[3]- جلال الشافعي، الموسوعة الضريبية (الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على أرباح شركات الأموال، الضريبة العامة على المبيعات 1999، ص535.

بتكليف أشخاص آخرين وفقا لأوضاع معينة بتحصيل الضريبة عند بيع السلعة أو تأدية الخدمة ثم توريدها بعد ذلك إلى المصلحة.[1]

1-1-4-2-ضريبة على القيمة المضافة: هذه الضريبة لا تفرض على القيمة المضافة وإنما المقصود بها الضريبة على الدخل عند إنفاقه، وتعرف الضريبة على القيمة المضافة على أنها ضريبة على استهلاك السلع والخدمات تفرض ضمن أراضي الدولة المعينة بتطبيقها على السلع والخدمات المنتجة محليا وتشتمل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين كما تفرض على السلع والخدمات المستوردة سواء كانت خاضعة للضريبة في بلدها الأصلي أم لا[2].

1-1-4-3-ضرائب على الأموال[3]: يشير رأس المال إلى مجموع الأموال التي يملكها الشخص في لحظة معينة سواء كانت عقارات أو أموال منقولة تنتج دخلا نقديا أو عينيا أو خدمات لا تنتج شيئا ومن أنواعها[4]: ضرائب الثروة، ضرائب على مكاسب رأس المال، ضرائب على المعاملات الأجنبية وضرائب على الدخل المتأتي من أصول مالية مودعة بالخارج.

1-1-4-4-ضرائب على الدخل[5]: هي الضريبة التي تفرض على مختلف مصادر الدخل وهي ثلاث نماذج:

---

[1]- طارق عبد العال حماد، ضريبة المبيعات بمراحلها الثلاث (شرح طرق التحاسب الضريبي لتجار التجزئة والجملة) يوليو 2001، ص 33.

[2]- عابد فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة وخصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 العدد الثاني، 2010، ص ص 164-167.

[3] -Pierre Beltrame, la fiscalité en France, 18e édition, paris, DUNOD, 2012, p14.

[4]- جاياتي غوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

[5]- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المشروع الثاني للتنمية الاقتصادية العراقي الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: موجز في السياسة الضريبية (مراجعة نقدية لقانون الدخل وقوانين ضريبية أخرى للعراق)، شباط 2008، ص ص 6-7.

- **النموذج الأول: ضريبة الدخل الجدولية:** تفرض فيه نسب ضريبة منفصلة على مختلف مصادر الدخل، وقد يكون لكل فئة من الدخل تقديرها الخاص بها كما أن بعض الفئات تخضع للضريبة بواسطة الاقتطاع المباشر والبعض الأخر عن طريق تنظيم تقارير ضريبية لها.

- **النموذج الثاني: النظام الشامل:** فيه يتم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بحيث يفرض نفس هيكل نسب الضريبة على جميع مصادر الدخل، أي أن هذا النظام يقوم على توحيد كل مصادر الدخل ويخضعها للضريبة بصورة متساوية وهذا ما يجعل النظام أكثر عدالة كما يتسم ببساطة الجوانب الإدارية في تطبيقه، لكن ما يعيق تطبيقه خاصة في الدول النامية هو صعوبة تحديد الدخل المحقق من مصادر مختلفة نتيجة نقص الخبرة والكفاءة والتعقيدات المحاسبية والاستعمال المحدد للمؤسسات المالية.

- **النموذج الثالث: نظام الضريبة المركب:** وهو النظام الذي يستعمل كلا من النظام الشامل وضريبة الدخل الجدولية في نفس الوقت.

1-2- القروض:

1-2-1-مفهوم القرض العام: يشكل القرض أداة تستخدمها الدولة لتجميع المخزون الذي لا تستطيع تحصيله من خلال الضرائب، كما يشكل وسيلة فعالة لتوزيع العبء المالي العام بين المقترضين والمكلفين بالضريبة حيث يساهم كلاهما في تحمل مستلزمات القرض.[1]

وبالتالي فالقرض العام هو" المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد مدة القرض وفقا لشروطه"[2].

1-2-2-أنواع القروض: القروض أنواع يمكن تقسيمها حسب عدة معايير فمنها قصيرة وطويلة الأجل قروض داخلية وخارجية وإجبارية واختيارية، وفيما يلي نقوم بذكر أهم تقسيمات القروض العامة:

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 290.

1-2-2-1-معيار حرية المكتتب في المساهمة: حسب هذا المعيار يتم تقسيم القروض إلى اختيارية وإجبارية وتعرف كما يلي:

- **القروض الاختيارية:** هي القروض التي يتم الاكتتاب فيها طواعية أو اختياريا.

- **القروض الإجبارية:** هي نوع من القروض تستخدم الدولة سلطتها في عقده بحيث تجبر الأفراد على الاكتتاب في القرض وفقا للأحكام التي يقررها القانون (مثلا في حالة حروب)، وبالتالي يتم عقدها في حالة الضرورة القصوى وهذا لما لها من أثار سلبية على المقرضين.[1]

1-2-2-2-معيار المصدر المكاني: حسب هذا المعيار تنقسم إلى:[2]

-**القروض الداخلية(وطنية)** هي" القروض التي يكتتب فيها من جانب الوطنيين أو المقيمين في إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصا طبيعية أو معنوية "، وفي هذا النوع لا يحقق القرض أية مزايا للمكتتبين فيه.

-**القروض الخارجية(دولية)** تلجأ إليها الدولة في حالة عدم كفاية المدخرات الوطنية ويكون مصدرها دول أخرى أو هيئات دولية لأن الدولة قد تقرر دفع فوائد بسيطة عنه أو عدم دفع أية فوائد وفي هذه الحالة تلتزم بتوفير العديد من الضمانات والمزايا إلى المقرضين فيما يخص تسديد القرض الخارجي قبل حلول أجله وذلك بعد تحسن ظروفها الاقتصادية، فيقوم رعاياها بشراء سندات القروض من الدائنين المقيمين في الخارج كما قد يتم تحويل القروض الداخلية إلى قروض خارجية وهذا ببيع سندات القروض إلى أشخاص مقيمين في الخارج.

1-2-2-3-معيار الأجل: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم القروض إلى نوعين:

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- محرز عباس محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 294-295.

-**القروض قصيرة الأجل:**(القروض العائمة أو السائرة أو الطافية) وتصدر الدولة هذه القروض لمدة لا تتجاوز السنتين من أجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية، وتسمى السندات التي تصدر بها هذه القروض بأذونات الخزانة.[1]

-**القروض المتوسطة وطويلة الأجل:** القروض المتوسطة هي التي تمتد فترتها من ثلاث إلى عشر سنوات وقد تمتد إلى عشرين سنة أما القروض طويلة الأجل فهي التي تزيد مدتها عن عشرين سنة. تستخدم الدولة هذه القروض في تغطية عجز دائم أو طويل الأجل في الميزانية العامة، أما عن الوفاء به فإما أن يتم في موعد معين تحدده الدولة في تاريخ الإصدار وإما خلال فترة ممتدة بين تاريخين.[2]

1-3- الإيرادات الأخرى:

1-3-1- إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة(الدومين)[3]: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها والتي يطلق عليها لفظ الدومين، هذا الأخير يقسم:

1-3-1-1-<u>الدومين العام</u>: يتكون من أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ وعادة هذا النوع من الدومين لا يدر أي عائد إلا في حالة قيام الدولة بفرض رسوم على المستفيدين من هذه الأملاك لغرض استغلالها.

-1-3-1-2-<u>الدومين الخاص</u>: يتكون من أملاك الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق وعادة ما تدر هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة، ويكون الدومين الخاص على عدة أشكال: عقاري، صناعي تجاري ومالي.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 302.

[2]- محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص298.

[3]- سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، دار دجلة، 2011 ص ص 108-112.

1-3-2- الرسوم[1]: الرسم مبلغ من النقود يدفعه الفرد للدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه ويقترن النفع الخاص بنفع عام يعود على المجتمع.

1-3-3- الأثمان العامة[2]: هو مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية ومترو الأنفاق والمياه، وتتميز الأثمان العامة بأنها تدفع اختياريا ولا يهدف من ورائها تحقيق الربح وهي تعتبر من المصادر المهمة للإيرادات العامة.

وللإشارة فإن هناك إيرادات أخرى مثل: الإصدار النقدي، الإعانات والمنح الأجنبية.

2- النفقات: أصبحت النفقة العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها جميع الدول بهدف إحداث أثار مرغوبة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظرا لتطور مفهوم الدولة عبر العصور من حارسة إلى متدخلة برزت أهمية الإنفاق العام باعتباره متغيرا رئيسيا في النشاط الاقتصادي وعليه نخصص هذا الجزء لتحديد ماهية النفقة العامة وخواصها.

2-1- مفهوم النفقة العامة: هي مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة التي تنشئها بغية إشباع حاجة عامة، وقد عرفه بعض فقهاء المالية العامة بأنها: " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة"[3]، أو هي المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام بغية تحقيق حاجة عامة[4]. من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم النفقة العامة يتضمن العناصر التالية :

[1] -Mohamed Abbas AHERZI, Introduction à La Fiscalité, Alger, édition ITCIS, 2010 p18.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[3]- خالد عبد العظيم أبو غابه، حسنى محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[4]- فلح حسن حلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عالم الكتاب الحديث، حداد للكتاب العلمي، 2008 ص 89.

2-1-1- مبلغ نقدي: تتخذ النفقة العامة الشكل النقدي وبالتالي لا تعتبر نفقة عامة إذا استخدمت الدولة النفقات العينية كالسكن المجاني أو استخدمت أساليب غير نقدية للحصول على ما يلزمها من الأموال والخدمات.

2-1-2-يقوم بها شخص عام: أي يجب أن تكون المبالغ المقتطعة داخله في ذمة الدولة والمؤسسات والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

لقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والأخر وظيفي[1]:

2-1-2-1-المعيار القانوني: وهو المعيار التقليدي ويستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق. وبالتالي إذا كان من أشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بما لها من سيادة وسلطة آمرة) فإن النفقة تعد نفقة عامة، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية فإنها تعد نفقة خاصة حتى وإن كانت تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة.

2-1-2-2-المعيار الوظيفي: يستند على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية له، وبالتالي لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقة عامة بل تعد كذلك فقط النفقات التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقات خاصة، وعلى العكس تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية، وبالتالي فإن ما يعتبر نفقة عامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام بل قد يصدر من أشخاص القانون الخاص.

2-1-3-إشباع حاجة عامة: أي أنها لا تعتبر نفقة عامة كل نفقة تستخدم لتحقيق مصلحة خاصة.

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.

2-2-قواعد النفقة العامة: إصدار النفقة العامة وتخصيصها وتوجيهها حسب الحاجة يتطلب خضوعها لمجموعة من القواعد التي تحكمها وأهم هذه القواعد:

2-2-1-قاعدة المنفعة القصوى: عند تخصيص النفقة يكون الهدف منها تحقيق منفعة أكبر وأقل تكلفة.

2-2-2-قاعدة الاقتصاد والتدبير: توجه الدولة نفقاتها في البرامج النافعة وبالتالي تتجنب الإسراف والإنفاق الذي لا تجني من وراءه أي نفع أو فائدة، ومن جهة أخرى يجب على الدولة تجنب الشح إذا كانت هناك ضرورة للإنفاق.

2-2-3-قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية: يجب أن يتم تحديد حجم النفقة ومجالها ومكان وزمان إنفاقها بموافقة السلطة المختصة بالتشريع.

بعد تحديد مفهوم النفقة وخواصها وقواعدها يطرح التساؤل التالي: كيف يتم تحديد حجم النفقة؟

2-3-تحديد حجم النفقة العامة[1]: تجدر الإشارة إلى أن مناقشة الإنفاق العام تعود إلى أدولف فاجنز الاقتصادي الألماني الذي حدد ما يعرف في الأدبيات بقانون فاجنز، والذي ينص على أن مستوى الإنفاق العام يتناسب طرديا مع زيادة مستوى دخل الفرد، وتكتب العلاقة بينهما في صورة دالة:

$$G=F(y)$$

G: الإنفاق الحكومي

Y: متوسط دخل الفرد

وفقا **لقانون فاجنز** فإن ارتفاع مستويات الدخل يتطلب مزيدا من الإنفاق الحكومي ومنطلق هذا القانون أن ارتفاع الدخول يشكل ضغطا على الحكومة من أجل المزيد من الخدمات، وتكون مستويات الدخول المرتفعة ترتبط بمظاهر عديدة كالتصنيع، التحول في الهيكل الاقتصادي، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهناك عوامل أخرى مغذية لمزيد من الخدمات العامة المساندة ومن ثم مزيد من الإنفاق الحكومي.

[1]- عبد الله شحاتة، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص ص 3-4.

2-4-التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقة العامة: يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية، وبالرغم من العقبات التي وقفت أمام مفكري المالية العامة إلا أنها تمثل أداة أساسية في تحديد نوعية النفقة العامة وأثارها وأهدافها الشيء الذي يسهل تسيير الأموال العامة، ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية نجد:

2-4-1- تقسيم النفقة حسب أهدافها المباشرة (التقسيم الوظيفي): أي حسب الهدف المسطر لها لبلوغه، وحسب هذا المعيار تقسم النفقة العامة إلى:

2-4-1-1-النفقات الإدارية: هي النفقات المرتبطة بتسيير المرافق العامة وتضم أجور العاملين في الدولة ونفقات الدفاع، الأمن، العدالة والأقسام السياسية.[1]

2-4-1-2-النفقات الاجتماعية: هي النفقات المخصصة لإشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين وتشمل النفقات المتعلقة بالتعليم، الصحة، النقل، المواصلات والإسكان.

2-4-1-3-النفقات الاقتصادية: وتعرف أيضا بالنفقات الاستثمارية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كزيادة الإنتاج القومي وتوفير رؤوس الأموال الجديدة اللازمة للاقتصاد، ومن أمثلتها الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، الإعانات والمنح الاقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل...الخ[2].

2-4-1-4-النفقات المالية: هي النفقات المخصصة لسداد أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية.

2-4-1-5-النفقات العسكرية: وهي النفقات المخصصة لمرافق الدفاع الوطني من رواتب وعتاد وأجهزة حربية.

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 335.

[2]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005 ص 113.

2-4-2- دورية النفقة: على هذا الأساس يمكن تقسيم النفقة من حيث تكرارها الدوري إلى:

2-4-2-1-النفقات العادية: تعتبر نفقة عادية كل نفقة تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة والتكرار هنا يشير إلى تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها، وتدر دخلا لكنها غير منتجة (نفقة استهلاكية) ويتم سدادها من إيرادات عادية ومن أمثلتها: أجور الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

2-4-2-2-النفقات غير العادية: تعتبر نفقة غير عادية كل نفقة لا تتميز بالدورية (لا تتم بصفة منتظمة) تمتد لأكثر من سنة إضافة إلى أنها لا تولد دخل لكنها تعتبر نفقة منتجة ويتم سدادها من إيرادات غير عادية.

2-4-3- النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية: يمكن تقسيمها وفقا لمعيار القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

2-4-3-1-النفقات الحقيقة[1]: هي المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور والرواتب، أسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، وبالتالي **النفقة الحقيقة** تعبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها.

2-4-3-2-النفقات التحويلية[2]: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) والتي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للأفراد ونفقات تحويلية غير مباشرة (سلفة

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2]- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(2006-2005) ص 165.

أو خدمة بالمجان) والتي تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:

- **اقتصادية** :مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.
- **اجتماعية** :مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.
- **مالية:** مثل أقساط فوائد الدين العام.

2-4-4-النفقات العامة من حيث نطاق سريانها: يستند تقسيم النفقات إلى قومية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها:[1]

2-4-4-1-النفقات القومية(المركزية): وهي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها مثل نفقة الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية وتتولى السلطة المركزية القيام بها.

2-4-4-2-النفقات المحلية: هي نفقات تخص مدينة معينة ويتولى أمر إنفاقها السلطة المحلية.

2-4-5- تقسيم النفقات حسب آثارها الاقتصادية: تقسم النفقات من حيث آثارها الاقتصادية إلى:[2]

2-4-5-1-النفقات العامة المولدة: أي التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي ومن أمثلتها نفقات الصحة العامة والتعليم العام، وللإشارة فإنه يجوز للدولة أن تتقاضى رسم إضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات.

2-4-5-2-النفقات العامة المنتجة: هي التي تؤدي إلى إضافات للدخل القومي وعادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل يمتد إلى فترات مقبلة وهي ما يطلق عليها بالخدمات المعمرة، وعادة ما تكون هذه النفقات غير قابلة للاستهلاك الذاتي كما أنها لا تولد مميزات اقتصادية، ومن أمثلة هذه النفقات نجد النفقات الخاصة بالمباني العامة كأبنية الوزارات والحدائق والمنتزهات العامة.

---

[1]- سعيد على العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

كما أن هناك النفقات العامة غير منتجة وهي التي تقررها الدولة بصورة زائدة عن الحاجة ومن أمثلتها تقرير نفقات زائدة لمواجهة التسليح والتي تتجاوز حدود الاحتياجات الدفاعية الطبيعية.

- **النفقات العامة الحكومية:** يمكن أن تبرر على أنها استثمارات من شأنها أن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية كما أنها توفر فرص عمل.

- **النفقات العامة الاستثمارية:** هي النفقات العامة التي تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة تتمثل في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

2-4-6- تقسيم النفقات حسب طبيعتها المالية: وهذا يتم على أساس مدى كون هذه النفقات تعود مرة أخرى للخزينة العامة أم لا، وهي: [1]

2-4-6-1-النفقات العامة النهائية: هي التي تنفقها الدولة بصورة نهائية دون أن تتوقع أن تعود لها.

2-4-6-2-النفقات العامة المؤقتة: وهي التي تنفقها الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى.

2-4-6-3-النفقات الاحتمالية أو الافتراضية: هي النفقات التي تحتاج إليها الدولة في بعض الظروف وبالتالي لا تقوم بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها.

2-5- أنواع النفقات العامة: للنفقات العامة عدة أنواع يمكن إبرازها كما يلي:

2-5-1- الرواتب والأجور: هي مبلغ نقدي يتقاضاه العامل مقابل تقديمه خدمة العمل، وتتخذ الأجور والرواتب عدة أشكال: راتب رئيس الدولة، رواتب أعضاء البرلمان، رواتب الموظفين..

2-5-2- أثمان مشتريات الدولة[2]: هي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة مقابل حصولها على سلع مختلفة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 47.

[2]- سعيد على العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

2-5-3- الإعانات: هي نفقات تمنحها الدولة للهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد دون مقابل وقد تكون الإعانات خارجية أو داخلية (الإعانات الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية).

2-5-4- فوائد وأقساط الدين العام: وردت تعاريف مختلفة للدين العام فمنه من يعرفه بأنه الكميات من المبالغ النقدية التي تستدينها الحكومة من الآخرين الذين يملكون أموالا لإقراضها والبعض الأخر يعرف الدين العام بأنه خزينة يمكن حسابه في نقطة محددة، كما يعرف بأنه صافي التراكم في عجوزات الميزانية (بعد طرح الفائض) خلال الزمن.[1]

3- سياسة الميزانية:

3-1-تعريف الميزانية: تعرف الميزانية بأنها" وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة" [2].

3-2-خصائص الميزانية العامة: تتصف الميزانية بمجموعة من الخصائص وهي:

3-2-1-الصفة التقديرية (التخمينية): وهذا لأنها تحضر لسنة مقبلة وعادة تحضيرها يكون في أواسط السنة السابقة ولذلك يصعب تحديد ما سوف يبذل من نفقات أو ما سوف يجبى من واردات بصورة دقيقة.

3-2-2-الصفة القانونية: هي صفة شكلية لكونها مستمدة من السلطة التشريعية لكنها من حيث الموضوع لا تعتبر قانونية، وذلك لأن القانون ينطوي على قواعد دائمة بينما الميزانية لا تعدو كونها

[1]- هناء عبد الحسين الطائي، مهند عزيز محمد الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) (1990-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، 2015، ص 3.
[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 317.

عملا إداريا خاصا يرمي إلى تنفيذ قوانين معتمدة من قبل وما صفتها القانونية إلا لكونها تقترن بموافقة السلطة التشريعية.[1]

3-2-3-صفة الإجازة بالجباية والإنفاق: بحيث أن الميزانية لا توضع موضع التطبيق ما لم توافق السلطة التشريعية للدولة، وتكون الموافقة على شكل قانون يخول للسلطة التنفيذية تطبيق الميزانية العامة والعمل على ضوئها، وتقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة التنفيذية في هذا المجال.[2]

3-2-4-صفة التحديد الزمني السنوي (سنوية الميزانية): تعد الميزانية كل سنة كما أن تنفيذها يكون خلال سنة واحدة.

3-2-5-الميزانية العامة تحدد على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: أي تستخدمها الدولة كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

3-3- مبادئ إعداد الميزانية العامة: إن مبادئ الميزانية هي قواعد نظرية كما وصفها فقهاء المالية العامة وكتابها، وتختلف قيمة هذه المبادئ في الزمان والمكان وفق التشريع الوضعي لكل دولة [3]، وهذه المبادئ هي:

3-3-1- مبدأ سنوية الميزانية: يقصد بها أن يتم التحضير والإعداد والتصديق على إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة دورية وأن تعتمدها السلطة التشريعية سنويا[4]، وفي هذا الإطار نشير إلى أن مدة الميزانية تكون اثنتي عشر شهرا، "أما عن بداية السنة المالية فتختلف من دولة لأخرى فبعض الدول تجعل بداية السنة المالية تتطابق مع بداية السنة الميلادية (جانفي)، والبعض الآخر تجعل بدايتها في شهر يوليو على أن تنتهي في آخر يونيو من السنة الموالية، المهم أن تراعي كل دولة عند تحديد بداية السنة

---

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 321.

[2]- سعيد على العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[4]- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الطبعة الأولى عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2008، ص 202.

المالية لميزانيتها العامة أن يأتي هذا التحديد متناسبا مع أحوالها الإدارية والتشريعية والاقتصادية من جهة وأن لا تطول الفترة بين تحضير الميزانية وبين تنفيذها حتى لا تتغير الظروف مما يسبب عدم تحقيق أهداف الميزانية من جهة أخرى "[1].

أما عن إقفال السنة المالية فيتم الاعتماد على إحدى الطريقتين: طريقة القطع (إقفال حساب الميزانية في آخر يوم السنة المالية)، أو طريقة حساب الدورة (إقفال حساب الميزانية بعد عدة أشهر من بدأ السنة المالية الجديدة).

3-3-2- مبدأ وحدة الميزانية: يقصد بها أن تدرج جميع نفقات الدولة وواردتها في ميزانية واحدة[2]. ومنه فإن هذا المبدأ يستند إلى اعتبارين: **الاعتبار المالي** والذي يتمثل في أن الهدف من وحدة الميزانية هو التنظيم والوضوح مما يساعد المعنيين بشؤون الميزانية والباحثين والماليين من تكوين فكرة صحيحة وسريعة عن شؤون الدولة ومدى تعادل أعبائها وإمكانياتها كما يساهم في إظهار المركز المالي للدولة على حقيقته، أما **الاعتبار السياسي** فيتجسد في أن وحدة الميزانية تساعد السلطة التشريعية في مباشرة رقابتها على الإيرادات والنفقات[3]، وبالتالي فإن ظهور الميزانية في وثائق متعددة يؤدي إلى صعوبة المراقبة من جانب السلطة التشريعية وإلى عدم فعالية رقابتها، إضافة إلى صعوبة التمييز بين النفقات الضرورية وغير الضرورية التي تتحمل الدولة أعباءها، لكن بالرغم من أهمية المبدأ في تنفيذ ومراقبة الميزانية إلا أن هناك استثناءات من مبدأ وحدة الميزانية والتي يمكن عرضها في:

3-3-2-1-الميزانية الملحقة: هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة وهي تتضمن إيرادات ونفقات بعض الإدارات والهيئات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وتسري عليها نفس قواعد الميزانية العامة للدولة.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 337-338.

[2]-Florence Huart, Économie des Finances publiques, paris, DUNOD, 2012, p25.

[3]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 342.

3-3-2-2-الميزانية الاستثنائية: هي ميزانية منفصلة عن ميزانية الدولة تعد لأغراض مؤقتة أو غير عادية وبموارد استثنائية وتتضمن: نفقات استثنائية، مشاريع كبرى، سدود، خطوط حديدية، كوارث طبيعية. بحيث لو أدرجت هذه النفقات والإيرادات الاستثنائية في الميزانية العامة لأدى الأمر إلى عدم صحة المقارنات التي يمكن أن تجرى بين الميزانيات لأعوام مختلفة.

3-3-2-3-حسابات الخزينة خارج الميزانية: هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الميزانية وتشرف عليها الخزينة العامة للدولة، كأن تتلقى الحكومة بعض المبالغ التي تعيدها لأصحابها بعد مدة ومثال ذلك أقساط التأمين، ولا يمكن اعتبارها من إيرادات الميزانية العامة لذلك لا تذكر هذه الأموال في ميزانية الدولة ويتم تسجيلها في حسابات خارج الميزانية، والحسابات خارج الميزانية أنواع هي: حسابات الأمانات، حسابات السلف حسابات حركة النقود.

3-3-3- مبدأ عمومية الميزانية: أي أن تظهر جميع تقديرات الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة بينهما، ويرتبط مبدأ عمومية الميزانية بقاعدتين هما:

3-3-3-1-قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:أي عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، وبالتالي فإن الإخلال بهذه القاعدة أي تخصيص إيراد مرفق معين بمصروفات هذا المرفق يترتب عليه أمرين:[1]

إما أن تزيد الإيرادات عن النفقات المطلوبة في هذا المرفق مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير في الإنفاق.

وإما أن تقل الإيرادات عن النفقات في هذه المرفق مما يؤدي إلى جمود المرفق وحدوث خلل في عمله.

3-3-3-2-قاعدة تخصيص الاعتمادات: وتعني تخصيص لكل نوع من الإنفاق مبالغ محددة.

3-3-4- مبدأ توازن الميزانية: عرف مبدأ توازن الميزانية تطورا بتطور مفهوم الميزانية العامة وتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة هذا التطور تغيرت النظرة لمفهوم توازن الميزانية

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 332.

فلم يعد في ظل الفكر الحديث له نفس الأهمية التي كان يحتلها في ظل الفكر التقليدي. وفيما يلي نتطرق إلى مضمون هذا المبدأ في كل من الفكر التقليدي والحديث:

3-3-4-1-توازن الميزانية في الفكر التقليدي: حسب مفهوم الفكر المالي التقليدي فإن توازن الميزانية يشير إلى التساوي بين النفقات العامة العادية والإيرادات العامة العادية بشكل دوري ومنتظم، كما يجب أن يتحقق التوازن في جميع الظروف والأحوال لأن التوازن يعتبر كمؤشر على حسن إدارة الأموال العامة بطريقة واضحة وقيد على توسع الدولة في نشاطها وعلى زيادة العبء على الأفراد وضمان لاستمرار التوازن والثقة في مالية الدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي[1].

3-3-4-2-توازن الميزانية في الفكر المالي الحديث: تم استبدال فكرة التوازن المحاسبي التي كانت سائدة في الفكر التقليدي بفكرة أوسع منها وهي التوازن الاقتصادي العام حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، وهذا الاستبدال يطلق عليه **نظرية العجز المؤقت المنظم.**[2]

3-4- إعداد وتحضير الميزانية: من المتفق عليه أن تحضير الميزانية هي عملية إدارية بحتة تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول بدون استثناء، حيث يقع على عاتق السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ومن حق الحكومة أن تضع من السياسات والبرامج التي تراها مناسبة لتحقيق هذه الأهداف في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولما كانت الميزانية العامة هي الترجمة المالية والفنية لتلك البرامج والسياسات فإن من حق السلطة التنفيذية أن تقوم بالإعداد والتحضير لها[3].

3-4-1- مراحل إعداد الميزانية: إعداد الميزانية يمر بعدة مراحل وهي:

---

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 275-276.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 353-354

[3]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 298.

3-4-1-1-تقدير النفقات: عند تقدير النفقات يقوم كل مرفق بتحديد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة، وعادة يتم تقدير النفقات أو الاعتمادات بعدة طرق وهي:

- **الاعتمادات التحديدية:** "يقصد بها تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات".[1]

- **الاعتمادات التقديرية:** فيقصد بها تقدير بعض النفقات العامة على وجه التقريب، وهي تطبق على المرافق العامة الجديدة ومبالغ المعاشات (التقاعد)، ويجوز للحكومة أن تتجاوز مبلغ الاعتماد الموضوع في الميزانية العامة إذا دعت الحاجة لذلك شريطة أن يعرض ذلك على السلطة التشريعية في وقت لاحق للحصول على موافقتها، أي أن موافقة السلطة التشريعية عليها موافقة شكلية فقط[2].

- **اعتمادات البرامج:** هذه الطريقة تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة، ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين: الطريقة الأولى وهي ما يعرف **بطريقة اعتمادات الارتباط** وفيها يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية ويتم إدراجه في ميزانية السنة الأولى على أن يتم إدراج الجزء الذي ينتظر دفعه فعلا من النفقات في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة، الطريقة الثانية وهي **طريقة_اعتمادات البرامج** وهي تتلخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرنامج توافق عليه السلطة التشريعية، وبموجب هذا القانون يوضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات، ويوافق على الاعتمادات اللازمة له ويقسم هذا القانون البرامج على عدة سنوات ويقرر لكل جزء منها الاعتمادات الخاصة بها.[3]

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 368.

[2]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[3]- سوزي عدلي ناشد، المصدر مرجع سبق ذكره، ص ص 368-369.

3-4-1-2- تقدير الإيرادات العامة: تقدير الإيرادات العامة يواجهه صعوبات كثيرة نظرا لارتباط الإيرادات بالتوقع حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الاقتصاد وهذا بهدف تحديد الإيرادات اللازمة، ويتم تحديد الإيرادات بمجموعة من الطرق وهي:

- **التقدير الآلي:** يتم تقدير الإيرادات العامة للسنة المقبلة بالاعتماد على الإيرادات التي تحققت فعلا في السنة قبل الأخيرة التي عرفت نتائجها من خلال مناقشة حسابها الختامي.[1]

- **طريقة الزيادة السنوية:** حسب هذه الطريقة عند تقدير الإيرادات العامة للسنة القادمة فإنه يتم زيادتها بنسبة مئوية تساوي متوسط نسبة الزيادة التي حصلت في الإيرادات العامة في ثلاث أو أربع أو خمس سنوات، وبالتالي فإنها تراعي ارتفاع الدخل وازدياد النشاط الاقتصادي.

- **طريقة التقدير المباشر:** يتم التقدير من قبل المسؤولين بشكل مباشر ويترك لهم الحرية في الاسترشاد بإيرادات السنوات السابقة وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية

والاجتماعية[2]، وتعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق لتقدير الإيرادات.

3-4-2- تشريع (اعتماد) الميزانية:[3] لا يعتبر مشروع الميزانية ميزانية تلتزم الدولة بتطبيقها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الميزانية داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية، وعموما يمكن التمييز بين ثلاث خطوات وهي:

3-4-2-1-المناقشة العامة: بحيث يتم عرض مشروع الميزانية للمناقشة العامة في البرلمان.

---

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 304.

[2]- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 328.

3-4-2-2-المناقشة التفصيلية المختصة: تقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان والتي بإمكانها الاستعانة بخبراء استشاريين من خارج المجلس، وتقوم بمناقشة الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم تقدم تقرير إلى المجلس الشعبي.

3-4-2-3-المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته، ثم يتم التصويت على الميزانية بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن ثم يصدر قانون بربط الميزانية العامة.

3-4-3-مرحلة تنفيذ الميزانية: في هذه المرحلة الحكومة تتولى تنفيذ الميزانية وهذا من خلال تحصيل الإيرادات وتوزيع النفقات.

3-4-4- مرحلة الرقابة[1]: تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من حسن سير إدارة الأموال العامة ومدى تطابق التقديرات مع المحقق فعلا، وأن التنفيذ قد تم ضمن الحدود والتوجهات العامة الصادرة عن السلطة التشريعية، وهناك عدة أشكال للرقابة هي:

3-4-4-1-الرقابة من حيث توقيتها: وتضم:

- **الرقابة السابقة:** تختص بالنفقات وتتضمن الرقابة والمراجعة لإجراءات الصرف من قبل المدققين في الدوائر أو من قبل جهة خارجية.

- **الرقابة اللاحقة للصرف:** تبدأ هذه الرقابة بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، وتشتمل الرقابة على الإيرادات والنفقات معا.

3-4-4-2- الرقابة من حيث مصدرها: وتتضمن

- **الرقابة الإدارية:** تمارسها السلطة التنفيذية على أعمالها وتكون رقابة سابقة أو لاحقة أو كلاهما ومن أشكالها: رقابة رئيس الدائرة على مرؤوسيه، رقابة وزارة المالية والتي تكون في شكل إصدار تعليمات

[1]- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 222-225.

ملزمة للوزارات بشأن تنفيذ الميزانية، وتعتبر هذه الرقابة ضعيفة لأن السلطة التنفيذية تراقب نفسها بنفسها.

- **الرقابة التشريعية:** تمارسها المجالس النيابية وتكون إما أثناء تنفيذ الميزانية من خلال طلب معلومات عن سير العمليات المالية وتوجيه الأسئلة أو استدعاء المسؤولين لمناقشتهم، أو تكون هذه الرقابة لاحقة حيث تشكل لجان من المجالس النيابية لتدقيق النشاط المالي للإدارة.

- **الرقابة المستقلة:** تتم من قبل هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وهذا الاستقلال يمنحها الجدية في إنجاز أعمالهم وضمان عدم التحيز أو التأثر بمواقف المسؤولين، وقد يكون لها سلطة قضائية تتمثل في إصدار العقوبات على المخالفين أو إحالتهم إلى القضاء.

- **الرقابة التنظيمية:** الهدف منها تقييم النشاط المالي للدولة أي البحث عن مدى تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال ممارسة الدولة لنشاطها المالي على مستوى الاقتصاد العام.

في هذا المبحث تطرقنا إلى مختلف أدوات السياسة المالية من نفقات وإيرادات وميزانية وهذا من حيث المفهوم والأنواع وطرق التقدير، والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف تؤثر السياسة المالية بمختلف أدواتها في سوق العمل من وجهة نظر الاقتصاديين؟ وهذا ما سيتم الإجابة عنه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: آثار السياسة المالية في سوق العمل

المقصود بالسياسة المالية تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسي لوزير الخزينة هو ضمان تعادل الإيرادات مع النفقات للمحافظة على الأمن والدفاع وهذا طبقا للنظرية الكلاسيكية، لكن بعد تعرض المجتمع الدولي للكساد وقيام الحروب كان من الضروري أن تقوم الميزانية بدور أبعد من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات، وفي هذا الصدد قامت الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية وقد اقتضى هذا زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه المشروعات، كما تم استخدام الميزانية لتقليل التفاوت في الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية[1] والملاحظ أن هذا الجانب يرتبط بسوق العمل، وبالتالي ما هي أثار السياسة المالية في سوق العمل؟

المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسة المالية في سوق العمل

نظرا لتنوع أدوات السياسة المالية واختلافها فإن هذا ينعكس على آثارها أيضا حيث يختلف تأثير النفقات عن الإيرادات، وفي المطلب الموالي نبين تأثير كل منهما على سوق العمل.

1- الآثار المباشرة:

1-1- أثار سياسة الإنفاق العام: يمكن إبراز تأثير الإنفاق العام على العمالة من خلال تتبع أثره على مقدرة الأفراد على العمل، رغبة الأفراد في العمل وتحقيق مستويات عالية من التوظيف.

ويظهر تأثير الإنفاق الحكومي في **المقدرة على العمل** من خلال أن الخدمات العامة التي تقوم بها الحكومة كالتعليم والصحة تزيد من مقدرة الأفراد على العمل وبالتالي يزيد دخلهم، أما من حيث **التأثير في الرغبة في العمل** فإنه إذا توقع المنتجون توسعا من جانب الدولة في الإنفاق فإن ذلك يحفزهم على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثمارهم، وخاصة إذا توقعوا أن يعود عليهم هذا الإنفاق بنفع مادي مباشر

[1]- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1996، ص 211.

كحصولهم على الإعانات مثلا، أما بالنسبة للفرد فإنه إذا علم أنه ستكون هناك إعانة في حالة ما إذا أصابه عجز في العمل أو مسته بطالة فإن ذلك سيحفزه على العمل ويزيد من رغبته في الإقبال عليه، لكن هناك صنف من الناس قد ينصرف عن العمل إذا كان هناك توسع من طرف الحكومة في تأمين المستقبل عن طريق المعاشات وإعانات البطالة، لأن هذا التوسع يجعل البعض يطمئن لمستقبله فيجعله يكتفي بالعمل لحاضره والتفكير في يومه دون غده، لذلك يستحسن تأمين مستقبل العمال في الأحوال الاضطرارية كالشيخوخة والعجز والبطالة الإجبارية.

أما عن **تحقيق مستويات توظيف عالية** فإن الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي أهم أنواع الإنفاق تأثيرا في حجم التوظيف وتكون العلاقة بينهما طردية، أما التغير في طبيعة الأصول فهو قليل الأثر على حجم التوظيف بل أن له في بعض الأحيان أثرا انكماشيا.

ويكون تأثير الإنفاق على حجم التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد في حجم التوظيف، أما إذا نتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فإن هذا يؤدي إلى نقص في حجم التوظيف[1]، وأهم نظريات الإنفاق التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل نجد:

-**نظرية المشروعات العامة:** يقول أصحاب هذه النظرية أن المشروعات العامة يمكن تأجيلها وأن الإنفاق العام يسهل توقيته، كما يقوم مفهوم هذه النظرية على أن الاستثمار الخاص يتعرض لموجات من عدم الاستقرار الطبيعي التي لا يصعب تجنبها، ولذلك يلزم مقابلتها بإحداث حالة من عدم الاستقرار في الاستثمار العام فعند زيادة الاستثمار الخاص يتم التقليل من الاستثمار العام والعكس صحيح.

[1]– عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، أكتوبر 1971 ص ص 58-59.

لكن يواجه هذه النظرية جملة من الانتقادات على رأسها صعوبة تأجيل التوسع في الاستثمار العام، لأن الظروف قد تلزمنا القيام ببعض المشروعات الإنتاجية أو الإنشائية في فترة يميزها مستوى عال من التوظيف، كما أنه في فترات الكساد القصيرة يصعب إيقاف المشروعات العامة كما يصعب تمويلها. وبالتالي فالإنفاق على المشروعات العامة يتم في أوقات الرخاء إضافة إلى صعوبة إخضاع الاستثمار العام لتقلبات الاستثمار الخاص. [1]

- **نظرية إنفاق المضخة (دفع قوة شرائية عامة في الاقتصاد القومي):** أصحاب هذه النظرية يؤمنون أيضا بأهمية المشروعات العامة، لكنهم يرون أنه نتيجة لبطء تحقق أثار المشروعات العامة على مستويات الاستهلاك والعمالة والدخل يجب على الحكومة القيام بتدبير الأموال فورا ومنحها للأفراد الذين يكونون على استعداد لإنفاقها فورا، ويضيفون أنه متى بدأ المشروع العام يرى النور فإنه عندها يمكن تخفيض حجم الأرصدة النقدية المباشرة للمستهلكين. والفكرة من دفع قوة شرائية هو اعتقادهم بأن كما صغيرا من الإنفاق الحكومي في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة سوف يزيد من تيار الدخل في القطاع الخاص، فالكساد فترة مؤقتة يمكن تقصير مدتها وسلبياتها عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي. وبالتالي فالدخل الإضافي الذي تنفقه الحكومة في الاقتصاد يمكن القطاع الخاص من توظيف كل عوامل الإنتاج، أما عن حجم هذا الإنفاق فلا يقتضي أن يكون صغير فقد يكون إنفاقا ضخما لكن يشترط قصر المدة التي تقوم فيها الحكومة بالتوسع في الإنفاق . [2]

- **نظرية الإنفاق التعويضي:** نشأت هذه النظرية بعد فشل النظريات السابقة في توفير الأسس والآليات التي تمكن القطاع الخاص من استمراره في توظيف عوامل الإنتاج دون تلقي مساعدة من الإنفاق العام

[1]- أحمد محمود أبو الرب، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، 1985 ص ص41-42.

[2]- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

الحكومي[1]. ويتم قياس حجم الإنفاق التعويضي المرغوب فيه بالفرق بين حجم المدخرات المتوقعة من الدخل القومي الذي يمثل توظيفا كاملا لموارد المجتمع ومقدار فرص الاستثمارات الجديدة المتوقعة. وحتى تصل نظرية الإنفاق التعويضي إلى ما تصبو إليه يجب العمل على زيادة القدرة الشرائية لفئات الدخل الدنيا وهذا تحت شرط تمويل برامج الإنفاق التعويضي من عمليات الاقتراض الحكومي.[2]

1-2-أثار الضرائب: يمكن أن نبين تأثير الضرائب من خلال أثرها في:

1-2-1- أثار الضرائب على الرغبة في العمل: يتوقف أثرها على أمرين:

1-2-1-1-مرونة الطلب على الدخل:[3] عادة ما يوازن الفرد بين المنفعة الحدية للدخل والمشقة الحدية للجهد فإذا كان طلب الأفراد على الدخل غير مرن*، فإن الضريبة التي تؤدي في بادئ الأمر إلى إنقاص دخلهم ستدفعهم إلى مضاعفة جهودهم حتى يصل الدخل إلى مستواه القديم، أما إذا كان طلب الأفراد على الدخل مرنا**، وهذا إما لأن لدى الأفراد فائضا أو باستطاعتهم العيش بما يتبقى لديهم من دخل فإن الضريبة لا تزيد من رغبتهم في العمل.

1-2-1-2-طبيعة الضريبة: هناك نوع من الضرائب يحفز الأفراد على العمل ومضاعفة إنتاجهم مثل الضريبة على كسب العمل، وهناك أنواع أخرى من الضرائب لا تؤثر مطلقا على رغبة الأفراد في العمل ومن أمثلتها الضرائب على الأرباح[4].

1-2-2-أثار الضرائب في تحقيق مستويات توظيف عالية: بما أن حجم العمالة الكلية في المجتمع مرتبط بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك فإن أي ضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري أو

---

[1]- المرجع نفسه، ص 62

[2]- أحمد محمود أبو الرب، مرجع سبق ذكره، ص 43

[3]- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص202-203.

* يرغب في الحصول على نفس الدخل مهما كان الجهد الذي يبدل للحصول عليه.

** في وسع الأفراد التجاوز عما تقتطعه الضريبة من دخولهم.

[4]- المرجع نفسه، ص 203.

الاستهلاكي الكلي تعمل على خفض العمالة والأسعار، وبالتالي إذا فرضت ضرائب بمعدلات مرتفعة على منتجات صناعة ما فإنها تؤدي إلى التقليل من حجم العمالة في تلك الصناعة وترفع من تكاليف العمل مما قد يؤدي إلى إحلال الآلة محل اليد العمالة، كما أن ارتفاع تكاليف إنتاج سلعة ما يؤدي إلى إحجام الأفراد عن استهلاكها والتحول إلى سلع بديلة أخرى وهذا ينتج عنه زيادة العمالة في هذه الصناعة لمواجهة الطلب على منتجاتها .[1]

2- الآثار غير المباشرة: تظهر الآثار غير المباشرة للسياسة المالية في سوق العمل من خلال أثر المضاعف وأثر الإزاحة.

2-1- أثر التوسع المالي في الطلب الكلي (اثر المضاعف): يعد كاهن أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس العلاقة القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل أي أن مفهوم المضاعف عند **كاهن** هو مضاعف التشغيل، أما الاقتصادي كينز فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل أو الذاتي على الدخل القومي، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل[2].

المضاعف في التحليل الاقتصادي يتمثل في المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

لتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات فوائد، أسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك

[1]- أحمد محمود أبو الرب، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 99.

والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج – الدخل–الاستهلاك–الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق وإنما بنسبة مضاعفة ولذلك سمي أثر المضاعف.

ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع لأخر ومن فئة لأخرى، فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء، أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك. [1]

وبالتالي إذا كانت بعض الأدبيات قد تعاملت مع الأثر المضاعف للتوسع المالي سواء من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الأعباء الضريبية على الناتج بصورته الكاملة، فإن البعض الأخر قد حذر من أثر المزاحمة للإنفاق الحكومي في مستوى الاستثمارات الخاصة وما يحدثه من تحييد لأثر المضاعف على النشاط الاقتصادي، لكن الأدبيات الاقتصادية أيضًا أشارت إلى عدة نتائج هامة:

[1]– محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص108–109.

– يتوقف الأثر المضاعف للتوسع المالي الحكومي (خاصة الناتج من زيادة الإنفاق العام) سواء في صورته الكاملة أو الجزئية بصورة شديدة على مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، فكلما كان الاستثمار مرنًا بالنسبة إلى سعر الفائدة وإذا ترتب على زيادة الإنفاق الحكومي آثار في سعر الفائدة (بالارتفاع) فإن ذلك يضعف من تحقق الأثر الكامل للتوسع المالي.

– يتوقف الأثر المالي للتوسع الحكومي أيضًا على مدى حساسية الأسعار لزيادة مستويات الطلب الكلي فإذا ترتب على التوسع في الإنفاق زيادة في الأسعار فإن جزءًا لا يستهان به من هذا الأثر التوسعي في مستويات الناتج يقل.

– يتوقف أثر التوسع المالي على مستوى النشاط الاقتصادي على الفترة الزمنية فقد لا يظهر في الأجل القصير أثر للمزاحمة ومن ثم قد يصبح أثر المضاعف أكبر في الأجل القصير ولكن ما يلبث أن يتلاشى مع مرور الوقت.

– يتوقف الأثر التوسعي للسياسة المالية على رد فعل السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بأثر المزاحمة، إذ أن التوسع النقدي من الممكن أن يقلل من الأثر السلبي لزيادة الطلب الكلي على سعر الفائدة ومن ثم يضمن اقتراب تحقق قيمة مضاعف الإنفاق بصورته الكاملة.

– المسألة الهامة في السياق الحالي أيضًا هي أن شيوع حالة من عدم التأكد وعدم الثقة في البيئة الاقتصادية وارتفاع درجة المخاطر الاقتصادية سوف تدفع الأفراد إلى عدم الإيمان بالتوجهات التوسعية للسياسة المالية، بل قد تدفعهم إلى سلوك احترازي تقليل مستويات الاستهلاك وزيادة معدلات الادخار وتقليل معدلات الاستثمار ومن ثم انخفاض أثر مضاعف التوسع المالي الذي قد يتحول أحيانًا إلى سلبي.[1]

[1]– عبد الله شحاته خطاب، "الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية :رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية"، المؤتمر العلمي العاشر"الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية،"19 ديسمبر2009– بيروت – لبنان، ص ص2–3.

2-2-تأثير التوسع المالي في جانب العرض: يتعلق هذا الأثر التوسعي للسياسة المالية بالأجل الطويل أكثر من ارتباطه بالأجل القصير، إذ يكون الإنفاق في هذه الحالة مخصصًا نحو المشروعات التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد سواء المادية أو البشرية أو من خلال الإنفاق على السلع ذات الآثار الخارجية الكبيرة، وقد يظهر الأثر الإيجابي للتوسع المالي في تنشيط الاقتصاد في الأجل القصير من هذا النوع من الإنفاق إذ حدث توقع لنمو اقتصادي مرتفع في المستقبل.

يرتبط بهذا الأثر التوسعي للسياسة المالية أيضًا حالة سوق العمل، فكلما كانت سوق العمل تعاني بطالة فإنه من الصعب أن يقترن التوسع في الإنفاق الحكومي بارتفاع في تكلفة العمل ومن ثم التقليل من ربحية المنشآت كما يحدث في حالة ارتفاع الطلب على العمالة في ظل التوسع الاقتصادي وهذا ما يؤدي إلى تحقق الأثر المرغوب من التوسع بدفع عجلة النشاط الاقتصادي.[1]

2-3-أثر المعجل: لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج القومي على الزيادة في الاستهلاك المولد فقط، وإنما يمتد تأثير النفقات العامة في الإنتاج القومي من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الاستثمار المولد الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية وهو ما يعرف بأثر المعجل أو المسرع.[2]

وبالتالي فمصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي يقصد به أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول كما رأينا يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية

[1]- المرجع نفسه، ص 3.

[2]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 102.

من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاج السلع التي زاد الطلب عليه ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما يحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.[1]

2-4- الأثر التوسعي للسياسة المالية والبعد المؤسسي[2]: لمعرفة مدى تحقق الأثر التوسعي للسياسة المالية في ظل أزمات الركود، يجب معرفة أو الإحاطة بالإطار المؤسسي الذي تصاغ من خلاله السياسة المالية، وتحت هذا الإطار تبرز عدة أبعاد أهمها:

2-4-1-البعد الأول: مدى سرعة الاستجابة لأزمة الركود وخروج السياسة التوسعية للتنفيذ والمدة الزمنية التي يستغرقها ذلك الفعل، فكلما تأخر الإدراك لخطورة الأزمة ذات الآثار الانكماشية وتأخر رد الفعل قلل ذلك من الأثر الفعال للتوسع المالي لما ينجم عنه من شيوع مناخ من التشاؤم وعدم الاستجابة لإشارات التوسع الاقتصادي.

2-4-2-البعد الثاني: يرتبط بالاقتصاد السياسي لمسار الاستجابة للأزمة، فقد توجه الأموال وفقًا لمسارات ليس بالضرورة هي الأكثر ملائمة لتحقيق الأثر التوسعي في النشاط الاقتصادي خاصة في الأجل القصير ومن ثم قد تكون النتيجة توسعًا في الإنفاق والعجز دون أثر مماثل في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

2-4-3-البعد الثالث: يرتبط بالفساد في منظومة العمل التي تؤثر أولا في حجم الإنفاق اللازم ضخه لمواجهة الآثار الانكماشية وثانيا في توجيه هذا الإنفاق ووصوله إلى الفئات والقطاعات المستهدفة من أجل زيادة مستويات النشاط الاقتصادي.

---

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص109-110.

[2]- عبد الله شحاته خطاب، مرجع سبق ذكره، ص ص4-5

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في سوق العمل وفقا للمقاربة النظرية

نظرا لاختلاف وجهات النظر حول تفسير سوق العمل والاختلالات التي تحدث فيه وبالتالي علاجها فإن هذا ينعكس أيضا على دور أدوات السياسة المالية في سوق العمل. وفي المطلب الموالي نتطرق إلى فعالية السياسة المالية في سوق العمل تبعا للنظريات الاقتصادية.

1- المقاربة الكلاسيكية لتدخل الدولة في سوق العمل: لقد قدمت النظرية الاقتصادية التقليدية الأساس العملي للدولة الحارسة ولمبدأ عدم تدخل الدولة وبالتالي أصبحت مالية الدولة مالية محايدة لكن هذا لا ينفي وجود أراء فيما يخص الضرائب والإنفاق.

ففي مجال **الضرائب** نجد أن **آدم سميت** اقترح أن تفرض تبعا لمقدار دخل الفرد أو قدرته على الدفع كما يجب أن يحدد مقدار الضريبة وجبايتها وطريقة تحصيلها بوضوح لجميع الأفراد، كما يرى أن فرض الضريبة يجب أن لا يؤدي إلى مصادرة الدخل لأن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى خفض دخول الأفراد بشكل أكبر من الزيادة التي يمكن أن تحدثها فرض الضريبة في الموارد العامة، أما ريكاردو فرأى أن فرض الضرائب يؤدي إلى التقليل من معدل التراكم الرأسمالي، في حين أعتبر **مارشال** أن الضرائب هي وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعها للفقراء من خلال الإنفاق العام الذي يوجه إلى مجالات يستفيد منها الفقراء[1].

أما فيما يخص **الإنفاق العام** فقد حدد **آدم سميت** النفقات العامة التي يجب أن تلتزم بها الدولة في نفقات العدالة، نفقات المنافع العامة، المؤسسات العامة ونفقات الدفاع، كما حدد **آدم سميث** نوع آخر من النفقات وهي النفقات المتعلقة بالتعليم بحيث اعتبرها من أهم أنواع الإنفاق للدخل في الأجلين القصير والطويل، أما **مارشال** فقد ناد بتوجيه الإنفاق العام بما يتفق ومصالح الطبقة العاملة في

[1]- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)، الإسكندرية الدار الجامعية، 2007، ص ص 198-208.

المجتمع، ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وهنا تبرز أهمية الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة وتقديم المساعدات للفقراء على نحو يؤدي إلى حسن إعادة توزيع الدخل كما يرى ضرورة أن يتناسب الإنفاق العام مع الزيادة في الأعداد السكانية[1].

لإبراز وجهة نظر الكلاسيك لفعالية السياسة المالية في سوق العمل نفرض أن الحكومة قررت زيادة التشغيل في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنفاق العمومي ولتحقيق هذا قامت بطرح أوراق مالية على شكل سندات في سوق رؤوس الأموال، وبما أن التشغيل التوازني يبقى ثابت فإن الناتج الكلي لا يتغير وتحدث تغيرات في سوق الأوراق المالية فقط، حيث أن طرح الحكومة لسندات تزيد من عرض الأوراق المالية في السوق يجعلها تدخل في منافسة مع الشركات الخاصة لاستقطاب ادخار قطاع العائلات هذا من جهة ومن جهة أخرى يجعل الحكومة تنافس القطاع الخاص على الأصول المالية مما يؤثر سلبيا على استثمارات هذا الأخير، لذلك يرى الكلاسيك أن سياسة الإنفاق الحكومي تطرد الاستثمار الخاص وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة، وهذا ما يجعل الكلاسيك يرى بأنه لا جدوى من سياسة الإنفاق الحكومي لأنها تعمل فقط على إحلال الاستثمار الخاص بالاستثمار العام دون المساس بمستوى التشغيل، وأكثر من هذا فإن الكلاسيك يعتبرون الاستثمار العام مضرة للاقتصاد باعتبار أن الاستثمار الخاص أكثر مردودية من الاستثمار العام وبالتالي استبدال الأول بالثاني سيضعف من أداء الاقتصاد الوطني وهذا ما يجعل الكلاسيك يرفضون كل سياسة مالية توسعية وبالمثل أي تدخل للدولة في الاقتصاد.[2]

2- المقاربة الكينزية لتدخل الدولة في سوق العمل: كينز في بنائه لنظريته انتقد المبادئ التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية فقد انتقد قانون ساي للأسواق في تجاهله لدور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل والتوظيف، كما اثبت أن النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يملك القوى التلقائية التي يضمن بها

[1]- المرجع نفسه، ص ص 199-207.

[2]- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص ص 62-63.

عودة الاقتصاد تلقائيا إلى حالة التوازن، وأكد على وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بحيث أن الفرد ليس دائما الرجل الرشيد الذي افترضه الكلاسيك أي أنه في ظل سعيه لتحقيق مصلحته قد يخطئ أكثر مما يصيب، وبالتالي فالدولة أكثر رشدا من الفرد لأنها لا تسعى إلى تحقيق مصلحة شخصية وإنما مصلحة المجتمع[1]. وقد اهتم كينز بتفسير القوى التي تحدد مستوى الدخل وقاده التحليل إلى القول بأن: الطلب الكلي الفعال (طلب متوقع) هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج القومي، وينقسم الطلب الكلي الفعال إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية، وفي تحديد العوامل التي تحدد شقي الطلب الكلي اعتمد كينز على التحليل النفسي للمستهلكين والمنتجين وقد توصل كينز إلى أنه مع تزايد الدخل القومي يزيد الميل إلى الادخار (في المقابل ينقص الميل للاستهلاك) وفي نفس الوقت تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال(ينقص الميل للاستثمار) ومن هنا تلوح في الأفق مشاكل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار وتظهر مشاكل البطالة والكساد، وللخروج من هذه الوضعية يرى كينز بضرورة تدخل الدولة للتأثير في حجم الطلب الكلي باستخدام أدوات السياسة المالية.[2]

ولإبراز فكرة كينز حول دور السياسة المالية في مكافحة البطالة نتطرق إلى السياسة المالية في إطار النموذج البسيط ثم النموذج الكلي لكينز:

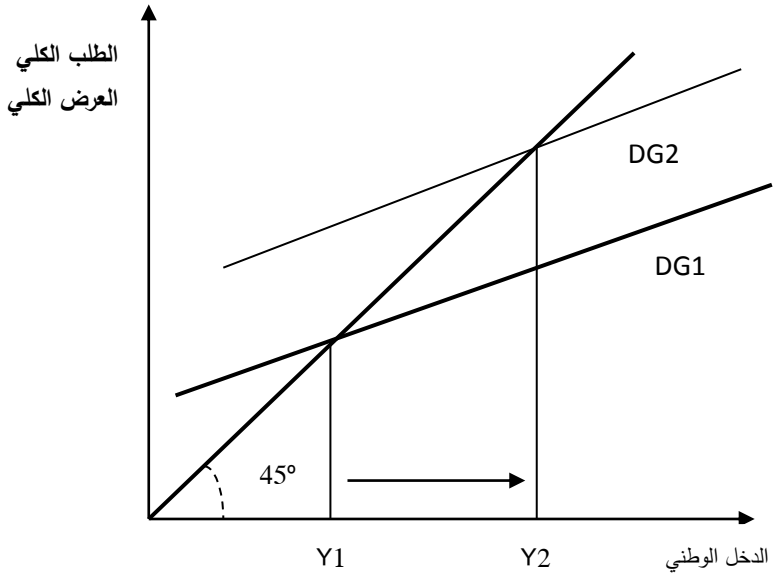
2-1- السياسة المالية في إطار النموذج البسيط: في النموذج الكينزي قد لا يكون مستوى توازن الناتج القومي الصافي هو نفسه مستوى التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل، وبالتالي إذا تحقق التوازن

[1]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية، دار الجامعة، 1999، ص ص 29-30

[2]- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1985، ص 50.

عند مستوى أقل من مستوى الناتج القومي الصافي الذي يحقق التشغيل الكامل فإن حالة البطالة ستظهر في الاقتصاد[1].

شكل رقم (1-2): السياسة المالية في حالة بطالة (النموذج البسيط)



المصدر: ب. برنييه، إ.سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى القاهرة ، الكتاب للنشر والتوزيع،1989 ، ص 378

لنفرض أن مستوى الدخل الوطني هو Y1 وهذا التوازن في حالة غياب السياسة المالية وبالتالي هذا التوازن لا يقابل حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وللوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ومنه معالجة البطالة يجب أن يصل الدخل الوطني إلى Y2.

وبالتالي فإن هدف السياسة المالية هو نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى بحيث الدخل الوطني يتوافق مع ناتج التوظف الكامل، وحتى يرتفع الطلب الكلي فإن على الحكومة أن تزيد من إنفاقها أو تخفض من الضرائب أو تجمع الأسلوبين معا، إذا لو علمنا مقدار الزيادة اللازمة في الطلب الكلي حتى يتحقق التوظيف الكامل فإن النموذج الكينزي البسيط يمكن أن يوضح لنا مقدار الزيادة الواجبة في الإنفاق

[1]– سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1982، ص 693.

الحكومي أو مقدار التخفيض في الضرائب لتحقيق الزيادة المطلوبة في الدخل الوطني للوصول إلى حالة التوظيف الكامل.[1]

فيما يخص زيادة الإنفاق الحكومي فقد اعتبرها كينز إحدى الآليات الكفيلة بمواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، وتستطيع الحكومة تحقيق هذه الزيادة بإحدى الوسيلتين هما:[2]

- اللجوء إلى الموارد غير العادية من اقتراض وإصدار نقدي وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع مستوى الإنتاج والعمالة.

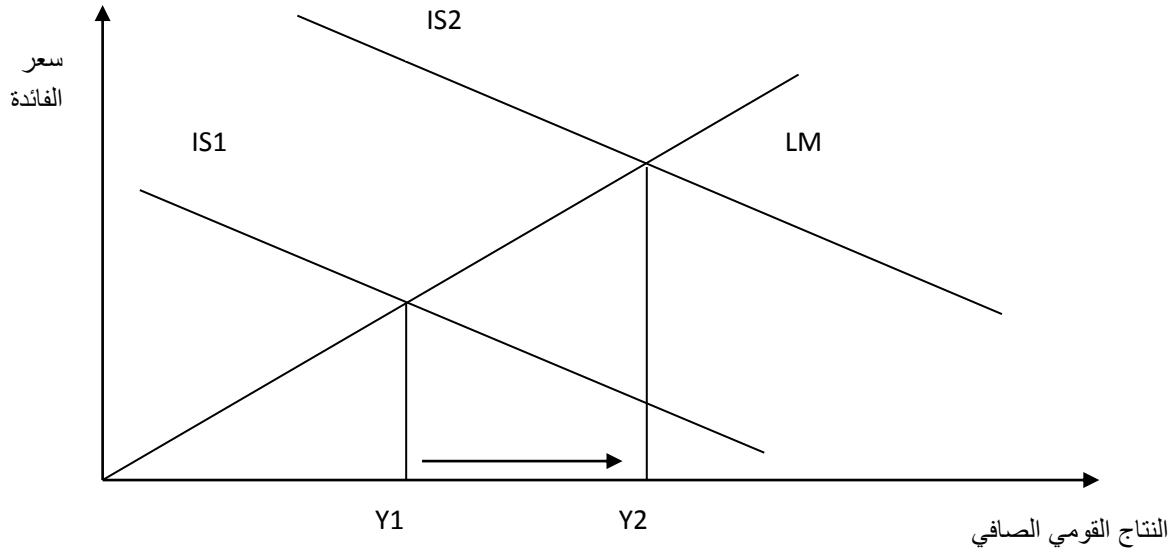
- اللجوء إلى الموارد العادية عن طريق اقتطاع جزء من الدخول التي تكتنزها الطبقات الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو أي شكل آخر للطبقات الفقيرة مما يساهم في زيادة الطلب ويتبع ذلك في زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة.

2-2- السياسة المالية في إطار نموذج كينز الكامل: إن حالة البطالة يمكن عرضها بواسطة النموذج الكامل لتوضيح أن مستوى توازن الناتج القومي السائد أقل من ذلك المطلوب لتحقيق التوظيف الكامل، كما في النموذج البسيط فإن السياسة المالية المناسبة هي إما زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا وهذا يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى أي الانتقال إلى اليمين في منحنى (IS)، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 694.

[2]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 90.

شكل رقم(2-2): السياسة المالية فى حالة بطالة(النموذج الكامل)



المصدر : سامي خليل، مرجع سبق ذكره ، ص 712.

وبخلاف النموذج البسيط فإنه في النموذج الكامل من الصعوبة تحديد مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي أو مقدار التخفيض في الضرائب لتحقيق التوظيف الكامل وهذا راجع للأثر المثبط لارتفاع سعر الفائدة على الاستثمارات الخاصة والذي ينتج من زيادة الإنفاق الحكومي، ولا شك أن معرفة مقدار ارتفاع سعر الفائدة يمكننا من تحديد مقدار الإنفاق الحكومي المطلوب أو مقدار التغير في الضرائب لكن هذا يتطلب معرفة مقدار انحدار منحنى LM.[1]

3- السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة: حسب هذه النظرية فإن إتباع سياسة مالية مرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخصوصا إذا ما توفرت توقعات عقلانية، لأن اتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية بحيث يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم ويعملون وفقا لها وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الآثار الفعلية لهذه

[1] - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 711-712.

السياسات مختلفة. أي أن السياسة المالية المرنة في أغلب الأحيان لا تؤدي غرضا نافعا لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتها الأصلية. لكن يعاب على هذه النظرية أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة. كما أن افتراض الأجور والأسعار قد تكون جامدة (غير مرنة) بالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس فإن السياسة المالية يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير.[1]

4- السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض: تنطلق وجهة نظرهم من فكرة أن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه تحسين دور القطاع الخاص وأن منح الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج، وبالتالي فهم يؤيدون إتباع السياسة المالية التي تقدم حوافز للعمل والادخار والاستثمار ومنها تخفيض المعدلات الحدية للضرائب، وفي هذا الإطار يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم **آرثر لافر**: بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغ فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، وقد شكل ما يعرف **بمنحنى لافر** والذي نص فيه على أن معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة وبالتالي تقلص القاعدة الضريبية كونها تخفض النشاط الاقتصادي. ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي يعتمد على الاقتطاعات الضريبية إضافة إلى خفض معدلات الضريبة الحدية على الدخل وبأقل تصاعدية، بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التأثير على الطلب الإجمالي فضلا على أن التخفيض في المعدلات

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، عمان الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 57-58.

الضريبية الحدية يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية. وبالتالي فإنهم أكثر تفاؤلا بآثار السياسة المالية للتأثير على المستوى العام للأسعار والبطالة نحو الانخفاض في الأجل القصير. [1]

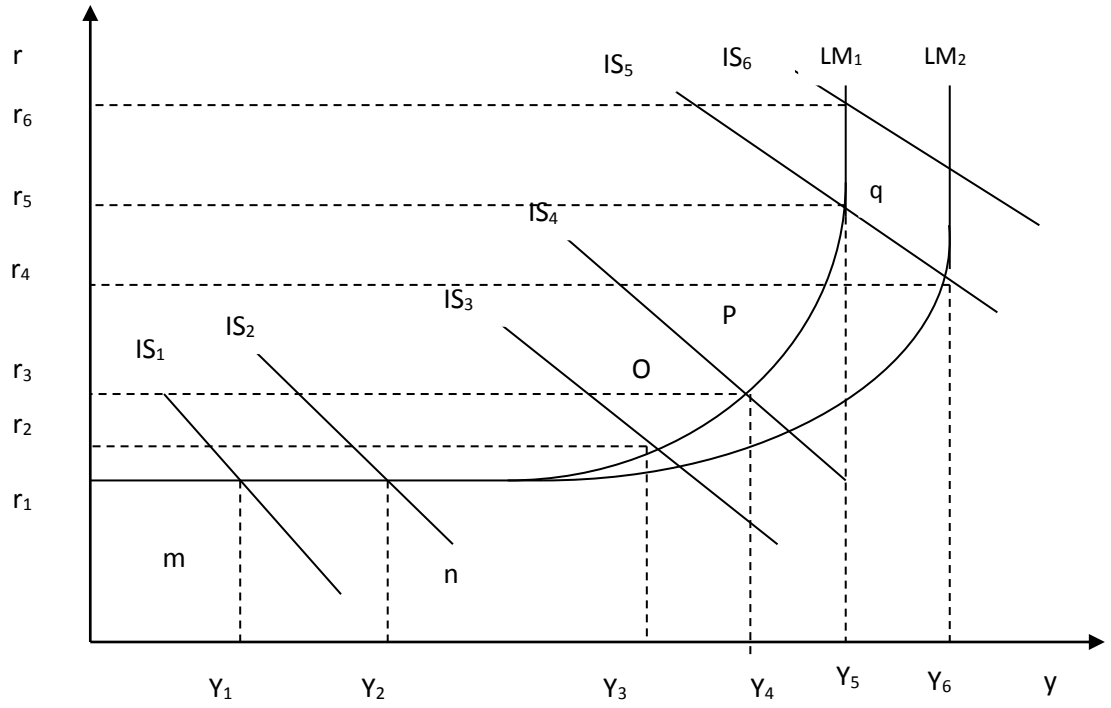
المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين السياستين المالية والنقدية في سوق العمل

إن ارتباط السياسة المالية بالسياسة النقدية يظهر من خلال الدور الذي تقوم به سلطات السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة، وبالتالي فالعلاقة بينهما تنعكس في صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المركزي وهو ما يؤثر على السيولة المحلية والفائدة النقدية، وقد ساهم استمرار توسع السلطات العامة وزيادة تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية في زيادة أهمية الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية ضمن السياسة الاقتصادية ككل وزيادة آثارها على على الاقتصاد.[2] ولإظهار التداخل بين السياستين يمكن الاعتماد على التمثيل البياني التالي:

[1] – المرجع نفسه، ص ص 59-74.

[2] – نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص90.

شكل رقم(3-2): التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية



المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 718.

عندما كانت السياسة النقدية عاجزة عن رفع مستوى الدخل خلال أوائل الثلاثينات من القرن العشرين دعى كينز إلى استخدام السياسة المالية كوسيلة لرفع مستوى الدخل خاصة وأن الاعتقاد السائد آنذاك كان يعتبر الاقتصاد القومي واقعاً تحت تأثير مصيدة السيولة، فإذا كانت الزيادة في الدخل لا يمكن أن تتحقق من خلال التحرك إلى أسفل منحنى IS نظراً لعدم انخفاض سعر الفائدة، فإن ارتفاع الدخل يمكن أن يتحقق عن طريق انتقال منحنى IS نفسه من IS_1 إلى IS_2 كما هو موضح في الشكل بحيث يبقى سعر الفائدة ثابتا في حين يرتفع الدخل عن طريق السياسات المالية المختلفة كزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، وهنا نشير إلى أننا ضمن **المدى الكينزي**.

أما ضمن المدى من (n) إلى (p) (وتسمى **المنطقة الوسطى**) وبالنظر لاستمرار السياسة المالية بالتوسع عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض في الضرائب فإن هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى IS_2 إلى IS_3 ثم إلى IS_4 وبالتالي يرتفع كلا من مستوى الدخل وسعر الفائدة، وهنا نشير إلى أن

السياسة المالية تكون أكثر فعالية كلما اقتربنا من المدى الكينزي وأقل فعالية كلما اقتربنا من المدى الكلاسيكي.

أما عند انتقال منحنى IS من IS_5 إلى IS_6 (هذا يمثل المدى الكلاسيكي) يؤدي هذا إلى ارتفاع سعر الفائدة من (r_5) إلى (r_6) لكن مستوى الدخل يبقى ثابت، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون الكلاسيك التزاحم الإنفاقي أو الأثر السلبي لزيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص، وبالتالي فالكلاسيك يعتقدون أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي إلى زيادة الدخل لأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى رفع سعر الفائدة أي زيادة الطلب على النقود وبالتالي زيادة أسعار الفائدة تخفض الاستثمار، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخول لكن الارتفاع في أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (زيادة الدخول الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي تساوي النقص في الدخول الناتج عن انخفاض الاستثمار وبالتالي عدم تغير الدخل) واستمرار هذا الوضع يتطلب تدخل السلطة النقدية للحد من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على الاستثمار، وبالتالي استمرار التوسع المالي يفرض على السلطة النقدية زيادة عرض النقد وينتج عن ذلك تحرك منحنى LM_1 إلى LM_2 وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (r_4) الأمر الذي يشير إلى وجود تداخل بين السياستين النقدية والمالية[1] .

وفي هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أربعة توليفات ممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية:[2]

[1]– بالاعتماد على:

– نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90–92.

– هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص ص 77–79.

[2] – نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92–93.

1- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية: وهذه التوليفة تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وبنفس الوقت تعمل على إحداث ضرر بالاستثمار ومنه في النمو في الأجل الطويل، لكن درجة ومدى هذا التأثير يتوقف على حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة.

2- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية: هذه التوليفة تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة، لكن الزيادة في الاستثمار لا تكفي للتعويض عن الانخفاض في الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل.

3- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية: بما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع سيؤدي إلى زيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو.

4- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية: هذه التوليفة غالبا ما تستخدم في حالة معدلات التضخم المرتفعة.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عنصرين العنصر الأول سوق العمل الذي يعرف بأنه مكان تلاقي عارضي العمل وطالبيه، إضافة إلى إبراز الاختلال والمتمثل في البطالة، وبحديثنا عن النظريات المفسرة لسوق العمل فالملاحظ أن كل نظرية فسرت سوق العمل والاختلال الذي يحدث فيه انطلاقا من الظروف السائدة فمثلا: يرى الكلاسيك بحتمية التوازن في سوق العمل واستحالة وجود بطالة لكن إن وجدت فإنها تكون بطالة إرادية أو تكون بطالة احتكاكية نتيجة انتقال العمال من وظيفة لأخرى، وفي علاجهم للبطالة أو اختلال سوق العمل طالبوا بعدم تدخل الدولة وترك الأمر لآليات العرض والطلب في السوق لأنها وحدها الكفيلة بإرجاع التوازن في السوق، أما كينز فيرجع الاختلال في سوق العمل إلى نقص الطلب الفعال ويطالب بتدخل الدولة لتنشيط الطلب وبالتالي إرجاع السوق إلى حالة التوازن، في حين النقديين يقللون من فعالية الدولة من خلال السياسة المالية في سوق العمل. مما سبق نلاحظ تباين في وجهات النظر عن العلاج الأمثل للاختلال الحادث في سوق العمل. لكن في هذا الفصل سيتم التركيز على العلاج الذي قدمه كينز والمتمثل في تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية، هذا الأخير الذي يمثل العنصر الثاني في هذا الفصل، حيث تم التطرق إلى مختلف التعاريف المقدمة لها إضافة إلى أدواتها من إيرادات ونفقات وميزانية، لنصل في الأخير إلى دور أو آلية تأثير السياسة المالية في سوق العمل ضمن المقاربة النظرية، فنجد الكلاسيك يرفضون أي تدخل للدولة في الاقتصاد، أما كينز فيرى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لإصلاح الاختلال في سوق العمل وهدا باستخدام النفقات والإيرادات وبالمثل نجد مدرسة اقتصاديات العرض ترى بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه تحسين دور القطاع الخاص وأن منح الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة. وفي الفصول اللاحقة سنحاول إبراز مدى فعالية السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر.

الفصل الثاني

سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة2001-2014

تمهيد:

حققت الجزائر تراجع هام في معدلات البطالة بداية ثمانينات القرن الماضي إلا أن الاختلال عاد مجددا لسوق العمل وتفاقم تدريجيا بداية من النصف الثاني من نفس الفترة، وهذا بعد أزمة النفط التي زعزعت هيكل الاقتصاد وأثبتت هشاشته، إلى جانب فشل خطط التنمية القائمة على التخطيط المركزي التي أدخلته في دائرة الاختلالات الاقتصادية من مديونية وتضخم وغيرها من المشاكل وزجت به في دوامة الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي نتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وتسريح عمالها، وبهذا فقد وصلت معدلات البطالة نهاية تسعينات القرن الماضي معدلات عالية قاربت معدلات البطالة التي سادت سنوات الستينات والتي ترجمت الاختلال في سوق العمل هذا بالرغم من النتائج الجيدة التي عرفتها مؤشرات الاقتصاد الكلي. لكن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت حيث شهدت الجزائر تراجع هام في معدلات البطالة والتي انتقلت من قرابة 30% إلى حدود 10% بين 2001 و2014، وهذا نتيجة برامج التنمية التي سطرتها الدولة في إطار ما يعرف بالسياسة المالية التوسعية والاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين، دون أن ننسى مختلف برامج وأجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة. وللوصول إلى تحليل دقيق لواقع سوق العمل في الجزائر نتبع الخطوات التالية:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لسوق العمل

المبحث الثاني: مؤسسات سوق العمل وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

المبحث الثالث: هيكلة الفئة العاملة والفئة العاطلة خلال الفترة 2001-2014

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لسوق العمل

يقول الاقتصادي 'فريديريك هـ.هابسون' في كتابه (الموارد البشرية في ثروة الأمم: "إن الموارد البشرية، وليس رأس المال ولا الدخل ولا الموارد المادية، هي التي تشكل القاعدة الأساسية لرفاهية وغنى الشعوب، فالموارد الطبيعية والرأسمالية تعتبر عوامل إنتاج سلبية أما الموارد البشرية فهي وسائل إيجابية من شأنها تجميع الأموال واستغلال الموارد الطبيعية وإنشاء هيئات سياسية واقتصادية واجتماعية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام"[1]). ومن هنا تأتي أهمية عنصر العمل من بين عناصر الإنتاج الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية قامت الجزائر على غرار باقي دول العالم بتنظيم العمل من خلال إنشاء المؤسسات الخاصة بتسييره وسن القوانين المنظمة له وهذا ما ستتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة قانون العمل

إن العمل باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الإنتاجي والاقتصادي عامة عرف تطورا مستمرا تبعا لتطور أساليب الإنتاج، وحتى يتم حماية العمل وبالتالي العامل في سوق العمل فقد قام المجتمع الحديث بتنظيم العمل ضمن إطار محدد بشروط وأحكام تبرز حقوق وواجبات عنصر العمل والذي يعرف بقانون العمل.

1- قانون العمل[2]: يعد قانون العمل حديث النشأة حيث ولد في أحضان النظام الرأسمالي ذلك لأن علاقة العمل المأجورة التي ظهرت في ظله لم تكن معروفة في نظامي الرق والإقطاع، ولقد تسببت الثورة الصناعية في أوروبا في القضاء على علاقات الإنتاج القائمة قبلها، ثم جاءت الثورة الفرنسية عام 1789 لتقيم نظاما سياسيا وقانونيا قائما على الحرية المطلقة (عدم تدخل الدولة في تنظيم علاقات العمل)، وبالتالي فقد حافظت على المنافسة الحرة في سوق العمل وقررت حظر قيام أي تكتلات

[1]- عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل (نظرة عامة)، الطبعة الأولي، الرياض، جامعة الملك سعود، 1994 ص7.

[2]- يوسف إلياس، الوجيز في شرح قانون العمل رقم (71) لسنة 1987، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة المعاهد الفنية، معهد الإدارة / الرصافة، 1988-1989، ص ص 8-10.

عمالية، وبهذا أصبح ينظر إلى العمل نظرة اقتصادية بحتة وأقام القانون علاقة العمل على أساس التنظيم التعاقدي وفقا لمبدأ الإرادة وحرية التعاقد، واعتبر عقد العمل نوعا من أنواع الإجارة وترك لطرفي العقد حرية تحديد شروطه بإرادتهما وفقا لما يقرره سوق العمل.

لكن تعرضت هذه التصورات القانونية للنقد لأنها تقوم على أساس افتراضي مفاده تساوي قدرة طرفي العقد على المساومة، كما أثبت الواقع أن هذا الافتراض نظري محض لأنه يغفل اختلاف المراكز الاقتصادية لطرفي العلاقة، حيث يستطيع صاحب العمل بما يملكه من قدرة اقتصادية فرض شروطه على العامل هذا الأخير الذي لا يجد حلا سوى الرضوخ لشروط صاحب العمل، كما أغفل أن علاقة العمل ليس علاقة مادية فقط وإنما هي علاقة تمتد لكرامة الإنسان وتترك أثارا على كيان المجتمع بأسره، ونتيجة للآثار السلبية التي أثبتها هذا القانون واقعيا أدت إلى تحرك العمال للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم مما أثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في موقف السلطة السياسية باتجاه التدخل لتنظيم علاقات العمل تشريعيا، وكانت بدايات هذا التدخل في أواسط القرن التاسع عشر معلنا بذلك ولادة فرع جديد من فروع القانون والمتمثل في قانون العمل.

ويشير **قانون العمل** إلى: مجموعة القواعد القانونية الواردة على مستوى المنظمة للعلاقات الناشئة عن أداء العمل الخاص المأجور التابع.

2- تطور قانون العمل في الجزائر: يعتبر قانون العمل من القوانين الحديثة النشأة في الجزائر فقد تميزت فترة الاستعمار بتطبيق قوانين تنظيم علاقات العمل الفرنسية في الجزائر، أي أنه لم يكن هناك قانون عمل خاص بالجزائر، لكن بعد الاستقلال بدأ قانون العمل يأخذ طريقه نحو التطور والنمو وقد مر بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

2-1- فترة التسيير الإداري لعلاقات العمل ما بين 1962-1989:[1] لقد شهدت السنوات الأولى للاستقلال فراغا قانونيا وتنظيميا في مختلف المجالات بما فيها تنظيم علاقات العمل، وتفاديا لتعطيل وتجميد الحياة الاقتصادية والاجتماعية في انتظار وضع القوانين والتنظيمات الوطنية بادرت الدولة في الأشهر الأولى للاستقلال إلى إصدار القانون القاضي بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية إلى غاية 5 جويلية 1975، وتعتبر سنة 1975 سنة الانطلاق في وضع القوانين الخاصة بتنظيم علاقات العمل في الجزائر حيث صدر في هذه السنة:

- القانون المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص.
- النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة في العمل والمدة القانونية للعمل.
- تحديد اختصاصات مفتشية العمل.
- نصوص تنظيمية وضعت من أجل تنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص بصفة أساسية

في الوقت الذي جاءت النصوص المرافقة له لتطبق على القطاعين العام والخاص مما يفسر إمكانية توسيع تطبيقه على القطاع العام هو الآخر.

مع نهاية 1986 وهي المرحلة التي بدأ فيها التحضير لمرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية والصناعية، والتي وتقررت بصفة واضحة ورسمية من خلال أشغال ولوائح الندوة الرابعة للتنمية وكان الهدف من هذه الندوة ضرورة إثراء وتحسين القانون الأساسي العام للعامل(ق.أ.ع.ع) والمراسيم التطبيقية له، وذلك من خلال مخطط يهدف إلى تطوير الأجور وتنظيم المرتبات والحوافز المناسبة لتحسين فعالية المؤسسات، وقدمت مجموعات العمل هذه خلاصة أعمالها المتمثلة في نشر دراستين:

---

[1]- بالاعتماد على:

- أحمية سليمان، الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 ص ص11-12.
- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، الطبعة6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص50-51.

- **الأولى** في جانفي 1988 بعنوان: القانون الأساسي العام للعامل في إطار استقلالية المؤسسات.

- **الثانية** في فيفري 1988 بعنوان: تعديلات القانون الأساسي العام للعامل.

وأهم **السلبيات** التي تقدمت بها اللجنتين:

- فشل هذا القانون في وضع ميكانيزمات فعالة لإقامة علاقات عمل مستقرة وعادلة.

- ثقل الإجراءات وجمود القوانين بسبب فرض المساواة الشكلية وضعف الحوافز.

2-2-الفترة من 1989-2014: نتيجة للسلبيات التي ميزت الفترة السابقة فقد تقدمت مجموعات العمل باقتراحات لتكييف هذا القانون وتعديله في خطة عمل يتم تطبيقها وفق ثلاثة مراحل: [1]

2-2-1-المرحلة الأولى (1988-1989): تحرير المؤسسات من القيود التي فرضها القانون الأساسي العام للعامل والتحضير للتعديل الشامل لهذا القانون أو إلغائه.

2-2-2-المرحلة الثانية (1990): هي مرحلة إصدار التعديلات الخاصة بسن قانون جديد.

2-2-3-المرحلة الثالثة (1990-2014): متابعة إصدار كافة القوانين والتعديلات الخاصة بقطاع العمل.

3- مصادر قانون العمل: في القانون الوضعي الجزائري واستنادا إلى نص المادة 08 فقرة 02 من القانون 90-11 المعدل والمتمم التي تنص على: ((...وتنشأ عنها حقوق المعنيين وواجباتهم وفق ما يحدده التشريع والتنظيم والاتفاقات الجماعية وعقد العمل))، ومن خلال النص القانوني فإن مصادر قانون العمل هي:[2]

---

[1]- موجاج مهدي، محاضرات قانون العمل، 2009-2008، ص ص 2-5.

[2]- بالاعتماد على:

- موجاج مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

- ساسان، محاضرات في قانون العمل الجزائري، متوفر بتاريخ 2014/06/14 على الساعة 13:30 على الموقع الإلكتروني:

http://dr.sassane.over-blog.com/article-97108526.html-21/03/2014-15:00

3-1- المبادئ الدستورية: تحتل المبادئ الدستورية مكانة الصدارة في السلم التشريعي في كافة الدول بما فيها التشريع الوطني وبالتالي تعتبر المصدر الأول للقوانين المنظمة لعلاقات العمل.

3-2- النصوص التشريعية: لا تكفي المبادئ الدستورية وحدها كي تحكم عالم الشغل باعتبارها مبادئ عامة ينبغي أن تفصل بمقتضى نصوص تشريعية، حيث أحال دستور1996 على البرلمان صلاحية التشريع في مجال قانون العمل وذلك بمقتضى المادة 122 الفقرة 18 من الدستور التي خصت البرلمان بصلاحية التشريع في المسائل المتعلقة بقانون العمل والضمان الاجتماعي وممارسة الحق النقابي، وهي الصلاحية التي كان المشرع التأسيسي قد أكدها بمقتضى المادة 155 من دستور 1989 مما انجر عنه إصدار العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بعالم الشغل لاسيما قانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل.

3-3- النصوص التنظيمية: قانون العمل يتميز بالواقعية وترتب عن ذلك جعل النصوص التشريعية عاجزة عن كل ما يتعلق بعلاقات العمل والذي ولد ضرورة ترك تنظيمها بوسيلة أكثر مرونة وفعالية باختلاف درجات النصوص التنظيمية من مراسيم وقرارات وتعليمات، وقد ورد في المادة 125 من الدستور أن "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون" وهي المسائل التي حددتها المادة 122 من الدستور، كما أن لرئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) صلاحية اتخاذ الوسائل التنظيمية والإجرائية لتنفيذ النصوص القانونية مثلما هو وارد في الفقرة 2 من المادة 125 من الدستور: "يندرج تطبيق القانون في المجال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة"، وعلى هذا الأساس فإن المقصود بالنصوص التنظيمية فئتان:

- **المراسيم الرئاسية:** الصادرة عن رئيس الجمهورية.
- **المراسيم التنفيذية:** الصادرة عن الوزير الأول.

3-4- المصادر المهنية: ومنها

3-4-1- الاتفاقيات والعقود الجماعية للعمل: وهي اتفاق تنظم بمقتضاه شروط العمل وظروفه بين العمال من جهة (ممثلين بمنظمة نقابية أو مندوبي المستخدمين) وبين صاحب العمل أو منظمات أصحاب العمل من جهة ثانية، ويشترط في هذا الاتفاق أن يضمن ظروف ومزايا عمل أفضل من تلك المقررة في التشريع تحت طائلة بطلان الاتفاقية وهذا ما يفهم من نص المادة 114 من قانون علاقات العمل المعدل والمتمم، وتمكن استقلالية الاتفاقية الجماعية عن الهيئات الرسمية في الدولة وإقرارها بالتفاوض بين العمال وأرباب العمل من اكتساب أهمية كبيرة من حيث تقبل أطراف علاقة العمل لأحكامها.

المشرع الجزائري أباح للاتفاقيات الجماعية إمكانية إدراج أحكام يكون فيها فائدة أكثر للعمال المادة 118 من قانون 90-11 التي تنص: ((تفرض على المؤسسة المستخدمة الأحكام الأكثر نفعا الواردة في مختلف الاتفاقيات الجماعية التي اكتتبت بها أو انضمت إليها وتطبق على عمالها إلا إذا كانت هناك أحكام أنفع في عقود العمل المبرمة مع المستخدم)).[1]

وفيما يلي نتطرق إلى **الاتفاقيات الجماعية** للعمل.

- **اتفاقية العمل الجماعية:** يعرف المشرع الجزائري اتفاقية العمل الجماعية بأّنها« **اتفاق مدون يتضمن مجموع شروط التشغيل والعمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية**» .

ويعرفها جانب من الفقه بأّنها «**التنظيم الجماعي أو المشترك لشروط العمل وظروفه بين التمثيل النقابي للعمال وصاحب أو أصحاب العمل بما يكفل شروطا أو مزايا أو ظروًفا أفضل**»

وتبرم اتفاقية العمل الجماعية بين منظمة نقابية أو أكثر وبين صاحب عمل أو أكثر أو منظمة ممثلة لأصحاب العمل، ويستفاد من ذلك أن تمثيل العمال في هذه الاتفاقية يكون عن طريق نقابة أو

[1]- موجاج مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

أكثر من النقابات العمالية، أما جانب أصحاب العمل فلا يشترط توفر الصفة الجماعية فيه إذ يمكن أن يقوم صاحب عمل واحد بإبرام اتفاقية العمل الجماعية مع نقابة عمالية، ولاتفاقية العمل الجماعية أهمية سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية:

- **من الناحية القانونية:** تبرز أهمية اتفاقية العمل الجماعية من الناحية القانونية من جهتين، فمن جهة تؤدي إلى التوازن بين العمال وأصحاب العمل في علاقات العمل الفردية ومن جهة أخرى فإن اتفاقية العمل الجماعية تفرز قواعد اتفاقية تكفل حماية العمال خاصة وأّنها تتعلق بالنظام العام الاجتماعي بما يمنع الطرفين من مخالفتها إلا إذا كان الخروج عليها يحقق مصلحة العامل أو يعطيه مزايا أفضل.

- **من الناحية الاقتصادية:** على الصعيد الاقتصادي يترتب على اتفاقية العمل الجماعية توحيد شروط العمل بما يؤدي إلى تقليل المنافسة بين العمال وبالتالي تجنيب العمال أضرار هذه المنافسة وأبرزها انخفاض الأجور، كما أنها تمنع المنافسة أيضا بين أصحاب العمل وتضمن تحقيق المساواة بين العمال وهو الهدف الذي كافحت الطبقة العاملة طويلا من أجله.

أما فيما يخص **أطراف الاتفاقية الجماعية** : فقد حدد المشرع الجزائري بمقتضى تشريع العمل أطراف الاتفاقية الجماعية: وهم الهيئة المستخدمة أو مجموعة مستخدمين أو منظمة أو عدة منظمات نقابية تمثيلية للمستخدمين من جهة، والممثلين النقابيين للعمال أو منظمة أو عدة منظمات نقابية تمثيلية للعمال من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق **بموضوع اتفاقية العمل الجماعية** فقد حدد المشرع الجزائري العناصر التي يجب على الاتفاقية الجماعية أن تعالجها، وهي تتعلق أساسا بالتصنيف المهني وما يرتبط به من أجور أساسية والتعويضات التكميلية وتحديد مقاييس العمل بما فيها توزيع ساعات العمل الأسبوعي وتحديد الإجراءات المتبعة في حالة وقوع نزاع جماعي كما تضمن الاتفاقية الجماعية طريقة انتهائها، إضافة إلى العناصر المذكورة سالًفا والتي يجب على الاتفاقية الجماعية معالجتها هناك شروط يجب على

الاتفاقية مراعاتها تتمثل في عدم مخالفة مضمونها للنظام العام أو ما من شأنه الإخلال بالأمن والإضرار بالمصلحة الاقتصادية.[1]

3-4-2- النظم الداخلية: المواد من 75 إلى 79 من قانون 90-11 تطرقت للنظام الداخلي، هذا الأخير الذي يمثل لوائح تنظيمية تصدر من صاحب العمل (مدة العمل، كيفية العمل، طريقة ممارسة العمل) تتضمن مجموعة من التعليمات والأوامر والتوجيهات الخاصة بتنظيم العمل داخل المؤسسة المستخدمة.

3-4-3- الأحكام القضائية: تلعب دورا كبيرا في صياغة قواعد قانون العمل وذلك بترسيخ بعض المبادئ بعد تبنيها من قبل الهيئات التشريعية والتنفيذية وهو ما يتعلق بالأحكام الحائزة على حجة الأمر المقضي فيه.

3-4-4- العرف: لم تنص عليه المادة 08 من قانون 90-11 لكن بالرجوع إلى القاعدة العامة فقانون العمل يمتاز بالواقعية فهو الذي أعطى للعرف دور خلق وإنشاء قواعد قانونية للعمل، فالعرف يعتبر من المصادر المهمة لقانون العمل ومن أهم المسائل التي نشأت بالعرف: الحق النقابي وممارسة وتكوين النقابات قبل صدور القوانين التي تنظمها واحترام العمل للاتفاقيات الجماعية، فالأصل أنها ممارسات عملية حرة لم تلبث الدولة أن اعترفت بها رسميا ونظمتها في نصوص قانونية ملزمة[2].

المطلب الثاني: المفتشية العامة للعمل في الجزائر

أنشأت مفتشية العمل في الجزائر سنة 1909 خلال الحقبة الاستعمارية وذلك بموجب قرار 11جانفي 1909 الذي أنشأ هيئة مفتشي العمل الجزائريين وبذلك بدأت مفتشية العمل نشاطها بمفتش واحد رئيسي و6 مفتشين على مستوى الولايات من بينهم امرأة واحدة، وقد عرفت مفتشية العمل منذ ذلك

[1]- كمال مخلوف، الإطار التنظيمي لاتفاقية العمل الجماعية في التشريع الجزائري، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع جانفي 2011، ص ص89-94.

[2]- موجاج مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

التاريخ تحولات هامة في تنظيمها وسيرها وهكذا فقد عرفت سنة1948 تنظيما جديدا بموجب مرسوم 20 أفريل 1948 المتضمن تنظيم المصالح الولائية لليد العاملة ومفتشية العمل، وفي سنة 1957 أدمج المفتشون الجزائريون في الهيئة الفرنسية لمفتشية العمل.[1]

1- تعريف المفتشية العامة للعمل[2]: هي هيئة موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مكلفة حسب المرسوم التنفيذي 05-05 المؤرخ في 6 جانفي 2005 المتضمن تنظيم المفتشية العامة للعمل بوضع التدابير والوسائل اللازمة لإنجاز المهام التي يخولها إياها التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتضم المفتشية العامة للعمل:

- هيكلان (02) مركزيان لتنسيق نشاط الهياكل غير الممركزة.
- هياكل غير ممركزة منظمة على النحو التالي:

- ثمانية (08) مفتشيات جهوية للعمل: الجزائر، وهران، بشار، ورقلة، قسنطينة، باتنة عنابة وتيارت ويشمل اختصاصها عدة ولايات.

- المفتشيات الولائية للعمل وعددها ثمانية وأربعون (48) مختصة على مستوي كل ولاية.

- مكاتب مفتشية العمل وعددها سبعة وعشرون (27) مختصة على مستوى منطقة صناعية أو دائرة إدارية محددة، وتخضع هذه المكاتب لمفتشية العمل للولاية ويشرف عليها رؤساء مكاتب.

2- مهام مفتشية العمل: تختص مفتشية العمل بالمهام المخولة لها بمقتضى القانون 90-03 المؤرخ في 06 فبراير 1990 وهي مكلفة بـ:

[1]-خنيش رابح، مفتشية العمل في الجزائر التطور والآفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011-2012 ص11.

[2]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مفتشية العمل، متوفر بتاريخ 2014/07/03 على الساعة 19:30 على الموقع الالكتروني:
http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/2014-06-04-14-41-51/2015-01-26-14-23-46.

- مراقبة تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بعلاقات العمل الفردية والجماعية وظروف العمل والوقاية الصحية وأمن العمال.

- تقديم المعلومات والإرشادات للعمال ولمستخدميهم فيما يخص حقوقهم وواجباتهم والوسائل الملائمة أكثر لتطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية والتعاقدية والقرارات التحكيمية.

- مساعدة العمال ومستخدميهم في إعداد الاتفاقيات أو العقود الجماعية في العمل.

- إجراء المصالحة قصد تجنب الخلافات الجماعية وتسويتها.

- تبليغ وتوضيح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمل للعمال ومستخدميهم.

- إعلام الجماعات المحلية بظروف العمل داخل المؤسسات التابعة لاختصاصها.

- إعلام الإدارة المركزية للعمل بمدى تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمل واقتراح التدابير الضرورية لتكييفها وتعديلها.

3- صلاحيات مفتشي العمل: يتمتع مفتشو العمل طبقا لتشريع العمل بسلطة القيام بزيارات إلى أماكن العمل التابعة لمهامهم ومجال اختصاصهم، قصد مراقبة تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية لاسيما تلك المتعلقة بالعلاقات الفردية والجماعية للعمل وظروف العمل والتشغيل والوقاية الصحية والأمن وطب العمل داخل الهيئات المستخدمة التابعة لاختصاصهم الإقليمي وفي إطار تأدية مهامهم يقوم مفتشو العمل بتحرير الوثائق التالية: ملاحظات كتابية، تقديم الإعذارات، محاضر مخالفات ومحاضر المصالحة أو عدم المصالحة قصد الوقاية من الخلافات الجماعية في العمل وتسويتها.[1]

[1]- مرسوم تنفيذي رقم11-261، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لسلك مفتشي العمل الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 3 غشت سنة2011، ص15.

المطلب الثالث: نظام الأجور في الجزائر

يعرف الأجر بأنه المردود المادي للعمل المبذول في العملية الإنتاجية ويرتبط تحديد الأجور بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الأجر ومكوناته إضافة إلى معايير تحديده في الجزائر.

1- مفهوم الأجر ومكوناته في القانون الجزائري:

1-1- تعريف الأجر: الأجر هو مقابل العمل المؤدى أي هو المرتب أو الدخل الذي يتقاضاه العامل مقابل العمل المؤدى بحيث يتناسب مع نتائج العمل[1].

ويفهم من عبارة مرتب:[2]

- الأجر الأساسي الناجم عن التصنيف المهني في الهيئة المستخدمة.

- التعويضات المدفوعة بحكم: أقدمية العامل، الساعات الإضافية المنجزة وظروف عمل خاصة (العمل التناوبي، العمل المضر والإلزامي، بما فيه العمل الليلي وعلاوة المنطقة).

- العلاوات المرتبطة بإنتاجية العمل ونتائجه.

يقصد بالدخل المتناسب مع نتائج العمل[3]: الأجرة حسب المردود لاسيما العمل بالالتزام أو بالقطعة أو العمل بالحصة أو حسب رقم الأعمال.

1-2- مكونات الأجر: يتكون الأجر من:

1-2-1- الأجر الثابت :يتشكل هذا الجزء من العناصر الثلاثة التالية:

---

[1]- قانون رقم 90-11، المتعلق بعلاقات العمل، المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990، الجريدة الرسمية عدد 17 الصادرة في 15 أبريل سنة 1990، ص 569.

[2]-Loi n°90-11 du 21 avril 1990 relative aux relations de travail، code du travail، 2001-2002، P22-23.

[3]- قانون رقم 90-11، مرجع سبق ذكره، ص 569.

1-2-1-1-الأجر الوطني الأدنى المضمون[1]: الأجر الوطني الأدنى المضمون هو الأجر الأدنى الذي يضمنه القانون المطبق في قطاعات النشاط، ويحدد بموجب مرسوم بعد استشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيلا، ويشمل الأجر القاعدي والعلاوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها باستثناء التعويضات المدفوعة لتسديد المصاريف التي دفعها العامل، وعند تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون يراعي تطور كلا من: متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة، الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك والظروف الاقتصادية العامة.

1-2-1-2-الأجر الأساسي[2]: يحدد هذا العنصر وفق تصنيف مناصب العمل ضمن جدول خاص بالأجور وهو نفس جدول تصنيف مناصب العمل، حيث يمنح لكل منصب عمل مجموعة من النقاط الاستدلالية التي تحددها عناصر وعوامل المنصب والتي تختلف من منصب إلى آخر وتتلخص في درجة التأهيل والمسؤولية والجهد المطلوب في ذلك المنصب إلى جانب ظروف العمل ومختلف الضغوط والمتطلبات المتعلقة بكل منصب عمل والقطاع المتواجد فيه، كما قد يحدد بصفة جزافية بين العامل وصاحب العمل أو وفق اتفاق جماعي بين ممثلي العمال وأصحاب العمل.

1-2-2- التعويضات الثابتة المرتبطة بمنصب العمل.

2- معايير وأسس تقدير الأجر : يمكن إجمال المعايير والأسس فيما يلي[3]:

2-1- معيار المدة: أي اعتماد مدة زمنية محددة كمعيار وأساس لتحديد قيمة الأجر، وقد تكون هذه المدة قصيرة كالساعة أو اليوم وقد تكون متوسطة مثل الأسبوع أو الأسبوعين وقد تكون طويلة نسبيا كالشهر وهي المدة الأكثر استعمالا في أغلب الأحيان.

[1]- Loi n°90-11 du 21 avril 1990 ,OP.CIT ،P23.

[2]- أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 20-21.

2-2- معيار المردودية: وهو المعيار الذي يربط الأجر بمستوى ونوعية أو كمية المردود أو النتائج وهو معيار ينتج عنه عدم استقرار الأجر من الناحية الكمية حيث يتغير مستوى المردود الذي هو أساس تحديده، هذا المعيار يحقق مصلحة صاحب العمل أكثر ولا يتناسب مع مصلحة العامل في غالب الأحيان لكون الاستمرار والمحافظة على وتيرة معينة من مستوى المردود أمرا مرهقا للعامل.

2-3- المعيار المزدوج : هو المعيار الأكثر استعمالاً حيث يحدد الأجر الثابت بمختلف عناصره وفق معيار المدة، بينما تحدد المكافآت والحوافز التشجيعية على أساس معيار المردودية سواء الفردية أو الجماعية.

3- أدوات تحديد الأجر: توجد في الناحية العملية ثلاث أدوات أو وسائل لتحديد الأجر هي[1]:

3-1- تحديد الأجر بمقتضى عقود العمل: يعتبر عقد العمل في كثير من الحالات الوسيلة المثلى أو الوحيدة لتحديد الأجر.

3-2- تحديد الأجر بمقتضى الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية: تتمتع الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية للعمل بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بتحديد الأجور لاسيما ما تعلق منها بحدودها الدنيا في القطاعات أو المؤسسات المعنية، أو فيما يتعلق بطرق وكيفيات تزايد وتطور ورفع هذه الحدود الدنيا التي يجب أن تكون منطلقاتها من الحدود الدنيا الوطنية المضمونة المقررة بمقتضى الاتفاقات الوطنية أو القطاعية أو النصوص القانونية أو التنظيمية الصادرة عن السلطة العامة، كما تعالج وتحدد الاتفاقيات الجماعية مكونات الأجر والعناصر الثابتة فيه والمتغيرة والعوامل المرتبطة به كالمردودية أو تحسين الإنتاج أو تحسن ظروف العمل، وقد اعترف قانون علاقات العمل للاتفاقيات الجماعية بعدة صلاحيات واختصاصات في مجال تحديد الأجور، حيث تضمنت المادة 120 من هذا القانون خمسة فقرات من الأربعة عشر فقرة التي تحتويها تتعلق كلها بموضوع الأجور والتعويضات والمكافآت على المردود

[1]- المرجع نفسه، ص 21.

والإنتاجية، حيث يمكن للاتفاقية الجماعية أن تعالج وتنظم وتقرر في هذا الشأن ما يلي:

- الأجور الأساسية الدنيا المطابقة وهذا انطلاقا من الحد الأدنى المضمون.
- التعويضات المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية وظروف العمل بما فيها تعويض المنطقة.
- المكافآت المرتبطة بالإنتاجية ونتائج العمل.
- كيفيات مكافأة العمال المعنيين على المردود.
- تحديد النفقات المصرفية وهي النفقات التي قد يقوم بها العامل بمناسبة أدائه لعمله إما في مهمة داخلية أو خارجية.

3-3- تحديد الأجر بمقتضى قرارات السلطة العامة :وهي طرق تعتمد في البلدان والنظم التي تتبع التنظيم الإداري لعلاقات العمل، والتي تتحكم في وضع مختلف القوانين والنظم الخاصة بعلاقات العمل بواسطة الأجهزة المركزية (أي الحكومة)، حيث تلزم هذه القوانين والنظم كافة العمال وأصحاب العمل والنقابات العمالية.

منذ سنة 1975 عرف تنظيم العمل في الجزائر تطور مستمر من خلال سن القوانين والأحكام التشريعية المنظمة له، وفي هذا الإطار تم تحديد مفهوم العمل وعقود العمل كما تم إنشاء مفتشية العمل ووضع مفهوم للأجر ومكوناته ومعايير تحديده إضافة إلى آليات تسييره هذه الأخيرة التي سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مؤسسات سوق العمل وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

إن تنظيم سوق العمل من خلال سن القوانين والتشريعات كانت من بين الخطوات الأولى التي قامت بها الجزائر بعد الاستقلال، وقد صاحب ذلك تحديد الإطار المؤسساتي لسوق العمل من هياكل وأجهزة مسيرة له كما تم تدعيمها بجملة من برامج التشغيل كل هذا من أجل خلق المزيد من المؤسسات ومساعدة القائمة منها على الاستمرار هذا من جهة، ومن جهة أخرى توفير مناصب الشغل من أجل استيعاب اليد العاملة التي تدخل لسوق العمل كل سنة مما يساهم في التخفيف من حدة البطالة أي تحقيق التوازن في سوق العمل.

المطلب الأول: سياسة التشغيل وأبعادها

إن سياسة التشغيل لاتعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصحية أو الصناعية، وإنما هي مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على كل من السياسات السابقة الذكر. وللإحاطة بموضوع سياسة التشغيل وأجهزتها نتطرق إلى ما قد تتضمنه هذه السياسة إلى جانب أهم أبعادها.

1- **تعريف سياسة التشغيل**[1]: إن المعنى الضيق لسياسة التشغيل هو السعي لإيجاد العمل لكل من يطلبه أما بمعناها الواسع تعني:

- إيجاد العمالة الملائمة وهذا بالتأثير على جانب العرض من خلال التأثير على التعليم والتدريب.
- إدارة أسواق العمل وأطرافها الفاعلة.
- إيجاد العمل اللائق وهذا بالتأثير على الطلب.

[1]- محمد عدنان وديع، المعنى الضيق لسياسات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، متوفر بتاريخ 2014/10/12 على الساعة 14:30على الموقع الالكتروني:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-6.pdf -

- توفير ظروف العمل الملائمة ومنها الأجور (تحسين أداء أسواق العمل).
- معالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان (تخطيط القوى العاملة، العجز والفائض والتوازن).

والتشغيل يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وأن يكون العمل منتجا وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل[1]: "هي مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج" وتشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية التي موضوعها سوق الشغل حيث تؤثر هذه الإجراءات من جهة على الطلب ومن جهة أخرى على العرض كما يكون التأثير على الجهتين معا.

2- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل: أبعاد سياسة التشغيل متعددة الجوانب منها ما هو اجتماعي ومنها اقتصادي:[2]

2-1- البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، عدد 10 2012، ص 191.

[2]- أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول:" السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع "، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26 -27 أفريل 2009، ص 3.

والإقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا.

2-2- البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط، بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي.

إضافة إلى البعدين السابقين نجد البعد الهيكلي والتنظيمي.

2-3- البعد الهيكلي والتنظيمي لسياسة التشغيل: يرمي هذا البعد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة والهادفة إلى:[1]

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل.
- تكييف الطلب على التشغيل أي مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية مع حاجيات سوق العمل.
- العمل على تصحيح الإختلالات الواقعة في سوق العمل وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل إضافية دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني وهذا بهدف تيسير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاولة لدى الشباب.

[1]- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 13 -14 أفريل 2011، ص ص 291-292.

- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط.

- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.

- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

من أجل إنجاح هذه السياسة والوصول إلى تحقيق أهدافها تم تأطيرها بجملة من **النصوص القانونية والتنظيمية** منها:

- القانون المتعلق بتنصيب العمل ومراقبة التشغيل.

- القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل.

- المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة للتشغيل وتنظيم سيرها.

- المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني.

المطلب الثاني: تسيير سوق الشغل في الجزائر

إن تطبيق سياسة التشغيل بأبعادها المختلفة والوصول إلى الأهداف المرجوة منها يتطلب توفر أجهزة وهياكل تسهر على تطبيقها، وفي هذا الإطار نصبت الجزائر الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيبات وأسندت إليها تسيير سوق الشغل.

1- الوكالة الوطنية للتشغيل:[1]

1-1- مفهوم الوكالة الوطنية للتشغيل: الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسيّر بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

1-2- مهام الوكالة: تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بالمهام التالية:

- تنظيم ومعرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:
  - وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.
  - القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
  - القيام بكل دراسة وتحقيق ما له صلة بأداء مهمتها.
  - تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييسها.
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:
  - ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
  - القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
  - تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
  - تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

[1]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تسيير سوق الشغل، متوفر بتاريخ 2014/10/10 على الساعة 21:00 على الموقع الالكتروني:
-http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/2014-06-04-14-59-16/2014-06-04-15-00-34

2- الهيئات الخاصة بالتنصيب[1]: إن شروط تنصيب العمال ومراقبة التشغيل قد حددتها أحكام القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 ولا تطبق أحكام هذا القانون في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وكذا مسيري المؤسسات، إن شروط وكيفيات منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها يحددها المرسوم التنفيذي رقم 07-123 المؤرخ في 24أفريل 2007.

2-1- مفهوم تنصيب العمال: هو النشاط الذي يهدف إلى إقامة علاقة بين طالبي العمل والمستخدمين لتمكينهم من إبرام عقود عمل ويجب أن تكون عروض العمل محل نشر واسع، يعد نشاط التنصيب ومراقبة التشغيل مهمة المرفق العمومي لكن في مناطق لا تتوفر فيها وكالة التشغيل على هياكل يمكن للبلديات أن تقوم بعمليات التنصيب لمواطنيها.

تضمن الدولة صلاحيات التنظيم في ميدان التشغيل لاسيما:

- المحافظة على التشغيل وترقيته والدراسات والتفتيش عن الشغل.
- المراسلات الإستشرافية المتعلقة بالتشغيل ومراقبته.
- أدوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل.
- أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره.

2-2- الهيئات الخاصة المعتمدة(الاعتماد): يمكن أن تساهم في الخدمة العمومية للتنصيب الهيئات الخاصة المعتمدة من قبل الوزير المكلف بالتشغيل بعد رأي لجنة وزارية مشتركة، يجب على الهيئات الخاصة المعتمدة أن تبرم اتفاقية مع الوكالة الوطنية للتشغيل بحيث تحدد الاتفاقية على الخصوص:

- المجال الإقليمي وميدان نشاط المستفيدين من الاتفاقية.

[1]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تنصيب العمال، متوفر بتاريخ 2014/10/10 على الساعة 22:00 على الموقع الالكتروني:
http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/2014-05-27-21-32-08/46-2014-06-04-10-50-15/162-2015-02-11-14-47-33.

- التزامات الأطراف لاسيما الأداءات والخدمات التي يجب على المستفيدين تقديمها والوسائل التي يجب أن يوفرها المستفيدين من الاتفاقية وكذا المساعدة التقنية المحتملة الممنوحة لهم.

- يجب أن تأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار الوسائل البشرية والتقنية للمستفيدين من الاتفاقية خاصة مؤهلات المستخدمين المكلفين بتسيير عمليات التنصيب.

- يجب على الهيئات الخاصة المعتمدة التي أبرمت اتفاقية مع الوكالة الوطنية للتشغيل أن تتقيد بدفتر الأعباء النموذجي المحدد في المرسوم التنفيذي رقم 07-123.

لكن يمكن أن **تفسخ الاتفاقية للأسباب** التالية:

- في حالة مخالفة الالتزامات الناتجة عن الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

- في حالة عدم احترام بند الاتفاقية أو الشروط المحددة في دفتر الأعباء.

- يترتب على فسخ الاتفاقية توقف نشاط التنصيب بالنسبة للمستفيدين.

المطلب الثالث: برامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

إن محاولة التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ليس بالجديد فقد بدأت معالجة أزمة البطالة في الجزائر سنة 1989بعد بلوغها معدلات مرتفعة نتيجة اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد أزمة البترول 1986، وهذا بإنشاء صندوق تشغيل الشباب سنة 1989 والذي يتم من خلاله تشغيل الشباب بشكل مؤقت كما يشرف على تكوين طالبي العمل لأول مرة خاصة المقصيين من النظام التربوي، ونظرا لعدم نجاعته أستبدل بجهاز الإدماج المهني للشباب سنة 1990، إضافة إلى الوظائف المأجورة بمبادرة محلية وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها 12 شهر وقد أصبح يعرف منذ 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، هذا إلى جانب مجموعة أخرى من البرامج والمتمثلة في :

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): هيأت ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، هذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات والذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة وتتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع. [1]

ويهدف دعم تشغيل الشباب إلى إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع بحيث لا يتجاوز مبلغ الاستثمارات عشر مليون دينار جزائري، أما فيما يتعلق بالتمويل فبالإضافة إلى التمويل الذي تقدمه الوكالة يستفيد الشباب ذوو المشاريع من إعانة يقدمها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ويمكن أن تكتسي هذه الإعانة شكل: قروض غير مكافأة تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المحصل عليها، التكفل بالمصاريف المحتملة المرتبطة بالدراسات والخبرات التي تنجزها وتطلبها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار مساعدة الشباب ذوي المشاريع، كما يمكن أن يمنح الصندوق بصفة استثنائية علاوة للمشاريع التي تتسم بخصوصية تكنولوجية قيمة، إضافة إلى الدعم المادي يستفيد الشباب ذوو المشاريع من استشارة ومساعدة الوكالة من أجل تأسيس مشاريعهم وإقامتها.[2]

كما تقوم **الوكالة بالمهام** التالية: [3]

[1]- محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية حول: دور التوجيه والإرشاد المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-13 جويلية 2005، ص15.

[2]- مرسوم رئاسي رقم 03-300، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 69-234، المؤرخ في 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية عدد 55، الصادرة في 14 سبتمبر سنة 2003، ص5.

[3]- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة 18-22 يناير، 2004. ص ص 7-8.

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى.

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع.

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.

- تكلف جهات مختصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة إدارية ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني[1]. والقرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويجب أن يستوفي المستفيدون من القرض المصغر عند إحداث أنشطتهم الشروط المرتبطة بالسن والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية أما بخصوص مبلغ الاستثمارات فيجب ألا يتجاوز مليون دينار، ويهدف القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات والأنشطة التجارية بما فيها العمل في المنزل وهذا عن طريق اقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط كما يغطي النفقات الضرورية لانطلاق النشاط [2].

[1]- محمد قرقب، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]- مرسوم رئاسي رقم 11-133، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة في 27 مارس سنة 2011، ص 7.

يؤهل للمستفيدين من القرض المصغر الحصول على **الامتيازات** التالية:[1]

- قرض بدون فوائد مخصص لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها مائة ألف دينار وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتين وخمسين ألف دينار على مستوى ولايات أدرار، بشار، تندوف، بسكرة والوادي ورقلة، غرداية، الأغواط، اليزي وتمنراست، وهذا القرض يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي.

- تخفيض نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها.

- قرض بدون فائدة بالنسبة لاقتناء المواد الأولية التي لا تتجوز كلفتها مائة ألف دينار.

3- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: هي هيئة عامة ذات طابع خاص ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-232 في 29 جوان 1996 وقد وضعتها الدولة من أجل التخفيض من النتائج السلبية لبرنامج التكييف الهيكلي، كانت تحت سلطة رئيس الحكومة لكن بداية من سنة 2008 أصبحت تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة (بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-09 الصادر في 27 جانفي2008) وتشرف على الأجهزة التالية:

3-1- مشروع الجزائر البيضاء(BA) [2]: يسمح البرنامج باستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي، تقدر مدة العقد بثلاثة أشهر قابلة للتجديد ثلاث مرات.

إذا كان المستفيد **مقاول صغير** فيجب أن يبلغ من العمر بين 18 و40 سنة وأن يكون متمتعا بمستوى دراسي مطلوب، وفي هذه الحالة يستفيد المقاول الصغير من المزايا التالية:

---

[1]- بالاعتماد على:

- المرجع نفسه، ص7.

- مرسوم رئاسي رقم 13-173، يتمم المرسوم الرئاسي رقم 11-133، المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية عدد 25، الصادرة في 12مايو سنة 2013 ص10.

[2]-Le dispositif « Blanche Algérie », disponible le 14/09/2014 à 16 :55 sur le site électronique : http://www.ads.dz/documents/prg_ba.html

- الاستفادة من أربعة 04 عقود بـ مبلغ 850000 دج / للمشروع.
- تعلم كيفية تسيير فرق عمل.
- تعلم طريقة عمل الإدارة (العلاقات مع المجلس الشعبي البلدي، مديرية النشاط الاجتماعي صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء والضرائب).
- الاستفادة من تغطية اجتماعية لفترة تقدر بسنة.
- الحصول على بطاقة حرفي.

أما إذا كان المستفيد **كعامل** فينبغي أن يكون بطالا مسجلا ببلدية إنجاز المشروع ويبلغ من العمر بين 18 و59 سنة وفي هذه الحالة يستفيد من المزايا التالية:

- ضمان دفع أجر يساوي مبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة 12 شهرا.
- ضمان التغطية الاجتماعية لسنة واحدة.
- اكتساب معرفة في مجال الصيانة.

3-2- المنحة الجزافية للتضامن(AFS): تعتبر واحدة من الإجراءات التي وضعتها الدولة للفئات الفقيرة والمعوزة الغير قادرة على العمل سنة 1994، بداية حدد مبلغ المنحة ب 1000دج شهريا لكن منذ جانفي 2009 تم رفع المنحة إلى 3000 دج مع مبلغ إضافي مقداره 120 دج لكل شخص تحت كفالة المستفيد بشرط ألا يتجاوز عدد المكفولين ثلاث أشخاص.

3-3- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي(DAIS)[1]: يتمثل هدف هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين، ويشترط في البطالين امتلاكهم الجنسية الجزائرية وأعمارهم من 18 إلى 59 سنة وعدم التوفر على أي دخل إضافة إلى إقامتهم بالولاية، ومن المزايا التي يقدمها الجهاز:

[1]- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعيDAIS متوفر بتاريخ 2014/09/14 على الساعة 15:20 على الموقع الالكتروني:
http://www.msnfcf.gov.dz/arجهاز نشاطات.-الاجتماعي-الإدماج-dais- القطاع- برامج

- الاستفادة من تعويض.
- مدة إدماج تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين.
- إمكانية الاستفادة من تكوين مع الحصول على شهادة.
- الاستفادة من عطلة قانونية وعطلة سنوية.
- شهادة الإدماج في نهاية مدة الإدماج.

3-4- جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID)[1]: جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات "PID" مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية في نشاطات مطابقة لتخصصاتهم، الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية والبالغين من العمر بين 19 و35 سنة ولا يملكون دخل مع شرط إقامتهم بالولاية، وهذا قصد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية وقابلية تشغيلهم، ويستفيد الشباب المسجلين في هذا الجهاز من المزايا التالية:

- الاستفادة من عقد عمل قابل للتجديد لمرة واحدة.
- الاستفادة من تعويض محدد بـ 10000دج شهرا لفائدة حاملي الشهادات الجامعية وبـ 8000دج شهريا للتقنيين الساميين.
- تعويض يقدر بـ 2500 دج ممنوح في حالة الاستفادة من تكوين.

3-5- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة: أنشأ سنة1997 تموله وكالة التنمية الاجتماعية يهدف لمساعدة الفئة العاطلة من الشباب ويتميز البرنامج بأنشطة بسيطة لا تتطلب التقنية العالية، وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين:

[1] -PROGRAMME D'INSERTION DES DIPLOMÉS (PID), disponible le 14/09/2014 à 17:00 sur le site électronique : http://www.ads.dz/documents/prg_pid.html

3-5-1-المرحلة الأولى(1997-2000): تم تمويله من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال قرض خارجي بقيمة 50 مليون دولار لفائدة 3846 ورشة، حيث وزع المبلغ كالأتي: الفلاحة والري 30%، الأشغال العمومية (الطرقات) 24%، منشآت الري الصغرى 24.3 % العمران وأشغال التهيئة 3.5% ونشاطات أخرى0.2%، وخلال هذه المرحلة أدى هذا الجهاز إلى تشغيل 140000 شخص من بينها 42000 منصب شغل دائم.

3-5-2-المرحلة الثانية (2001-2004): استفادت الوكالة من غلاف مالي تكميلي قدر ب 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا، وأهم مميزات الأشخاص الذين تم إدراجهم:

- 1/3 من الأشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 18-30 سنة بمستوى ثانوي وجامع
- 70% من عمال الورشات لا يتجاوز سنهم 40 سنة.

3-6- عقود ما قبل التشغيل[1]: وضع سنة 1998 يستهدف الشباب الذين أعمارهم 19 سنة فأكثر من خريجي التعليم العالي ومعاهد التدريب الوطنية (التقنيين السامين) طالبي العمل لأول مرة، ويتم من خلاله إدماج الشباب في القطاع العام والخاص لمدة سنة بهدف اكتساب الخبرة والمعرفة اللازمة التي تتناسب مع اختصاصهم بالإضافة إلى ذلك فهو يشجع المستخدمين لتوظيف الجامعيين، ويتم تمويل ودفع الأجور كما يلي:

- حدد مبلغ الأجر ب 6000 دج شهريا (أما منذ 2004 فأصبح يقدر ب 8000 دج) لحاملي الشهادات الجامعية وهذا لمدة 12 شهر الأولى و4000 دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.

[1]-Matouk Belattaf ،Baya Arhab، Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail: état des lieux et perspectives à Bejaïa 3éme rencontres (jeunes&sociétés en Europe et autour de la méditerranée) «Jeunes générations: continuités/discontinuités/ruptures ?» Marseille, les 24- 26 Octobre 2007 p5

- يتقاضى التقنيون الساميون 4000 دج (أما منذ 2004 فأصبح يقدر المبلغ ب 6000 دج) شهريا خلال 12 شهرا الأولى و3000 دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في6 جويلية 1994 لفائدة البطالين المرقين الذين:[1]

- تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة ومن جنسية جزائرية.
- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو ممارسا نشاطا لحسابه الخاص منذ إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو معرفة ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

ولتثمين هذا الصندوق نجد أن في قانون المالية لسنة 2004 تم منح مزايا جبائية وشبه جبائية لأولئك الذين يقومون بخلق المؤسسات، كما أن هناك أربعة نصوص تسير إجراء خلق الأنشطة من طرف البطالين المرقين البالغين من العمر 35 سنة إلى غاية 50 سنة والتي أسندت إلى الصندوق. وهذه النصوص تمت الموافقة عليها ونشرت في الجريدة الرسمية خلال شهر ديسمبر 2004 ويتعلق الأمر ب: [2]

- مرسوم رئاسي يحدد الإطار العام.

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 11-104، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين ثلاثين وخمسين سنة ومستوياتها الجريدة الرسمية عدد 14، الصادرة في 6 مارس سنة 2011، ص 22.

[2]- الأخضر عزي وآخرون، تحليل أثار برامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمنطقة المسيلة (دراسة اقتصادية اجتماعية)، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 24، سبتمبر 2005.

- مرسوم تنفيذي يحدد شروط ومستويات المساعدات الممنوحة للبطالين المرقين.

- مرسوم تنفيذي يحدد سير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- مرسوم تنفيذي يحدد القوانين المتعلقة بصندوق التعاون والضمان لضمان أخطار القروض الممنوحة للاستثمارات الخاصة بالبطالين المرقين.

إضافة إلى المهام التي يقوم بها الصندوق ومن مهام الصندوق فهو يقدم إجراءات احتياطية تتجلى في:

4-1- مركز البحث عن الشغل[1]: لقد تم عرض تصوّر مركز البحث عن الشغل في مطلع سنة 1998 بالجزائر من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وتمّت مطابقة هذا التصوّر بأصله الكندي على الوسط الجزائري حيث عرف نجاحا ليمتدّ بعدها إلى عدّة مراكز للبحث عن الشغل موزعة عبر واحد وعشرين (21) ولاية.

مركز البحث عن الشغل هو برنامج جماعي يلتقي فيه يوميا ما بين اثنتي عشر(12) وخمسة عشر(15) مشاركا لمدّة ثلاثة أسابيع تحت إشراف منشط مختّص يعمل على توفير المساعدة والمعلومة والأجهزة اللازمة للفريق، ويسعى المركز أساسا إلى:

- التدريب على اعتياد التصرفات.

- تنمية المواقف والقدرات اللازمة لمواجهة الحالات العسيرة.

- تعلم تقنيات التصّرف بتحصيل معارف في البحث عن الشغل.

- مساعدة المرء على استرجاع الثقة بالنفس.

- تقويم خاصيات وكفاءات المرء المهنية.

[1] -https://www.cnac.dz/default.aspx?id=107/ disponible le 23/07/2014 à 22:15

4-2- مركز الدعم الحر[1]: يعدّ هذا المركز بمثابة فضاء مخصّص للمترشح صاحب المشروع الّراغب في مرافقته في مسعى إحداث مؤسّسته برعاية فريق من المستشارين(المنشطين) المكلفّين ب:

- إعلام المترشح حول مختلف مراحل إنشاء مؤسّسته.
- توجيه المترشح لتمكّينه من اتخاذ قرارات مستنيرة من خيارات مشروعه الأساسية.
- تكوين المترشح لاكتساب المعارف اللاّزمة لتنفيذ مشروعه.
- متابعة المترشح حتى يتمكن من مجابهة الإختلالات المحتملة في مسار إحداث مؤسسته.

4-3- التكوين بإعادة التأهيل: هو إجراء احتياطي يرمي إلى استرجاع منصب الشغل إضافة إلى تنمية " **فرص تشغيلهم** " وإعادة إدماجهم في سوق العمل، وذلك عن طريق:

- تحسين مؤهلاتهم المهنية.
- القيام بدورات تكوينية تتضمن محتويات بيداغوجية تتماشى وخبراتهم المهنية.
- إرساء آليات تكوينية عن طريق إعادة التأهيل للتحكّم واكتساب تقنيات الإنتقاءات والتوجيهات الّناجعة. [2]

وقد جاء هذا الإجراء لأن أغلب المستفيدين ليس لديهم مستويات عالية: حوالي 80.7 % دون التعليم الأساسي، 15.09 % مستوى ثانوي، 4.29% مستوى جامعي. [3]

إضافة إلى الإجراءات الاحتياطية يشرف الصندوق على:

4-4- جهاز دعم إحداث النّشاطات[4]: تم الشروع في تطبيقه في جانفي 2004 يخص العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة الذين يرغبون في خلق النشاطات سواء بصفة فردية أو

[1] -https://www.cnac.dz/default.aspx?id=108/ disponible le 23/07/2014 à 22:45
[2] -https://www.cnac.dz/default.aspx?id=106/ disponible le 23/07/2014 à 23:00
[3]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر التوزيع، 2008، ص 296.
[4]-Fiche pays Algérie (Aljazair les fiches – pays du CRI-Mai 2009)

جماعية، يملكون المؤهلات المهنية والخبرة اللازمة بالنسبة للنشاط المخطط ويكونون مستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

4-5- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات: حيث يقدم هذا الصندوق المساعدة اللازمة حتى تحافظ المؤسسات على مناصب الشغل لديها.

5- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: هو الجهاز الذي صادقت عليه الحكومة ونشر في الجريدة الرسمية في شكل مرسوم تنفيذي تحت رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:[1]

- ذوي جنسية جزائرية.
- بالغين من العمر 18-35 سنة ويمكن تخفيض السن إلى 16 سنة بالنسبة للشباب طالبي العمل المبتدئين، تحت شرط قبول متابعة تكوين في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزا في سوق الشغل.
- مثبتين لوضعيتهم إزاء الخدمة الوطنية.
- حائزين على الشهادات ومثبتين لمستواهم التعليمي والتأهيلي والمؤهلات المطلوبة.
- مسجلين كطالبي عمل مبتدئين لدى الوكالة المحلية للتشغيل الموجودة في مكان إقامتهم.

وهم موزعين على **ثلاث فئات:**

- **الفئة الأولى:** الشباب خريجي التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين المهني(CID) ويتم إدماجهم في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات.

---

[1]- بالاعتماد على:

- مرسوم تنفيذي رقم 08-126، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية عدد 22 الصادرة في30 أبريل سنة 2008، ص21.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-142، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم08-126، المؤرخ في 19 أبريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية عدد 21، الصادرة في 23 أبريل سنة2013 ص16.

- **الفئة الثانية:** الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا مهنيا(CIP) يتم إدماجهم بعقد الإدماج المهني.
- **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل(CFI): يتم إدماجهم بواسطة عقد تكوين/ إدماج.

ونشير هنا إلى أن الفئتين الأولى والثانية تنصبان لدى المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية، أما الفئة الثالثة فتنصب إما في ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية التي تبادر بها على الخصوص قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والفلاحة والغابات والبيئة والسياحة والثقافة وكذا الجماعات المحلية، وإما على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي من شأنها إنجاز مشاريع ذات منفعة عمومية وخاصة تلك المنشأة في إطار الأجهزة العمومية للنشاطات المصغرة أو على مستوى مؤسسات الإنتاج أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

أما فيما يخص **عقد الإدماج** فيقدر ب:[1]

- سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.
- ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص.
- ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من المستخدم بالنسبة للورشات ذات المنفعة العمومية.
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد في مؤسسات الإنتاج.
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين.

[1]- بالاعتماد على:

- مرسوم تنفيذي رقم 08-126، مرجع سبق ذكره، ص21.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-105، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-126، مؤرخ في 19 أبريل سنة 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية عدد 14، الصادرة في 6مارس سنة 2011، ص 25.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-142، مرجع سبق ذكره، ص16.

أما فيما يتعلق **بالأجر** فقد حدد كما يلي:[1]

- يتقاضى المستفيدون من عقد إدماج حاملي الشهادات أجرة شهرية مقدارها 15000 دينار جزائري بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي و10000 دينار جزائري للتقنيين السامين.
- يتقاضى المستفيدون من عقد الإدماج المهني أجرة شهرية قيمتها 8000 دينار جزائري.
- يستفيد الشباب المدمجون في إطار عقود تكوين – إدماج من:

* منحة شهرية مبلغها 4000 دينار جزائري عندما يتابعون تربصا تكوينيا لدى حرفيين معلمين.

* أجرة شهرية بمبلغ 12000 يدفع كاملا من ميزانية الدولة للمستفيدين عندما يتم إدماجهم في إطار إنجاز الورشات ذات المنفعة العمومية والتي تبادر بها القطاعات والجماعات المحلية.

بعد تطرقنا إلى مختلف أجهزة التشغيل التي وضعتها الجزائر في سبيل تسيير سوق العمل من جهة ومساعدة الشباب على الاندماج فيه من جهة أخرى، حيث أن كل جهاز أو وكالة قد خصصت لفائدة فئة معينة ضمن الفئة النشطة، كما تم تحديد الأجور ونسب الفوائد وشروط الاندماج في كل جهاز وهذا حتى يتم تحقيق الهدف المرسوم لكل منها، ننتقل إلى دراسة تطور الفئة النشطة بشقيها العاملة والعاطلة في سوق العمل بالتركيز على الفترة 2001-2014.

[1]- بالاعتماد على:

- مرسوم تنفيذي رقم 11-105، مرجع سبق ذكره، ص25.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-126، مرجع سبق ذكره، ص22.

المبحث الثالث: هيكلة الفئة العاملة والفئة العاطلة خلال الفترة 2001-2014

يعد سوق العمل المكان الذي يلتقي فيه كلا من عارضي العمل وطالبيه وبحدوث أي اختلال بين الطرفين ينعكس ذلك في سوق العمل في شكل بطالة، والجزائر من الدول التي عرف سوق العمل فيها اختلال ولفترة طويلة بحيث بلغت معدلات البطالة أقصاها نهاية القرن الماضي بما يقارب 30%، لكن هذا الوضع تغير تدريجيا بحيث سجل تراجع مهم في معدلات البطالة بداية من القرن الحالي ليصل إلى حدود 10.6% سنة 2014، وقد اقترن هذا بتحسن في معدلات التشغيل وبالتالي تحسن في الوضعية العامة لسوق العمل وهذا حسب ما ورد في إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة تطور كلا من التشغيل والبطالة خلال الفترة 2001-2014.

المطلب الأول: وضعية التشغيل والبطالة خلال الفترة 1962-2000

قبل التطرق إلى تطور سوق العمل في الجزائر نعرج على بعض المفاهيم المرتبطة بسوق العمل كما يعرفها الديوان الوطني للإحصاء.

1- مفهوم الفئة النشطة، البطالة والفئة العاملة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

1-1- الفئة النشطة: يعرفها الديوان الوطني للإحصاء بأنها الفئة التي تضم فئة المشتغلين فعلا إلى جانب **الباحثين عن العمل 1**(هو شخص في سن العمل ولا يعمل في تاريخ التعداد والذي مارس نشاط مكافئ خلال 6 أيام في شهر جانفي 1977 والذي يبحث عن عمل)، و**الباحثين عن العمل 2**(هو شخص في سن العمل ولا يعمل في تاريخ التعداد والذي لم يعمل أبدا ويبحث عن عمل).

1-2- البطالة: يعرفها الديوان الوطني للإحصاء بأنها فئة السكان الذين لا يعملون أو هم في البحث عن عمل من الأشخاص غير المشتغلين أو في سن العمل وقادرين على العمل أو مصرحين بأنهم في البحث عن العمل، وبالتالي يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون في سن العمل والذي يحدد بين 15-64 سنة.

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونعني بالشخص الذي لا يملك عملا هو ذلك الشخص الذي لم يعمل ولو لمدة ساعة واحدة خلال الفترة التي يتم فيها إجراء التحقيق.

- أن يقوم بالبحث عن العمل أي أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب عمل.

- أن يكون مستعد للعمل وتتوفر لديه المؤهلات اللازمة لذلك.

وهنا يفرق الديوان الوطني للإحصاء بين فئتين من البطالين:

- **Str1:** الذين هم بدون عمل ويبحثون عن العمل ولكنهم كانوا يشتغلون من قبل.

- **Str2:** الذين هم بدون عمل ويبحثون عن العمل ولكنهم لم يشتغلون أبدا من قبل.

أي أن: **str = str1 + str2**

ما يعيب على هذا التعريف أن نسبة كبيرة من الباحثين عن العمل لا تسجل نفسها ضمن الباحثين عن العمل وهذا نظرا لنقص فاعلية مراكز التوظيف، كما أن الديوان الوطني للإحصاء لا يأخذ في الحسبان الفئات التي تعمل في السوق الموازي وكل هذا ينقص من مصداقية الإحصائيات المسجلة.

وقد عرف الديوان الوطني للإحصاء **فئة السكان المشتغلين** بأنها كل الأشخاص الذين:[1]

- يشتغلون أثناء الاستقصاء أو الذين هم في عطلة راحة خلال فترة الاستقصاء.

- الأشخاص الذين لديهم معاشا ولكن يشتغلون.

- الأشخاص الذين هم في عطلة مرضية قصيرة.

- الأشخاص الذين يعيلون عائلاتهم وليسوا مأجورين إضافة إلى الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم.

- المتربصون والأشخاص الذين يدرسون ويمارسون عمل مأجور في نفس الوقت.

- شباب الخدمة الوطنية.

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011 – التشغيل، ص ص 58-68.

2- تطور الفئة العاملة والعاطلة عن العمل خلال الفترة 1962-2000: إن دراسة وضعية سوق العمل ومنه التشغيل والبطالة خلال الفترة 2001-2014 يستدعي الوقوف عند تطورهما خلال السنوات الماضية، وفي هذا العنصر سنتطرق إلى أهم مراحل تطور الفئة العاملة والعاطلة خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2000، والتي يمكن تقسيمها إلى:

2-1- الفترة 1962-1966: بعد الاستقلال عرفت الجزائر أوضاع سيئة على جميع الأصعدة من ضعف في الاقتصاد، التبعية، انتشار الفقر والبطالة التي بلغت 30%.

2-2- الفترة 1967-1979: تمثل فترة التخطيط المركزي التي تميزت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقامت بتطبيق ثلاث مخططات تنموية: المخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، وقد تم التركيز خلالها على:

- تشجيع الاستثمارات بهدف توفير مناصب الشغل ومن ثم امتصاص معدلات البطالة المرتفعة التي خلفها الاستعمار.
- الاهتمام بتحسين بنية التعليم والصحة واتخذت لهذا عدة إجراءات أهمها مجانيتهما وبالتالي إمكانية استفادة كل أفراد المجتمع منهما.
- مواصلة استيعاب معدلات البطالة المرتفعة.

وخلال هذه الفترة سجل معدل التشغيل زيادة بـ 5 مرات في القطاع الصناعي مساهما بذلك في تخفيض معدل البطالة الذي بلغ 32.9% سنة 1966 إلى 22% سنة 1978، فعلى سبيل المثال توفير مناصب الشغل خارج الزراعة (الصناعة، البناء والأشغال العمومية) كانا لا يمثلان سوى 11 % من مجموع مناصب الشغل سنة 1967 بينما شكلا ما يقارب 30% سنة 1978 في حين انخفضت حصة الزراعة من 54% إلى 32% خلال نفس الفترة، وتحققت التقديرات الإجمالية وتم تجاوزها في المخططين الرباعي الأول والثاني بحيث كان يتوقع إنجاز 265000 في الرباعي الأول و458000

في الرباعي الثاني بينما المناصب المنجزة بلغت 329000 و 521000 في الرباعي الأول والثاني على التوالي.

ويعود هذا التقلص في البطالة إلى زيادة نسب النساء العاملات وتكفل الدولة بإدماج العاملين في مختلف القطاعات وزيادة الهجرة إلى أوروبا.

2-3- الفترة 1980-1989: تميزت فترة الثمانينات بتقلص سوق العمل، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل على عكس السبعينات التي شهدت نمو ملحوظا في التشغيل والتكوين، وتقسم هذه الفترة إلى فترتين:

2-3-1-الفترة 1980-1984: خلال هذه الفترة تم وضع المخطط الخماسي الأول الذي وضع أهداف تطور مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص للعمل وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد، واتضح هذا من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال الإجراءات التي ترمي إلى:[1]

- تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق استخدام نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل وتوحيد الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال بالإضافة إلى تطوير مفهوم التكوين وإعطائه أكثر أهمية مما سبق.

- العمل على عقلنة استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

وقد تميزت هذه الفترة بخلق المزيد من مناصب الشغل وساعدها في ذلك مجموعة من الظروف منها وفرة المداخيل من العملة الصعبة وتحسن الظرف الاقتصادي ومتابعة مجموعة من الاستثمارات. وانعكس هذا في عرض العمل الذي عرف ارتفاعا محسوسا في مناصب الشغل الجديدة، وقد قدرت نسبة الزيادة ب 26.5% خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط وفي المقابل بلغت الزيادة في الطلب

[1]- المرجع نفسه، ص 167.

على العمل نسبة 37 %، وخلال هذه الفترة تم دمج حوالي 415163 ألف عامل من الطلب المسجل الذي وصل إلى 736874 طلب أي ما يعادل 56.3%[1]. وبهذا تم تسجيل انخفاض في معدلات البطالة الذي انتقل من 22% سنة 1978 إلى 8.7% سنة 1984.

2-3-2-الفترة 1985-1989: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تنفيذ المخطط الخماسي الثاني الذي رافقه وضعا اقتصاديا سيئا، من ارتفاع في معدلات التضخم وضعف معدل النمو وتدهور الميزان التجاري وارتفاع خدمة الدين.

كما رافق هذه الوضعية زيادة في عدد السكان القادرين على العمل من 4.5 مليون شخص سنة 1985 إلى 5.6 مليون شخص سنة 1989، مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى المليون شخص سنة 1987 وذلك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940000 منصب عمل عند نهايته، ويرجع ذلك إلى تراجع إنشاء مناصب عمل جديدة من 74000 منصب سنة 1986 ليصل إلى 59000 منصب سنة 1989، وهذا التراجع كان نتيجة تناقص الاستثمارات الجديدة وانقطاع التموين لبعض المؤسسات من المواد الأولية والوسيطة وإلى تناقص برامج العمل بالنسبة للمؤسسات الأخرى، ما أدى إلى اضطراب القاعدة الاجتماعية والمادية للقطاعات الإنتاجية كحرمانها من القدرة على الاحتفاظ بالعاملين فيها من جهة والحيلولة دون مساهمتها في خلق الثورات الوطنية من جهة أخرى[2].

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى تقلص عروض العمل وزيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 11500000 بطال سنة 1990.

[1]- بن بخيتة وردة، سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2006، ص ص 58-59.

[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-173.

2-4- الفترة 1989-2000: تمثل فترة انتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق بعد إثبات النظام الاشتراكي عدم فعاليته في مواجهة الأزمات، وهذا بعد أزمة النفط سنة 1986 وارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية ابتداء من سنة 1986 إلى جانب مجموعة أخرى من الاختلالات أوقعتها في فخ الإصلاحات المدعمة من طرف الهيئات المالية الدولية، وخلال هذه الفترة قامت الجزائر بتنفيذ ثلاث برامج : الأول 30 ماي 1989 والثاني 3 جوان1991 وأخيرا برنامج التعديل والتصحيح الهيكلي الذي تم تطبيقه على مرحلتين الأولى برنامج الاستقرار (1 أفريل 1994-31 مارس 1995)، والثانية برنامج التصحيح الهيكلي (5 أفريل1995-مارس1998) والذي شمل عملية الخوصصة، انطلاقا من هذا نقسم هذه الفترة إلى مرحلتين:

2-4-1-الفترة 1989-1993: خلال هذه الفترة أصاب مختلف القطاعات الإنتاجية كالصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية حالة من الركود والانكماش الاقتصادي، كما بدأ التشغيل غير الرسمي يعرف توسعا وخلال هذه الفترة قدرت مناصب الشغل المستحدثة ب 500000 منصب شغل سنويا.

2-4-2-الفترة 1994-2000: والتي تزامنت مع تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي حقق نتائج إيجابية فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تقلص عجز الميزانية من 4.4% سنة 1994 إلى 1.4% سنة 1995 وهذا كنسبة من الناتج الداخلي الخام ووصل معدل التضخم إلى 4.8% سنة 1998 بعد أن تجاوز30% سنة 1994، كما صاحب هذا الانتقال من وضعية سلبية للنمو -1.2% سنة 1994 إلى وضعية ايجابية 4% سنة 1997، إلى جانب هذا فقد حقق الميزان التجاري فائض قدره 3.5 مليار دولار سنة 1996[1].

لكن هذه النتائج الإيجابية لم تكن مماثلة في الجانب الاجتماعي فيما يخص المعطيات الخاصة بالتشغيل فقد أشارت إلى أن معدل البطالة بلغ 28.1 % سنة 1995 بحوالي 2.1 مليون عاطل بحيث

[1]- الأخضر عزي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

3/4 منهم لم يعملوا أبدا كما أن أغلب العاطلين عن العمل شباب، هذا وقد أشار تقرير CNES أن في سنة 1996 تخفيض النشاط قد مس 55783 أجير في الصناعة في 402 مؤسسة، كما تواصل تسريح العمال حيث بين 1997-1998 تم تسريح أكثر من 300000 أجير خاصة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية وسجل معدل التشغيل انخفاض حيث انتقل من 84.5 % سنة 1985 إلى 70.8% سنة 1999[1].

المطلب الثاني: الاتجاه العام لسوق العمل خلال الفترة 2001-2014

لقد شهدت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة في السنوات الأولى للاستقلال بحيث قاربت 33% لكن نتيجة لسياسة التخطيط التي اتبعتها الجزائر في سنوات السبعينات والثمانيات تراجعت نسبة البطالة إلى حوالي 18.1% سنة 1989، لكن هذا التراجع في معدلات البطالة لم يستمر طويلا فقد ساهمت الإصلاحات التي طبقتها الجزائر سنوات التسعينات في ارتفاع معدلات البطالة والتي قاربت معدلات البطالة للسنوات الأولى للاستقلال (30%)، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف تطورات كلا من معدلات التشغيل والبطالة خلال الفترة 2001-2014.

1- تطور الفئة النشطة خلال الفترة 2001-2014: عرف عدد السكان النشطين (الفئة النشطة) تطور مستمر ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(1-1): تطور الفئة النشطة خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: بالآلاف)

السنة	2001	2002**	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	8568	9305	8762	9470	9493	10110	9969
نسبة النشاط	41.0	-	39,8	42,1	41.0	42,5	40,9

2008	2009	2010	2011	*2012	*2013	*2014
10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453
41,7	41,4	41,7	40,0	42,0	43,2	40,7

المصدر: -الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص 58-68.
-http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf 23/8/2016/13:30.

[1]-Ahmed Benyacoub، l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel Nº 24، printemps1997,p79.

وللإشارة فإن نسبة النشاط هي السكان النشطون بالنسبة للسكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) وتحسب بالعلاقة التالية: **نسبة النشاط** = السكان النشطون / العمل سن في السكان

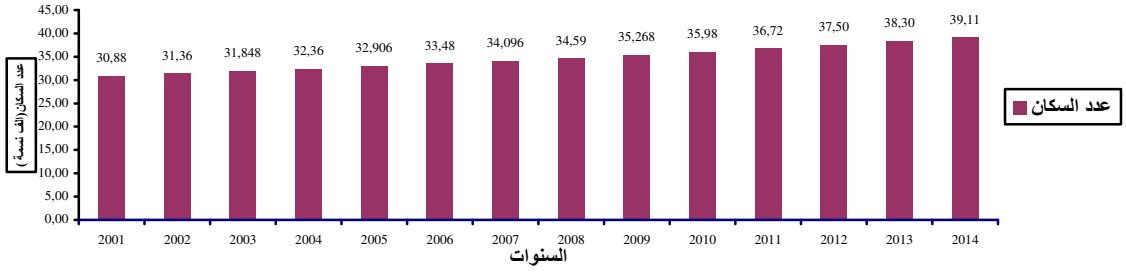
من خلال الجدول السابق نجد أن الفئة النشطة عرفت نموا مستمرا حيث انتقل عددهم من 8568 ألف فرد سنة 2001 إلى 11963 ألف فرد سنة 2013 لينخفض عددهم إلى 11453 ألف فرد سنة 2014 وبالمثل انتقلت نسبة النشاط من 43.2% إلى 40,7% بين سنتي 2013-2014.

وهنا نشير إلى أن تطور الفئة النشطة يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات أهمها عدد السكان وتطوره ومنه نطرح التساؤل التالي: **كيف يؤثر حجم السكان في تطور الفئة النشطة؟**

2- المؤشرات الديمغرافية: يعتبر النمو السكاني أهم العوامل المحددة لتطور الفئة النشطة في سوق العمل، ويمكن إبراز تأثيرها من خلال مجموعة من المؤشرات وهي ما سيتم التطرق له في العنصر الموالي:

2-1- تطور عدد السكان: حسب التعداد العام للسكن فقد عرف عدد السكان تزايد مستمر انتقل من 30.88 ألف نسمة سنة 2001 إلى 39.11 ألف نسمة سنة 2014، الشكل الموالي يبين تطور عدد السكان:

شكل رقم(3-1): تطور عدد السكان بين 2001-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- ONS, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, chapitre1, démographie, p33.
- **démographie algérienne 2014.N^{0}690. ONS

الزيادة المسجلة في عدد السكان ناتجة عن ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات خاصة بين الرضع وحديثي الولادة بفضل تحسن ظروف المعيشة[1].

أما فيما يخص توزيع الأفراد حسب الجنس وفئات الأعمار فيمكن توضيح ذلك في الجدول المقابل:

جدول رقم(1-2):توزيع السكان حسب الجنس وفئة العمر(2001-2014) (الوحدة: ألف فرد)

فئات العمر	14-0		59-15		أكثر من 60		مجموع الذكور	مجموع الإناث
السنة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
2001	5169	4956	9394	9250	1026	1082	15589	**15288**
2002	5086	4877	9698	9520	1061	1125	15845	**15522**
2003	4993	4790	10007	9808	1090	1160	16090	**15758**
2004	4919	4715	10310	10105	1121	1194	16350	**16014**
2005	4858	4652	10615	10395	1151	1235	16624	**16282**
2006	4855	4647	10875	10649	1185	1270	16915	**16566**
2007	4839	4629	11168	10930	1218	1312	17225	**16871**
2008	4967	4750	11254	11062	1270	1286	17491	**17098**
2009	5086	4847	11461	11262	1297	1316	17844	**17425**
2010	5116	4868	11705	11502	1381	1403	18202	**17773**
2011	5221	4945	11916	11718	1443	1476	18580	**18139**
2012	5358	5088	12100	11902	1518	1529	18976	**18519**
2013	5522	5236	12275	12075	1586	1603	19383	**18913**
2014	5705	5405	12437	12233	1659	1675	19801	**19313**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

فمن خلال الجدول يتضح أن عدد الذكور يتجاوز عدد الإناث، بالنسبة لفئات الأعمار فقد عرفت الفئة من 0-14 تناقص خلال الفترة 2001-2007 وهذا بالنسبة للجنسين حيث انتقل عدد الذكور لهذه الفئة من 5169 سنة 2001 إلى 4839 سنة 2007، أما بالنسبة للإناث فقد انتقل عددهم من 4956 إلى 4629 خلال نفس الفترة، أما ما بين 2007-2014 فقد شهدت هذه الفئة زيادة مستمرة وهذا لكلا الجنسين حيث انتقل من 4839 سنة 2007 إلى 5705 سنة 2014 بالنسبة للذكور ومن 4629 إلى 5405 بالنسبة للإناث، أما الفئة ذات الأعمار 60 فأكثر فقد شهدت زيادة مستمرة بالنسبة لمجموع الجنسين حيث انتقلت من 2108 سنة 2001 (للجنسين) إلى 3334 سنة 2014، وللإشارة فإن هاتين الفئتين (0-14سنة) و(أكثر من 60 سنة) تمثل الفئة الغير نشطة اقتصاديا.

[1]-Moundir Lassassi, Nacer-Eddine Hammouda, 50 ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marche du travail en Algérie? Les cahiers du CREAD n°100, 2012, P104.

بالنسبة للفئة 15-59 سنة فقد شهدت زيادة مستمرة بالنسبة للجنسين حيث انتقلت من 9394 سنة 2001 إلى 12437 سنة 2014 بالنسبة للذكور ومن 9250 إلى 12233 بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة كما أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث بالنسبة لهذه الفئة.[1]

2-2- تأثير تطور السكان على سوق العمل: لإظهار كيف يؤثر تطور السكان على سوق العمل نستخدم مجموعة من المؤشرات أو المعدلات كما يلي:

2-2-1-نسبة النشاط أو المشاركة: تقيس نسبة السكان النشطين (العاملين + العاطلين عن العمل) من إجمالي عدد السكان وتحسب كما يلي:

نسبة النشاط = السكان النشطون/ السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)

والجدول الموالي يبين تطور الفئة النشطة خلال الفترة 2001-2014:

الجدول رقم(1-3): تطور معدل النشاط خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: الآلاف)

السنة	معدل النشاط%	الفئة النشطة	ذكور		إناث	
			معدل النشاط	الفئة النشطة	معدل النشاط	الفئة النشطة
2001	41.0	8568	-	7280	-	1288
2002*	-	9305	-	-	-	-
2003	39,8	8762	67.8	7511	11.5	1251
2004	42.1	9470	69.1	7810	14.9	1660
2005	41.0	9493	69.2	8069	12.4	1423
2006	42.5	10110	69.9	8360	14.8	1749
2007	40.9	9969	67.8	8319	13.6	1650
2008	41.7	10315	69	8585	14.1	1730
2009	41.4	10544	68.7	8777	13.9	1767
2010	41.7	10812	68.9	8990	14.2	1822
2011	40.0	10661	65.3	8777	14.2	1885
2012	42.0	11423	67.8	9281	15.8	2142
2013	43.2	11964	69.5	9689	16.6	2275
2014	40.7	11453	66.2	9376	14.9	2077

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

-*http://www.bank-of algeria.dz/pdf/ANNEXE%20AU%20RAPPORT%202004.pdf/ 23-8/2014/13:30.

[1]- النسب من حساب الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(1-2)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة النشاط (معدل المشاركة) أو نسبة الفئة العاملة والعاطلة عن العمل من إجمالي السكان في سن العمل (15-60 سنة) عرفت تذبذبا خلال الفترة بين 2001 إلى 2014 ما بين 39.8% إلى 43.2%، وفي سنة 2013 بلغ معدل النشاط الاقتصادي 43.2% وهي أعلى نسبة نشاط خلال فترة الدراسة وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة معدل نشاط فئة الإناث التي بلغت 16.6% [1]، والملاحظ أن نسبة النشاط لم تتجاوز 50% هذا ما يشير إلى ضعف أو عدم فعالية هذه الفئة في سوق العمل.

وبالتالي فإن معدلات المشاركة في سوق العمل في الجزائر منخفضة مقارنة بمعدل المشاركة العالمي الذي يبلغ في المتوسط64% فيما يبلغ 65% في أميركا اللاتينية و 69% في جنوب شرق آسيا و 73% في شرق آسيا.[2]

أما فيما يخص نسبة الفئة النشطة إلى إجمالي السكان أو ما يعرف بالمعدل المتوسط للنشاط فقد تذبذبة قيمته ما بين 26.29% و30,19%.

2-2-2- معدل العمالة (TE) [3]: هو عبارة عن نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر من أهم الموارد ونعبر على هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$TE = \frac{PO}{PAT}$$

والجدول الموالي يبين تطور الفئة المشتغلة ونسبة التشغيل بين 2001-2014:

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013، ص 18.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3]- المرجع نفسه، ص197.

جدول رقم (1-4): تطور الفئة المشتغلة ونسبة التشغيل خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: بالآلاف)

السنة	2001	*2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المشتغلين	6229	5462	6684	7798	8044	8869	8594
نسبة التشغيل%	29.8	-	30.4	34,7	34.7	37.2	35.3

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
9145	9472	9735	9599	10170	10788	10239
37.0	37.2	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4

- **المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء -*بنك الجزائر (لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002).

من الجدول نلاحظ أن معدل التشغيل عرف تذبذبا ما بين 29% و39%، وقد بلغ أقصى قيمة سنة 2013 ب 10788000 عامل بنسبة تشغيل 39% (63.7% للذكور و13.9% للإناث) ويعود هذا الارتفاع في حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمال غير الأجراء (المستخدمين وأصحاب المهن الحرة)، حيث سجلت زيادة ب 235000 مقارنة ب 2012 أي بزيادة بلغت 8.2%بعد الانخفاض المسجل خلال 2012، كما عرف الأجراء الدائمين ارتفاعا بلغ 203000 عامل وكذا الأجراء الغير دائمين الذي بلغ 166000 مقارنة بنفس الفترة، لكن هذا المعدل يعتبر ضعيف مقارنة بأهداف الدولة.

3- هيكل العمالة في الجزائر: بعد تطرقنا للاتجاه العام لتطور الفئة النشطة والمشتغلة في الجزائر تم تخصيص هذا الجزء لدراسة تطور العمالة حسب مجموعة من المعايير وهذا كما يلي:

3-1- معيار القطاع الاقتصادي: يمكن إبراز تركيبة العمال حسب القطاعات الاقتصادية في الجدول الموالي:

جدول رقم(2-1): هيكلة العمالة حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة بالآلاف)

السنة	الفلاحة		الصناعة		بناء وأشغال		تجارة و خدمات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3406	54,68
2002	1438	26,33	504	09,28	860	15,74	2660	48.70
2003	1412	21,13	804	12,03	800	11,97	3668	54,87
2004	1617	20,74	1061	13,6	968	12,41	4153	53,25
2005	1381	17,16	1059	13,16	1212	15,07	4393	54,61
2006	1610	18,15	1264	14,25	1258	14,18	4738	53,42
2007	1171	13,62	1028	11,96	1524	17,73	4872	56,69
2008	1252	13,69	1141	12,48	1575	17,22	5178	56,61
2009	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
2010	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
2011	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
***2012**	912	8,96	1335	13,12	1663	16,35	6260	61,55
***2013**	1141	10,57	1407	13,04	1791	16,60	6449	59,77
***2014**	899	8,78	1290	12,59	1826	17,83	6224	60,78

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء - *بنك الجزائر ، (النسب من حساب الطالبة)

3-1-1- قطاع الصناعة: تميزت العمالة فيه بالزيادة الطفيفة حيث قدر معدل النمو السنوي في المتوسط ب 4.49%، وقد تراوحت نسبة العاملين في هذا القطاع ما بين11% إلى 14.5 %من إجمالي اليد العاملة بين 2001 و2014، وفي المقابل نجد أن قطاع الصناعة بما فيها المحروقات يساهم بحوالي 55% في المتوسط من القيمة المضافة ويرجع هذا خاصة إلى القيمة المضافة المحققة في قطاع المحروقات الذي يساهم لوحده بحوالي نصف القيمة المضافة الإجمالية لكل القطاعات، هذا التناقض بين القيمة المضافة المنتجة واليد العاملة المشغلة التي لا تتجاوز 15% من إجمالي اليد العاملة الكلية ترجع إلى ضعف القطاع العمومي الصناعي من جهة، وإلى سيطرة القطاع الخاص الأجنبي على هذا القطاع خاصة في قطاع المحروقات الذي لا يشغل إلا اليد العاملة الماهرة والجديرة والمؤهلة كما أنه يعتمد أكثر على كثافة رأس المال والتقنية المتطورة.

3-1-2- قطاع البناء والأشغال العمومية: تميز هذا القطاع بالزيادة المستمرة والمتذبذبة في حصة عمالته بالنسبة لإجمالي العمالة فقد بلغت نسبة النمو حوالي 9.25% في المتوسط حيث انتقلت نسبة العمالة فيه من حوالي 10.44% سنة 2001 إلى 17.3% سنة 2014، وترجع هذه الزيادة إلى

مشاريع البنية التحتية المنجزة خلال هذه الفترة في إطار البرامج التنموية، لكن فيما يخص مساهمته في القيمة المضافة فقد سجل تذبذب في القيمة المضافة حيث لم تتجاوز نسبة 9.74% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة.

3-1-3- القطاع الفلاحي : عرف التشغيل في القطاع الفلاحي ارتفاع نسبي خلال الأربع سنوات الأولى من 2001-2004 وبلغ أعلى نسبة سنة 2003 ب 21.13% من اليد العاملة المشغلة، وهذا راجع لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 إلى جانب المشاريع المرتبطة بقطاع الفلاحة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذلك بفضل قانون مسح ديون الفلاحين، لكن النسبة المسجلة عام 2004 والمقدرة ب20.74% تراجعت إلى 13.7% من إجمالي اليد العاملة سنة 2008 وإلى 13.1%سنة 2009 لتنخفض إلى 8.78% سنة 2014، وهذا الانخفاض المسجل يرجع إلى ترك الأراضي من قبل الفلاحين واتجاههم إلى نشاطات أخرى بسبب:

- ضعف الإمكانيات نتيجة لعدم الاستثمار وتجديد وتوسيع رأس المال الفلاحي المنتج رغم محاولات السياسة العمومية من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

- تناقضات عديدة بين الأهداف المسطرة للقطاع الفلاحي وسياسات الدعم مع بقاء هياكل فلاحية تقليدية دون المستوى التكنولوجي المطلوب[1].

- هذا إلى جانب نقص التأطير العلمي في مجال الفلاحة مما أدى إلى عدم وجود فلاحين مؤهلين ومستعدين لاستخدام التقنيات الحديثة، حيث لا تتعدى نسبة الفلاحين الجامعيين 1% بالرغم من أن

[1]- عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص232.

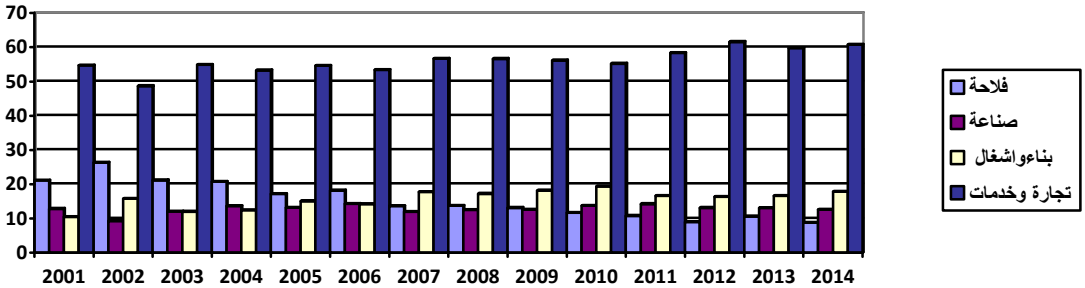
القطاع يعتمد أكثر على التكنولوجيا وآخر الاكتشافات العلمية[1]، هذا ناهيك عن الأجور الضعيفة التي يتميز بها هذا القطاع ونقص الهياكل القاعدية في الأرياف.

كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تدهور نسبة العمالة في القطاع الفلاحي، حيث قدر معدل نمو العمالة في المتوسط ب(2.14 %) وهي أدنى نسبة نمو متوسطة مقارنة بباقي القطاعات. وإلى جانب انخفاض نسبة العمالة يساهم القطاع الفلاحي بنسبة ضعيفة في إجمالي القيمة المضافة بحيث لا تعكس الجهود المبذولة في سبيل النهوض بهذا القطاع والإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر.

3-1-4- قطاع الخدمات: الذي يشمل خدمات التجارة والإدارة والنقل وخدمات أخرى، وقد تراوحت نسبة اليد العاملة بين 53.25 % و 70% من إجمالي اليد العاملة وبلغة الأرقام انتقل عدد العمال في هذا القطاع من 3406000 عامل سنة 2001 إلى 6224000 عامل سنة 2014، وترجع هذه الزيادة إلى المبالغ الضخمة المخصصة لهذا القطاع خاصة النقل والتجارة والاتصالات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، كما ترجع زيادة العمالة في قطاع الإدارة إلى نمو الطلب الاجتماعي في جميع المستويات، خاصة في التعليم والتدريب، قطاع الصحة، الحكومة المركزية والحكومات المحلية[2].

والشكل الموالي يبين نسب العمالة حسب قطاع النشاط:

شكل رقم(3-2): نسبة العمالة في القطاعات من إجمالي العمالة خلال الفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-1)

[1]- عبد السلام بوشوارب، التشغيل والبطالة في الجزائر، الندوة الجهوية للشرق، قسنطينة، 16-17جويلية 2009 ص13.

[2] -Moundir Lassassi, Nacer-Eddine Hammouda, op.cit, P116.

لكن الملاحظ أن هذه النسبة الكبيرة من اليد العاملة لا تنتج إلا حوالي 25% من القيمة المضافة في المتوسط كما أن مساهمتها في انخفاض حيث بلغت 23.9 % من إجمالي القيمة المضافة سنة 2007 في حين بلغ عدد العاملين 56.69% من إجمالي اليد العاملة في نفس السنة. وبالتالي هذا يعطينا صورة واضحة عن انتشار البطالة المقنعة في قطاع الخدمات وبالأخص في الإدارة.

3-2- معيار نوع المهنة: إن هيكلة العاملين حسب المهن هو توزيعهم حسب نوع العمل الذي يؤديه كل عامل بغض النظر عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي يعمل بها، والجدول الموالي يبين تطور العاملين حسب المهن ما بين 2001-2014.

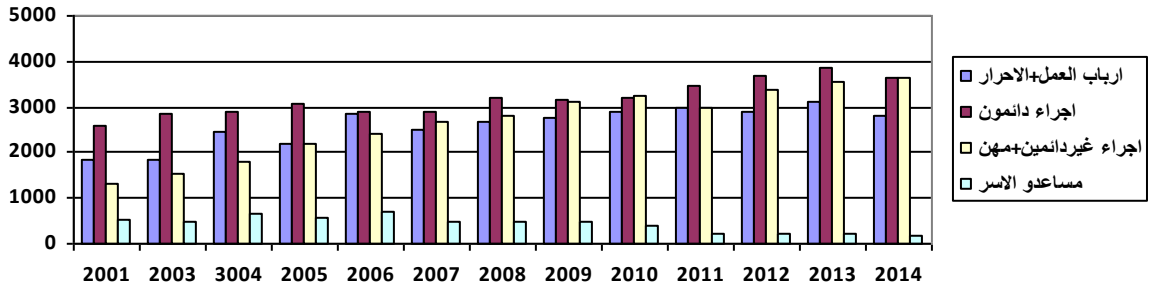
جدول رقم (2-2): توزيع العاملين حسب المهن خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة : بالآلاف)

السنة	أرباب العمل +الأحرار		أجراء دائمون		أجراء غير دائمين+ مهن		مساعدو الأسر	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	1826	29,32	2571	41,28	1306	20,97	525	8,43
2003	1855	27,76	2829	42,33	1515	22,67	484	7,24
2004	2472	31,7	2902	37,21	1785	22,89	640	8,21
2005	2183	27,14	3076	38,24	2203	27,39	582	7,23
2006	2846	32,09	2901	32,71	2430	27,4	692	7,80
2007	2516	29,28	2909	33,85	2680	31,18	489	5,69
2008	2655	29,03	3198	34,97	2815	30,78	477	5,21
2009	2762	29,16	3136	33,11	3101	32,74	473	4,99
***2010**	2847	29,53	3208	32,95	3250	33,38	404	4,14
2011*	2963	30,87	3456	36,00	2978	31,02	202	2,10
***2012**	2882	28,34	3675	36,13	3396	33,39	217	2,13
2013	3117	28,89	3878	35,95	3562	33,02	231	2,14
****2014**	2811	27,45	3640	35,55	3623	35,38	165	1,61

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(النسب من حساب الطالبة)، لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002.

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الموالي من أجل إعطاء نظرة واضحة عن توزيع العاملين حسب المهن:

شكل رقم(3-3): توزيع العاملين حسب المهن خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

بالرجوع إلى كل مهنة على حدى نجد أن عدد **الأجراء الدائمين** ارتفع من2571 ألف عامل سنة 2001 إلى 3640 ألف عامل سنة 2014 بزيادة سنوية متوسطة قدرت ب 2.34% في حين نسبتهم من إجمالي الفئة العاملة عرفت انخفاض مستمر حيث انتقلت من 59% سنة 1992 إلى 46.6% سنة 2000[1]، ومن 41.28% سنة 2001 إلى 35.55% سنة 2014.

في حين سجل **الأجراء غير الدائمين** ارتفاع تدريجي انتقل من 20.96% من إجمالي اليد العاملة لسنة 2001 إلى 35.38% سنة 2014، وقدرت الزيادة المتوسطة سنويا ب حوالي 9% وتعتبر هذه الزيادة هي الأعلى مقارنة بباقي المهن.

أما بالنسبة **لأرباب العمل والأحرار** فقد عرفت نسبتهم تذبذبا ما بين 27% و32% وقدرت نسبة الزيادة المتوسطة سنويا ب 4.5 %.

فيما يخص مساهمة **مساعدو الأسر** من إجمالي اليد العاملة فهي منخفضة حيث لم تتجاوز نسبتهم 9% خلال الفترة 2001-2006 ثم انخفضت نسبتهم تدريجيا لتنتقل من5.69% سنة 2007 إلى 1.61% سنة 2014.

[1]- Youghourta Bellache, le secteur informel en Algérie : approches, acteurs et déterminants, les cahiers du CREAD n^0 105, 2013, p168.

3-3- المعيار القانوني: حسب هذا المعيار يتم تحديد حجم العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام والجدول الموالي يبين تطور كل منهما خلال الفترة 2001-2014:

جدول رقم (2-3): توزيع العاملين بين القطاعين العام والخاص بين 2001-2014(الوحدة: عامل)

السنة	القطاع الخاص+ المختلط		القطاع العام	
	العدد العمال	نمو العمالة (%)	عدد العمال	نمو العمالة (%)
2001	3669000	-	2560000	-
2003	4026000	09.73	2658000	03.82
2004	5121000	27.19	2678000	00.75
2005	5080000	00.80-	2964000	10.70
2006	6123000	20.50	2746000	07.40-
2007	5607000	08.40-	2987000	08.80
2008	5996000	06.90	3149000	05.40
2009	6238000	04.00	3235000	02.70
2010	6390000	02.40	3346000	03.40
2011	5756000	09.90-	3843000	14.90
2012	5816000	01.00	4354000	13.30
2013	6349000	09.20	4440000	02.00
2014	6139000	3.30-	4100000	07.65-

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء (لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002)، النسب من حساب الطالبة.

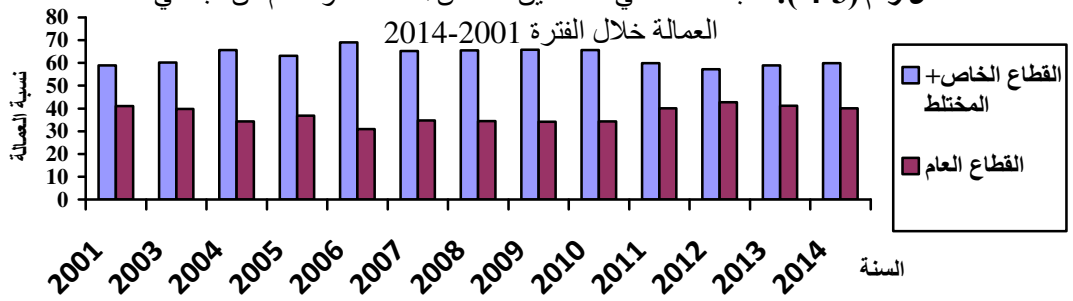
يتميز سوق العمل بسيطرة القطاع الخاص على التشغيل هذا الدور الذي بدأ منذ 1990 وللتذكير فإنه في سنة 1989 كان القطاع العام يشغل 54%[1]. بالرجوع إلى الفترة قيد الدراسة من الجدول نسجل أن عدد العمال في القطاع الخاص يقارب حوالي ضعف العمال في القطاع العام وهذا ما بين 2004-2010، لكن سنة 2011 سجل تراجع في عدد العمال في القطاع الخاص ب 9.9% لكن في المقابل مثل عددهم 60% من إجمالي العمالة بحيث أغلب الأجراء في القطاع الخاص يشغلون وظائف مؤقتة بنسبة 79.5% [2]، سجلت سنتي 2012 و 2013 ارتفاع في عدد العمالة في القطاع الخاص لتنخفض مجددا سنة 2014 بنسبة 3.3%، بالنسبة للعمالة في القطاع العام فقد سجلت زيادة تدريجة بين 2001-2013 بحوالي 5.3% في المتوسطة، أما سنة 2014 فقد عرفت تراجع ب 7.65%، ومع ذلك تبقى العمالة في القطاع الخاص والمختلط أكبر منها في القطاع العام وهذا ما يعكس توجه الدولة

[1]- Musette Mohamed Saïb, Le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle? CREAD , Alger (2013),p4.

[2]-Ummuhan Bardak,les politique de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie, ETF, septembre 2013,p8.

إلى فتح المجال للقطاع الخاص للاندماج في الاقتصاد الوطني. والشكل المقابل يبين نسبة العمالة في القطاعين العام والخاص من إجمالي العمالة.

شكل رقم (3-4): نسبة العمالة في القطاعين الخاص+المختلط و العام من اجمالي العمالة خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم (2-3)

3-4- معيار العمر: بعد تطرقنا لتوزيع العمالة على مختلف القطاعات والمهن نتطرق إلى توزيع العمالة حسب فئات الأعمار، مما يساعدنا على معرفة الفئة أو الفئات التي تعتمد عليها الجزائر في التشغيل، والجدول الموالي يبين توزيع العاملين حسب فئات الأعمار من 15 إلى أكثر من 60 سنة.

جدول رقم (2-4): توزيع العاملين حسب فئات الأعمار بين 2001-2014 (الوحدة: الآلاف)

السنة	20-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	أكثر من 60
2001	373	810	962	937	898	739	630	435	224	**220**
2003	342	851	1036	1041	978	808	651	496	244	**238**
2004	470	1124	1276	1558	1055	881	705	562	315	**254**
2005	393	1130	1357	1218	1056	951	743	616	338	**243**
2006	469	1202	1360	1305	1253	1205	825	623	346	**279**
2007	385	1195	1477	1293	1086	1081	804	631	389	**253**
2008	415	1276	1591	1337	1178	1082	916	662	429	**260**
2009	414	1317	1673	1355	1169	1116	995	709	473	**251**
2010	383	1311	1694	1438	1211	1124	1060	728	513	**274**
2011	304	1207	1696	1453	1235	1113	1085	740	519	**247**
2012	278	1135	1770	1694	1309	1225	1145	795	539	**280**
2013	301	1220	1973	1771	1371	1340	1096	872	543	**302**
2014	265	1153	1748	1698	1350	1240	1097	855	547	**286**

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء(لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002)

من الجدول الخاص بتوزيع العاملين حسب العمر نلاحظ أن الفئة العمرية(25-29 سنة) تحتل أعلى نسبة من إجمالي العمالة حيث تراوحت نسبتها ما بين(15.33% ،18.13%)، وبلغة الأرقام

ارتفع عدد أفراد هذه الفئة من 962 ألف فرد سنة 2001 إلى 1748 ألف فرد سنة 2014،تليها الفئة (30-34سنة) والتي تراوحت نسبتها من إجمالي اليد العاملة بين (14.71% و15.04%)، كما سجلت الفئتان(20-25 سنة) و(35-39 سنة) نسب معتبرة من إجمالي اليد العاملة، أما الفئات الأقل من 20 سنة والأكبر من 60 سنة فقد سجلت نسب ضئيلة من إجمالي اليد العاملة حيث تراوحت نسبتها بين(5.98% ،3.25%) للفئة الأولى وبين(5.54% ،3.59%) للفئة الثانية، وهذه النسبة المنخفضة ترجع إلى زيادة نسبة التمدرس نتيجة تشجيع الدولة للتعليم ومجانيته، أما بالنسبة للفئة الثانية فالسبب هو أن أغلب هذه الفئة تكون في سن التقاعد، أما زيادة عدد العمالة بين الشباب يرجع إلى برامج التشغيل المعتمدة من قبل الدولة لتسهيل ولوج الشباب لسوق العمل [عقود ما قبل التشغيل والقرض المصغر....] وفي هذا الإطار فقد سجلت ANSEJ أكثر 257316 منصب، أما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فسجلت إنشاء 156870 منصب.

3-5- معيار الوسط (حضر-ريفي): الجدول الموالي يبين توزيع العمالة حسب الوسط:

جدول رقم(2-5): توزيع العاملين حسب الوسط خلال الفترة 2001- 2014 (الوحدة: الآلاف)

السنة	حضري		ريفي	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
2001	3590	57,64	2638	42,36
2003	3886	58,14	2798	41,86
2004	4548	58,32	3250	41,68
2005	4826	59,99	3218	40,01
2006	5291	59,65	3578	40,35
2007	5289	61,54	3306	38,46
2008	7749	84.73	1397	15.27
2009	6627	69,96	2845	30,04
***2010**	6361	65,33	3375	34,67
***2011**	6297	65,60	3302	34,4
***2012**	6898	67.53	3302	32.47
***2013**	7252	67.22	3536	32.77
****2014**	6862	67.01	3377	32.98

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.ons.dz
- *ONS. Annuaire statistique de l'algerie.N^{0}30.p48.
- **.ONS ,activité, emploie et chômage en septembre 2014, N^{0}683, p5.

-لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002.

حسب معيار الوسط (ريفي –حضري) فقد سجلت العمالة في الوسط الحضري نسبة تراوحت بين 57.64% و61.54 % من إجمالي العمالة في الفترة ما بين 2001-2007 لتعرف سنة 2009 زيادة في نسبة العمالة وصلت إلى69,96**%** وهذه الزيادة مرتبطة بزيادة القوة النشطة في الحضر، لكن في هذه النسبة تراجعت إلى حدود67**%** سنة 2014 .

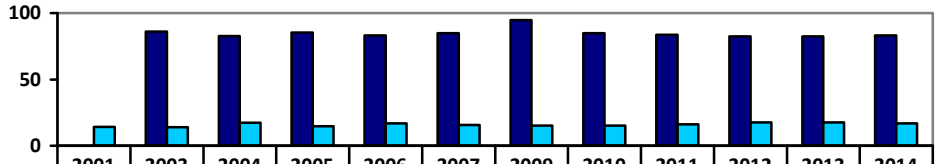
أما في الوسط الريفي فقد مثل العمال نسبة لم تتجاوز 43%خلال فترة الدراسة، وسجلت أعلى نسبة 42.35% سنة 2001، هذه النسبة ترجع إلى مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التنمية الفلاحية (PNDA) والتي قدر عددها ب 250000 منصب بين 2000-2002[1]. لتعرف بعدها تراجع بلغ أدناه سنة 2009 بقيمة 30.03% في حين سجلت سنة 2013 زيادة طفيفة حيث مثل عدد العمال نسبة 32.77% من إجمالي العمالة لنفس السنة، التراجع المسجل في هذا الوسط يشير إلى انتقال العمالة إلى المدن للعمل في ورشات البناء والإدارة، وبالتالي هذا التوزيع لا يعكس الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وهذا الاختلال في توزيع العمالة بين الوسطين الريفي والحضري يعود إلى الاختلال في توزيع السكان والمنشآت والهياكل القاعدية والصناعية حيث ترتكز هذه الأخيرة خاصة في المناطق الشمالية.

3-6- حسب معيار النوع (ذكور وإناث): سجل الذكور نسبة عالية من اليد العاملة مقارنة بالإناث والشكل المقابل يبين ذلك:

[1] -Fatiha Talahite, Algeria female employment in transition, eight Mediterranean social and political research meeting, Florence-Montecatini Terme, Mediterranean Programme of RSC(Robert Schuman Center for Advanced Studies at the European University Institue, 21-25 march 2007 ,P20.

شكل رقم(3-5): نسبة الإناث والذكور من إجمالي العمالة خلال الفترة 2001-2014



	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الذكور من اجمالي العمالة	85,80	86,04	82,57	85,4	83,12	84,86	94,72	84,86	83,73	82,52	82,35	83,18
نسبة الإناث من إجمالي العمالة	14,19	13,95	17,42	14,59	16,87	15,67	15,27	15,13	16,26	17,47	17,64	16,81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

بالنسبة للذكور فقد سجلوا أعلى نسبة من اليد العاملة خلال فترة الدراسة بحيث تجاوزت نسبتهم 90% وفي المتوسط قدرت نسبتهم ب 93.01% خلال الفترة 2001-2014 في حين نسبة الإناث لم تتجاوز في المتوسط 15.80% خلال نفس الفترة، ويرجع ارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث إلى طبيعة الوظائف المستحدثة والتي كانت غالبيتها في مجال البناء والأشغال.

وقد أشار تقرير أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 أن المرأة قد اقتحمت جميع قطاعات النشاط ما يميزهن هو وجودهن المكثف في القطاعات الاجتماعية (تربية-صحة) وكذا في ميدان القضاء[1]، كما تجب الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من النساء العاملات ينتسبن إلى التشغيل غير الرسمي والعمل المنزلي، حيث تم تسجيل أكثر من 53% من العاملين من الجنسين غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي سنة 2007[2].

3-7- توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي والشهادة: حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فقد تم تقدير العمالة حسب المستوى التعليمي كما يلي:

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النتائج العامة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008.

[2] -Assia Cherif، participation socio économique de la femme un état de lieu (cas de l'Algérie) , maitre de conférence a l'ENSSEA, pp 5-6.

جدول رقم(2-6): توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي والشهادة بين 2001-2014(الوحدة:%)

السنة	2001-2004	2005-2010	2010		2011		2012		2013		2014	
	معدل التشغيل	معدل التشغيل	معدل النشاط	معدل التشغيل	معدل النشاط	معدل التشغيل	معدل النشاط	معدل التشغيل	معدل النشاط	معدل التشغيل	معدل النشاط	معدل التشغيل
حسب المستوى التعليمي												
بدون مستوى تعليمي	6.5	3.6	21.7	21.3	19.2	18.7	18.4	17.8	19.1	18.6	16.3	15.9
ابتدائي	18.1	13.2	46.2	42.7	43.3	40.6	44.2	40.5	44.7	41.7	40.9	38.0
متوسط	40.3	41.2	49.7	44.4	47.5	41.5	51.3	44.5	52.6	46.8	50.3	44.3
ثانوي	23.7	22.9	44.4	40.4	41.6	38.0	41.9	37.8	42.2	38.1	39.9	36.1
مستوى عالي	11.3	19.0	49.7	39.6	51.7	43.9	54.7	46.7	57.1	49.1	54.3	46.0
حسب الشهادة												
بدون شهادة	71.1	61.0	34.9	32.4	33.6	30.9	34.8	31.6	35.5	32.6	33.3	30.4
شهادة التكوين المهني	18.8	22.1	72.2	63.1	68.1	59.6	70.8	60.6	73.0	64.0	68.2	59.5
شهادة التعليم الجامعي	10.1	16.9	77.5	60.9	74.8	62.7	79.6	67.5	78.2	67.0	73.0	61.0

المصدر: www.ons.dz

من خلال الجدول يتضح أن معدل النشاط قد عرف تراجعا خلال الفترة 2010-2014 وهذا بالنسبة للمستويات التعليمية (ابتدائي، ثانوي وبدون مستوى تعليمي) في حين المتوسط والجامعي فقد تحسن، لكن مع ذلك فقد سجلت فئة التعليم العالي أعلى نسبة تشغيل ونسبة نشاط مقارنة بباقي الفئات التعليمية يليها مستوى التعليم المتوسط فالابتدائي ثم الثانوي وأخيرا بدون مستوى تعليمي التي لم تتجاوز نسبة 22%، وهذا التوزيع هو الذي يفسر ارتفاع معدل التشغيل والنشاط لدى حاملي الشهادات سواء الجامعية أو شهادة التكوين المهني .

3-8- التشغيل غير الرسمي: أما التشغيل غير الرسمي فقد عرف تطور مستمر انتقل من 20% سنة 1977 إلى 25% سنة 1985 ثم إلى 30% خلال عشرية التسعينات، هذا التطور ناجم عن التأثير المشترك لتحرير التجارة الخارجية والحفاظ على رسوم جمركية مرتفعة[1]. وقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع لتنتقل من 33.5% سنة 2001 إلى 45.6% سنة 2010، وخلال هذه الفترة فإن 45.3% من العمالة غير الرسمية تنشط في قطاع التجارة والخدمات، 37.4% في قطاع البناء والأشغال العمومية و17.3% في الصناعة، كما أن 47.9% من هذه العمالة هم أجراء غير دائمين و44.3 %

[1]-Philippe ADAIR, Youghourta BELLACHE, emploi informel et secteur prive en Algérie : contraintes et gouvernance de la création d'entreprises, P6. Sur site : http://fseg.univtlemcen.dz/pdfmecas/Philippe%20ADAIR%20%20&%20Youghourtha%20BELLACHE%20.pdf

يعملون لحسابهم الخاص، أما من حيث العمر خلال نفس الفترة نجد 44.5 % من العمال أعمارهم أقل من 30 سنة وهذا ما يشير إلى الصعوبة التي يواجهها الشباب للاندماج في سوق العمل[1]، لكن نسبة العمالة غير الرسمية استقرت في حدود 37% خلال السنوات 2012-2013 و2014. والجدول الموالي يبين تطور عدد العاملين في القطاع غير الرسمي:

جدول رقم(2-7): التشغيل غير الرسمي خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: ألف عامل)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	1648	-	1885	2564	2752	3265	3251
النسبة %	33.5	-	35.8	41.5	41.3	45.0	43.8

2008	2009	2010	2011	*2012	*2013	*2014
3482	3673	3921	3487	3493	3604	3517
44.1	44.6	45.6	40.7	37.7	37.4	37.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002)

إضافة إلى التشغيل غير الرسمي فقد توجهت الجزائر نحو التشغيل المؤقت ابتداء من سنة 1990 وبالحديث عن فترة الدراسة فقد سجل عدد العمال الدائمين استقرار في حدود 30% أما نسبة العمالة الدائمة فقد تجاوزت 65%.

4- تطور الفئة العاطلة عن العمل خلال الفترة 2001-2014: بعد دراستنا للتشغيل في الجزائر والاطلاع على خصائص الفئة العاملة نتطرق إلى فئة هامة في سوق العمل وهي فئة العاطلين عن العمل وهذا من خلال إبراز اتجاهها العام وتوزيع العاطلين عن العمل حسب مجموعة من المعايير لنصل إلى أهم خصائصها.

4-1- الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال 2001-2014: حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فقد عرفت البطالة نموا متواصلا خلال الفترة 1986-1998 وبلغت أعلى نسبة سنة 1999 ب 29.8%، وهذا المعدل يفسر من جهة بالزيادة السنوية لعدد الداخلين الجدد لسوق العمل حيث قدر

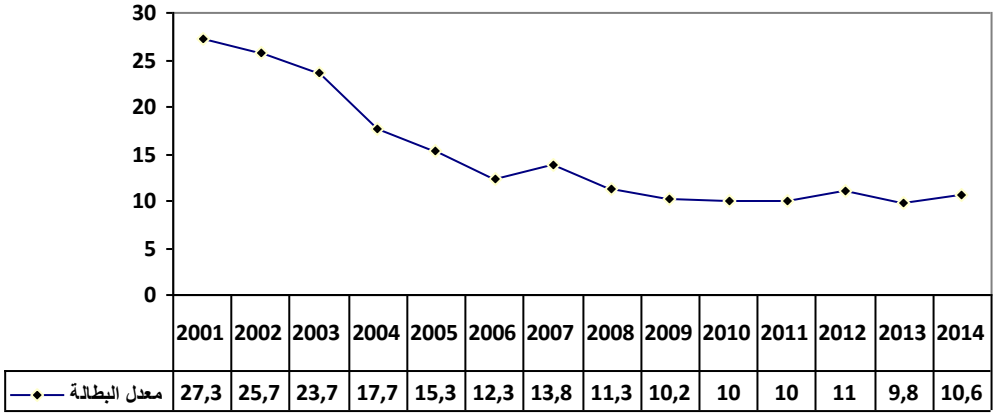
[1] -ONS, enquête emploi auprès des ménages 2010, collection statistique N^0 170, Alger2012 mars 2012, p11.

ب 250000 فرد في السنة ومن جهة أخرى العدد الهائل من العمال المسرحين نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ثم سجل انخفاض بطيء في معدل البطالة حتى سنة 2003 حيث انتقل من 29.8% سنة 1999 إلى 23.7% سنة 2003[1] ، هذا الانخفاض في معدل البطالة كان نتيجة تحسن أو نمو ميزانية الاستثمار ل (PSRE) و(PNDRA) وبرامج تشغيل الشباب وبالأخص بداية من سنة 2002.[2]

وانطلاقا من سنة 2003 سجل تراجع مهم في معدل البطالة بحوالي ثلاثة عشر نقطة، ليصل إلى 10.6% سنة 2014 مقارنة بسنة 2003 أين قدر ب 23.7% وانتقل معه عدد العاطلين عن العمل من 2078 ألف عاطل سنة 2003 إلى1214 ألف عاطل سنة 2014، للإشارة أنه تم تسجيل ارتفاع في معدل البطالة سنة 2007 حيث قدرت نسبتها ب 13.8% بعدما كانت 12.3% سنة 2006 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة عدد الداخلين الجدد لسوق العمل الذي قابله انخفاض في عدد العاملين خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة ب 439 ألف عامل و236 ألف عامل على التوالي بين سنتي 2006-2007، وابتداء من سنة 2008 عرفت معدلات البطالة تراجع مستمر وصل 9.8% سنة 2013 ليرتفع مجددا إلى 10.6% سنة 2014 ، والشكل الموالي يبين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2014.

[1]-Matouk Belattaf، Baya Arhab، OP.CIT, p2.
[2] -CNES, Le secteur informel : illusions et réalités ,24éme session plénière, juin 2004 P86.

شكل رقم (3-6): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الشكل نلاحظ أنه تم تسجيل انخفاض في معدلات البطالة انطلاقا من سنة 2001 وهذا الانخفاض في معدلات البطالة يفسر في جزء كبير منه بارتفاع معدل النفقات العامة بعد تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تم بفضله إتمام عدة مشاريع كانت معطلة وإطلاق ورشات كبرى، إضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو [2005-2009] والبرامج الخاصة بالهضاب العليا والجنوب.

كما ساهمت مختلف برامج وأجهزة التشغيل المعتمدة من قبل الدولة في استحداث الآلاف من مناصب الشغل سواء في شكل مناصب مؤقتة أو استحداث مؤسسات مصغرة، حيث في الفترة ما بين 1999-2008 تم استحداث المناصب التالية: [1]

- مناصب شغل دائمة في إطار ترتيبات [LAIG.TUPHIMO/ESIL] قدرت ب 905034 منصب بين 1999-2003 وب 1726299 منصب بين 2004-2008.

- مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر قدرت ب 379446 منصب بين سنتي 1999-2008.

[1]-http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/Bilanar.pdf

- مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيبات عقود ما قبل التشغيل قدرت ب: 41651 منصب بين سنتي 1999-2003 وب 258869 منصب بين 2004-2008.

- استحداث 673926 منصب لدى الوظيف العمومي و237992 منصب شغل في إطار الاستثمارات الممولة من طرف البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة).

وفي نفس السياق أرجع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تراجع البطالة إلى تنامي مستوى الاستثمارات في الجزائر خارج قطاع المحروقات ودورها المزدوج على صعيدي خلق الثروة والاستجابة لمتطلبات المواطنين في صورة ما عرفه قطاع البناء من حركية بحكم إنجاز مليوني وحدة سكنية خلال المخطط الرباعي"2005 -2009"، وكذا قطاع الفلاحة الذي شهد نموا متسارعا قدره الخبراء بنحو 11%.

إضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية وهي حالة اليأس التي أصابت الكثير من الشباب دفعتهم إلى التوقف عن البحث عن العمل، وانتشار العمل غير رسمي الذي تعرف نسبة العمالة فيه تزايدا مستمرا وهذا كما تمت الإشارة إليه سابقا بالرغم من التدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد منه.

كما أشرنا سابقا أن هناك اتجاه عام نحو الانخفاض لمعدلات البطالة لكن هل هذا الانخفاض يمس كل فئات وشرائح المجتمع؟ أم هناك اتجاهات أخرى للبطالة في الجزائر؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في العنصر الموالي.

4-2- هيكلة البطالة في الجزائر: إن تقديرات البطالة تشير إلى انخفاضها وذلك بانتقالها من 27.3% سنة 2001 إلى 10.6% سنة 2014، لكن جوهر البطالة لا يكمن في معدل البطالة وحده لأنه يعطينا صورة إجمالية عن الظاهرة وبالتالي تحليل هذه الظاهرة يتطلب الكشف عن هيكلها من خلال

تبايناتها النوعية والمكانية ونوع التعطل فضلا عن خصائص المتعطلين العمرية والتعليمية، وسنتطرق إلى ذلك من خلال المعايير التالية:

4-2-1- معيار الوسط: في دراستنا لتوزيع العمالة حسب الوسط استنتجنا ارتفاع نسبة العمالة في الحضر مقارنة بالريف، لكن هل هذا التباين يرافقه اختلاف في معدلات البطالة في الوسطين؟ الجدول التالي يعطينا نظرة عن توزيع العاطلين عن العمل في الحضر والريف خلال فترة الدراسة:

جدول رقم(3-1): توزيع العاطلين حسب الوسط خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: بالآلاف)

السنة	حضري		ريفي	
	العدد	النسبة من إجمالي العاطلين	العدد	النسبة من إجمالي العاطلين
2001	1455	62.21	884	37.79
2003	1223	58.85	855	41.15
2004	994	59.49	677	40.51
2005	835	57.66	613	42.01
2006	777	62.65	463	37.35
2007	878	63.89	496	36.11
2008	1012	86.57	157	13.43
2009	793	73.97	279	26.03
2010	754	70.07	322	29.93
2011	746	70.24	316	29.76
2012*	912	72.80	341	27.20
2013**	864	73.53	311	26.46
2014***	846	73.50	305	26.49

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2011 ص ص 58-68.

- *annuaire statistique de l'Algérie. op.cit P52
- ** ONS, activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013, N° 653.
-*** ONS ,activité, emploi & chômage en avril 2014. N° 671.

- لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002.

من خلال الجدول أول ما يلاحظ أن عدد العاطلين عن العمل في كلا الوسطين قد سجل تراجع بحيث انتقل عددهم من 1455 ألف فرد إلى 846 ألف فرد في الحضر ومن 884 ألف فرد إلى 305 ألف فرد في الريف وهذا خلال الفترة 2001-2014، وقدر متوسط نسبة البطالة في الحضر ب 62.28% وب 33.69% في الريف خلال نفس الفترة، ويفسر التباين الكبير في توزيع العاطلين عن العمل بين الريف والحضر إلى التباين في توزيع السكان بين الوسطين الذي يرجع إلى عدم توازن توزيع الأنشطة الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى بسبب موجات العنف التي أجبرت السكان على الهجرة

نحو المدن وقد نتج عن هذه الأسباب مجتمعة قوة نشطة حضرية أكبر من القوة النشطة في الريف، ففي 2004 قدر عدد سكان المدن ب 60 %من إجمالي السكان بعد أن كانت تضم 12 %من إجمالي السكان سنة 1960[1].

4-2-2- معيار العمر: الجدول الموالي يضم توزيع العاطلين عن العمل حسب فئات العمر :

جدول رقم(3-2): توزيع العاطلين حسب العمر خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: بالآلاف)

السنة/العمر	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2001	393	688	579	281	156	93	73	58	**18**
2003	329	667	509	246	134	75	63	40	**16**
2004	257	505	463	206	104	58	42	25	**11**
2005	205	481	399	177	84	43	32	19	**8**
2006	166	370	333	170	91	49	28	26	**7**
2007	175	421	393	187	93	48	22	24	**10**
2008	140	388	348	149	69	34	19	15	**70**
2009	125	342	320	142	65	32	19	17	**10**
2010	116	349	336	140	58	32	22	13	**10**
2011	95	342	323	134	74	36	32	14	**12**
2012	129	408	337	159	91	57	38	17	**17**
2013	129	373	306	163	87	50	31	23	**13**
2014	114	365	355	178	355	88 178	33 54	20	**7**

المصدر: بنك الجزائر (لا تتوفر إحصائيات لسنة 2002.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن عدد العاطلين عن العمل في انخفاض مستمر بالنسبة لكل الفئات العمرية، ويعود التحسن المسجل في وضعية الفئات المحصورة بين 20-34 سنة إلى تراجع مساهمتها في الفئة النشطة فبعد أن كانت تتحمل 17.05% من إجمالي الفئة النشطة لسنة2001 تراجعت إلى8.2% من إجمالي الفئة النشطة لسنة2008 هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترجع إلى مساهمة وكالات تدعيم تشغيل الشباب(ANSEJ) في إيجاد فرص عمل لها، أما فيما يخص البطالين الذين ينضمون لسوق العمل لأول مرة فإنهم يمثلون أكثر من مناصب العمل المستحدثة خلال فترة(2000-2004)، بالنسبة للفئات المحصورة بين35-50 سنة التي قدر وزنها ب 4.18% من إجمالي الفئة النشطة سنة 2001 قد تراجع إلى1.26% سنة 2008 أي بنسبة 1.40%، ويعود هذا

[1]- Guide Investir en Algérie2009.KPMG SPA. 1er janvier 2009, p10.

إلى صندوق التأمين عن البطالة (CNAC) الذي تبقى مساهمته في استحداث مناصب العمل عن طريق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ضعيفة نوعًا ما[1].

لكن ما يلاحظ من خلال النتائج المسجلة في الجدول فقد سجل سنة 2013 زيادة في عدد العاطلين عن العمل بالنسبة لأغلب الفئات العمرية، وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة حجم الفئة النشطة الذي لم يقابله زيادة في مستوى التشغيل لامتصاص هذه الزيادة أي أن هذه السنة سجلت زيادة في عدد الداخلين الجدد لسوق العمل.

أما بالنسبة للفئات الأكثر معاناة فمن خلال بيانات الجدول فإن معظم العاطلين عن العمل شباب إذ يمثل الأفراد ما بين 20-30 سنة حوالي 60% من الفئة العاطلة (متوسط معدلات البطالة)، أي حوالي6544955 شاب عاطل عن العمل إنتاجيتهم الحدية صفر وهذا يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني، وحسب الإحصائيات الرسمية ثلاث أرباع العاطلين عن العمل أعمارهم أقل من 30 سنة و87.8% لا يتجاوزون 35 سنة لسنة 2008 [2]، هذا وقد تم تسجيل نتائج متقاربة سنة 2009 حيث مثل الأفراد الأقل من 30 سنة 73.4% بينما الأفراد الأقل من 35 سنة مثلوا نسبة 86.7%من إجمالي العاطلين لنفس السنة[3]، ونفس الشيء تم تسجيله في السنوات الموالية حيث بلغ عدد العاطلين بين 20-29 سنة 612000 عاطل وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد العاطلين (55.5%) لنفس السنة، وخلال الفترة من 2010 إلى 2014 سجلت الفئة 16-20 سنة تراجع في نسبة مساهمتها في حجم البطالة حيث انتقلت معدلات بطالتهم من 21.4% إلى 15.2% بين 2010-2012، لتستقر سنتي 2013 و2014 عند 14.3 %.[4]

---

[1]- جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 41، ربيع 2009.

[2]-www.ons.dz/emploi-chomage en 4eme trimestre2008

[3]-http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=14 230.

[4]- بالاعتماد على:

- ONS, activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013, N° 653.
- ONS, activité, emploi & chômage en avril 2014. N° 671.

ويفسر هذا الارتفاع الهائل في عدد العاطلين عن العمل في وسط الشباب بزيادة الداخلين الجدد لسوق العمل وعدم تلاؤم احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم من جهة، وقلة الخبرة المهنية التي تحدد في أغلب شروط التوظيف حيث يصل أحيانا شرط الخبرة إلى 10 سنوات سواء في القطاع العام أو الخاص من جهة أخرى، و بالتالي ما يمكن أن يفسر انخفاض البطالة في أوساط الفئات الأكبر من 35 سنة هو توفر شرط الخبرة المهنية والتأهيل الذي يسهل ولوجهم في أي وظيفة، لأن أغلب هذه الفئات تكون ضمن النوع الأول من البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء(str1).

4-2-3- البطالة حسب المستوى التعليمي: بعدما تطرقنا إلى توزيع العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية والتي تبين انتشارها خاصة وسط الفئات ذات الأعمار مابين 15و34 سنة نتطرق إلى توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي، فحسب الإحصائيات المتوفرة نلاحظ أن نسبة البطالة لدى الأشخاص بدون تعليم بقيت مستقرة حيث تراوحت بين 3% و1.9% خلال الفترة 2005-2014. وخلال نفس الفترة عرفت البطالة لدى الأشخاص ذوو التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي تراجعا من 17.33% إلى 7% ومن 43.02% إلى 12.0% ومن 25.3% إلى 9.7% على التوالي، ويفسر

هذا بانخفاض نسبة التسرب المدرسي من جهة وتوجههم إلى التشغيل غير الرسمي من جهة أخرى[1].

أما فيما يخص توزيع العاطلين عن العمل حسب الشهادة فقد سجلت نسبة البطالة ارتفاع وسط الأشخاص دون شهادة وخريجو معاهد التكوين على عكس حاملي الشهادات الجامعية، حيث انخفضت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4% إلى 16.1% ثم إلى15.2% ثم إلى 14.3% خلال السنوات 2010، 2011

[1]- بالاعتماد على :

- ONS, activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013, N° 653.
- ONS, activité, emploie et chômage en septembre 2014.N°683.
- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, Résultats 2010-2012. Volume N°30. Edition 2014, p 51.

2012 و2013 على التوالي، لكن سنة 2014 عرفت ارتفاع نسبة البطالة لدى هذه الفئة لتصل إلى 14.6% [1].

إن ارتفاع البطالة بين الجامعيين يشكل خطرا كبيرا على استقرار السوق والذي يفسر أن الشهادة الجامعية لم تعد تحمي صاحبها من شبح البطالة رغم التكوين الذي يحصل عليه في مؤسسات التعليم الجامعي في مختلف التخصصات[2]، كما يمكن تفسير ارتفاع البطالة لدى هذه الفئة إلى عدم تناسب نوعية مناصب الشغل المعروضة من طرف المؤسسات مع مخرجات الجامعة.

[1]- بالاعتماد على:

- ONS, activité, emploie et chômage en septembre 2014.N^{0}683.
- ONS, activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013, N° 653.
- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, Résultats 2010-2012. Volume N^{0}30. Edition 2014, p 51.

[2]- قصاب سعدية، مسار سياسة التشغيل في الجزائر:الجهود والنتائج 1962.2012، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص 37.

خلاصة الفصل الثاني:

حققت الجزائر نتائج معتبرة فيما يخص تركيبة كلا من الفئة العاملة والعاطلة فقد تراجعت البطالة من 27.3% في بداية الألفية إلى ما يقارب 10.6% في سنة 2014، وقد رافق هذا تراجع في عدد العاطلين عن العمل في كل من الوسط الحضري والريفي لكن يبقى عدد العاطلين في الحضر أعلى منه في الريف، أما فيما يخص الأعمار فقد عرفت فئة الشباب زيادة معتبرة في عدد العاملين والذي ترجم بزيادة معدل التشغيل والنشاط خلال فترة الدراسة (2001-2014)، فيما يخص توزيع العاملين فقد احتلت الفئة العمرية (25-29 سنة) أعلى نسبة من إجمالي الفئة العاملة، أما حسب القطاع فنجد قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث نسبة العمالة فيه مقارنة بإجمالي العمالة يليه قطاع الفلاحة وأخيرا كلا من قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة، أما من حيث نوع المهنة فقد سجل الأجراء الدائمون تراجع في نسبتهم من إجمالي العمالة في حين ارتفعت نسبة الأجراء غير الدائمين. وهذه النتائج المسجلة جاءت نتيجة تضافر جملة من الظروف التي سهلت ويسرت استحداث الوظائف خاصة وأن هذه الفترة تميزت بالتوسع في الإنفاق العمومي وبتخفيضات وتحفيزات جبائية هدفت جميعها إلى توفير المناخ المناسب لإنشاء المؤسسات واستحداث المزيد من مناصب الشغل، وهذا ما سيتم معالجته في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

تمهيد:

كانت البطالة ولا تزال تحديا بالنسبة للتنمية في الجزائر ففي بداية سنوات هذه الألفية بلغ معدل البطالة الإجمالي ومعدل بطالة الشباب 30% و40% على التوالي، وللحد من شبح البطالة باشرت الحكومة سياسة تشغيل طموحة تجلت من خلال منح الدعم للشركات لتشجيعهم على توظيف العاطلين عن العمل وفي هذا الإطار يمكن للشركات أن توظف عمالة دون تكاليف إضافية لمدة سنة وتقوم الحكومة بتدعيم تكاليف أجور العمال المهرة الشباب، كما تم إطلاق برنامج واسع للأشغال العامة لتوفير فرص عمل للأشخاص غير المؤهلين وقدمت إعانات الفائدة وإعانات التمويل لمشاريع المشروعات الصغرى لتشجيع توظيف الشباب من ذوي المؤهلات ذات الصلة، كما تم اقتراح حوافز ضريبية لأرباب العمل القادرة على خلق فرص عمل مستدامة، وقد طبقت كل هذه الإجراءات تحت غطاء ما يعرف بالتوسع المالي أو السياسة المالية التوسعية.[1] ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى السياسة المالية وتغيراتها خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول: إصلاحات الميزانية في الجزائر

المبحث الثاني: التركيب الهيكلي للميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

[1]-Évaluation des progrès accomplis en Afrique dans la réalisation des objectifs du Millénaire pour le développement, rapport OMD. PNUD.2011. p16.

المبحث الأول: إصلاحات الميزانية في الجزائر

إن إصلاح الميزانية يقصد به إصلاح العجز الحادث فيها، والذي يتطلب البحث في أسباب حدوث العجز واستمراره وذلك من خلال إصلاح المالية العامة من نفقات وإيرادات، الأمر الذي يستلزم البحث في ترشيد وإعادة هيكلة النفقات من جهة وإصلاح الواقع الضريبي و تنويعه من جهة أخرى[1]. والجزائر واحدة من الدول التي أدخلت مجموعة من الإصلاحات على هيكل الميزانية العامة في إطار ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها نهاية ثمانينات القرن الماضي تحت غطاء المؤسسات المالية الدولية كخطوة أولى للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومن خلال هذا المبحث سنتناول مختلف الإصلاحات التي أدخلت على هيكلة الميزانية بداية من المؤسسة المسؤولة عنها وكذا انعكاساتها من خلال إبراز تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: وزارة المالية في الجزائر، تأسيسها ومراحل تطورها

1- **تأسيس وزارة المالية**[2]: تأسست أول وزارة للمالية تابعة لأول حكومة جزائرية مستقلة في 27 سبتمبر 1962 عن طريق المرسوم 11- 62 الصادر في العدد الأول للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي عين على رأسها الدكتور أحمد فرانسيس كأول وزير للمالية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أول تسيير لقطاع المالية في عهد الجزائر المستقلة أوكل إلى مديرية الشؤون المالية التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة التي حلت محل الحكومة العامة الفرنسية في 6 أفريل1962. وطبقا للمرسوم 127-63 فإن وزارة المالية ضمت إضافة إلى أسلاك التفتيش والمراقبة خمس مديريات مركزية كانت مهامها تتمحور حول تسيير المهام السيادية للدولة والمتمثلة فيما يلي:

---

[1]- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الطبعة الأولى، بغداد، بيت الحكمة، 2002. ص18.

[2]- وزارة المالية 50 سنة من الاستقلال، ص 7، متوفر بتاريخ 2014/02/24 على الساعة 13:30 على الموقع الإلكتروني: http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf

- الميزانية - الخزينة والقروض.

- الضرائب والتنظيم العقاري - التمويل الخارجي والجمارك.

- أسلاك التفتيش والرقابة التابعة لوزارة المالية كانت منحصرة في الهياكل التالية:

- مجلس المحاسبة - المفتشية العامة للمالية.

- الوكالة القضائية للخزينة - المراقبة المالية للدولة.

- لجنة رقابة المؤسسات العمومية.

2- التعديلات التي أدخلت على وزارة المالية:[1]

- 4 **سبتمبر 1963:** صدر المرسوم(63/326) الذي تم فيه إقرار أول هيكلة كبرى لوزارة المالية من خلال تجميع كل وظائف الاقتصاد الوطني، طبقا لهذه الهيكلة الجديدة أصبحت وزارة المالية تضم إضافة إلى صلاحياتها التقليدية صلاحيات كل من دائرة التجارة، التصنيع والطاقة التي تم إلغاءها وكذلك صلاحيات كل من المديرية العامة للتخطيط والدراسات المالية وكذا الصندوق الجزائري للتنمية وقد أسندت هذه الوزارة الكبرى إلى السيد بشير بومعزة.

- **تعديلات1965:** بتأسيس حكومة جديدة عن طريق الأمر(65/182) عرفت وزارة المالية تسمية جديدة تمثلت في **وزارة المالية والتخطيط** والتي عين على رأسها السيد قايد أحمد، وقد دام هذا الارتباط بين قطاع المالية والتخطيط إلى غاية سنة 1970 أين أعيد تنظيم وزارة المالية بصدور الأمر (70/53) المتعلق بتشكيل الحكومة حيث تم فصل قطاع التخطيط عن وزارة المالية وإسناده إلى كتابة الدولة للتخطيط التي وضعت تحت إدارة السيد كمال عبد الله خوجة.

- **عشرية السبعينات والثمانينات (فترة مخططات التنمية):** نظرا لثقل مهام التنمية التي كانت محاطة بسياق سياسي خصوصي، أصبحت صلاحيات وزارة المالية تتمحور حول المجالات التقليدية المتمثلة

[1]- وزارة المالية 50سنة من الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص9.

أساسا في تحصيل الإيرادات ومنح موارد الميزانية ومراقبة نفقات الدولة في حين تم إسناد مهام التنظيم الاقتصادي والتخطيط إلى قطاعات أخرى، وتجسيدا لهذا التغيير في المهام تم إصدار مرسوم (71/259) المؤرخ في 19 أكتوبر 1971 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية والذي هيكل وزارة المالية إلى عشر مديريات، هذه المديريات العشر تحولت إلى سبع مديريات عامة بعد صدور المرسوم(82/238) المؤرخ في 17 جويلية 1982المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، وخلال هذه الفترة تم إنشاء وزارة منتدبة لدى وزارة المالية مكلفة بالميزانية.

- **عشرية التسعينات(مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق):** في نهاية الثمانينات نتيجة التعديل الدستوري لسنة 1989 الذي أحدث تغييرا جذريا في المشهد الاقتصادي، أثر بصفة مباشرة على هيكلة وزارة المالية الذي تجسد بإنشاء وزارة الاقتصاد في 16 سبتمبر 1989 والتي ضمت عدة قطاعات، هذا التغيير الحاصل لم يقتصر فقط على التنظيم والمهام وإنما مس أيضا هيكل الموارد البشرية للقطاعات. وفي هذا الإطار فقد عُين السيد غازي حيدوسي وزيرا للاقتصاد والذي كلف أساسا بتحضير الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال جمع اختصاصات قطاع التجارة وكذا اختصاصات قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيما بعد، استمرت هذه الفترة أربع سنوات وذلك إلى غاية 1994 أين تم الرجوع إلى وزارة المالية ذات المهام التقليدية وهذا تطبيقا للمرسوم (94/93) المؤرخ في 15 أفريل 1994 المتعلق بتشكيل الحكومة.

في أواخر سنوات التسعينات وبالأخص ابتداء من سنة 1998تم إعادة هيكلة وزارة المالية عن طريق توحيد ميزانية التسيير مع ميزانية التجهيز للدولة وهذا بفعل تحويل تسيير ميزانية التجهيز إلى وزارة المالية [1]، كما أصبحت مهمة التخطيط تابعة لاختصاصات وزارة المالية.

[1]- المرجع نفسه، ص 8.

- **ابتداء من سنة 2000:** عكس الفترات السابقة فإن مرحلة سنوات العشرية الأولى للألفية لم تتميز بإعادة هيكلة وزارة المالية عن طريق نص قانوني فحسب، وإنما كان تنظيمها نتاج عملية التحديث السريعة عبر إعادة توزيع المهام وظهور نشاطات أخرى جديدة والتي تزامنت مع تطور ملحوظ للمنشآت القاعدية وأنظمة المعلومات، هذه العملية ترافقت مع ارتفاع في نسبة الموارد البشرية المستخدمة من حيث العدد والنوعية.

وقد صدر المرسوم التنفيذي (07/364) المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، جاء ليجسد خطوات تحديث تسيير قطاع المالية من خلال التكفل بمهامه الدائمة والمهام الجديدة بديناميكية خاصة.

3- هيكلة وزارة المالية: تضم وزارة المالية مجموعة من الهياكل يمكن تلخيصها في:

- المديرية العامة للضرائب
- المفتشية العامة للمالية
- المديرية العامة للخزينة
- خلية معالجة الاستعلام المالي(خ.م.إ.م)
- قسم الصفقات العمومية(DMP)
- المديرية العامة للجمارك
- المديرية العامة للميزانية
- المديرية العامة للمحاسبة
- المديرية العامة للتقدير و السياسات(DGPP)
- المديرية العامة للعلاقات الخارجية الاقتصادية والمالية

المطلب الثاني: إصلاحات الضرائب والنفقات في الجزائر

شرعت الجزائر منذ نهاية ثمانين القرن الماضي في جملة من الإصلاحات المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وقد مست هذه الإصلاحات جميع الميادين الاقتصادية الاجتماعية والسياسية منها، مما ألزم السلطات إجراء إصلاحات وتعديلات لجميع

القوانين الاقتصادية والمالية خاصة تلك التي تتعلق مباشرة بالمؤسسات الاقتصادية والأفراد، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف هذه التعديلات.[1]

1- التطهير المالي للمؤسسات: تدخل عملية التطهير المالي ضمن البرنامج المسطر لاستقلالية المؤسسات العمومية من خلال القوانين الصادرة في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكن تطبيق هذه الاستقلالية واجه صعوبات وعراقيل عدّة منها العجوزات المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية المتمثلة في الديون المتراكمة عليها، ويعتبر التطهير المالي عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسات العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن، وهذه العملية ليست بجديدة وإنما ظهرت منذ الثمانينات مع إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات وكانت عملية التطهير المالي ضمن متطلبات برامج الإصلاحات الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق وتطبيق قانون النقد والقرض[2].

وقد دخلت عملية التطهير المالي حيز التنفيذ في بداية نوفمبر عام 1991 حيث تم إنشاء حساب خاص(063-302) سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصص له مبالغ ضخمة لعملية التطهير ممولة من نفقات الميزانية العامة[3]، وتهدف سياسة التطهير إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:[4]

- تصحيح وتفادي العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق.

---

[1]- بن أعماره منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي L'I.R.G حسب تعديلات قانون المالية 2010، الطبعة الثانية الجزائر، دار هومه، 2011، ص42.

[2]-نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 88.

[3]- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلة قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2015/2014، ص 239.

[4]- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص370-371.

– تجميع المديونية بهدف التقليل من درجة ثقلها على المؤسسة مع محاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية.

ولبلوغ **أهداف التطهير المالي** تم اتخاذ عدة إجراءات هي:

– تكييف سياسات التمويل مع طبيعة النشاطات والبرامج الاستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل.

– إقامة مخطط وطني للقرض مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية وطرق التسديد الجديدة(تسهيل التمويل الذاتي).

– تحويل جزء من ديون المؤسسات الاقتصادية باتجاه الخزينة العمومية في شكل قروض نهائية وغير مسددة مع إمكانية تحويل الديون القصيرة إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل.

وقد رافق عملية التطهير المالي قيام الحكومة بخوصصة المؤسسات العمومية، وأول طريقة استعملها المشرع كبداية للخوصصة كانت بتشكيل المؤسسات العامة الاقتصادية في شكل شركات تجارية (شركة مساهمة وشركة ذات مسؤولية محدودة) بحيث أصبحت تخضع للقانون الخاص لاسيما القانون التجاري[1]، أما الشروع الفعلي في عملية الخوصصة وعلى نطاق واسع تجسدت من خلال الإطار القانوني والمؤسسي بداية مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خواص، كل ذلك هو المحتوى الذي جاء به المرسوم رقم (22/95) بتاريخ 26 أوت1995 هذا القانون المعدل والمراجع بالقرار رقم (10/96) جانفي 1996، فقد سمح بتوضيح طرق الخوصصة وكذا الفروع التي تخضع لذلك ومختلف الإجراءات المتعلقة بهذه العملية، وبدخول سنة 2001 جاء الأمر (04/01) المؤرخ في 20 أوت 2001 لتتوسع

[1]– منية شوايدية، طرق خوصصة المؤسسات العامة الاقتصادية في التشريع الجزائري – دراسة مقارنة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 32 ، ديسمبر 2012، ص168.

الخوصصة إلى كافة مجالات النشاط الاقتصادي[1]، ومن نتائج الخوصصة أنه بين 2001-2008 تمت خوصصة 464 مؤسسة وفقدت المؤسسات بين 2004-2005 حوالي 23000 منصب عمل منها: 13 في قطاع الصناعة، 12 في قطاع البناء والأشغال العمومية، 18 في المؤسسات المحلية [2]، ونشير هنا إلى أن عملية التطهير المالي كلفت الميزانية العامة للدولة أكثر من600 مليار دينار بين 1991-1998، كما تم غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وخوصصة القليل إضافة إلى ذلك تم تسريح العمال حيث تجاوز عددهم 800 ألف عامل مسرح بين 1994-2006.[3]

2- تحرير الأسعار(إلغاء الدعم): بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار بحيث تقلص عدد المواد المدعمة إلى خمسة مواد (الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال)[4]، كما واصلت تحرير أسعار المواد الفلاحية الوسيطة ومواد البناء وقامت بإلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع السلع ماعدا خمس مواد(السكر، الحبوب، الزيت، المواد المدرسية والأدوية) وهذا في سنة 1994.

3- الإصلاحات الضريبية: نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي وتسعينات نفس القرن ألزمت الجزائر بإدخال جملة من الإصلاحات على السياسة الضريبية بداية من تسعينات القرن الماضي وهذا مواكبة للتغيرات التي مست البنية الاقتصادية والاجتماعية وأهم الإصلاحات:

---

[1]- محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص155.

[2]- privatisation des entreprises publique en Algérie(évaluation des performances SGP EL OUEST et GROUPE ERCO), thèse de doctorat en sciences commerciales université d'ORAN, 2008-2009, pp246-247.

[3]- عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث عدد06، 2008، ص 84.

[4]- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ص 130.

1-3- الفترة 1962-1989:[1] بعد الاستقلال لم يعرف التشريع الجبائي تحولات كبيرة وإنما تابعت الجزائر تنفيذ القوانين الجبائية الفرنسية ماعدا التي تمس بسيادة الدولة، وبما أن خزينة الدولة كانت تعاني من عجز في السيولة فقد قامت بإدخال بعض الإصلاحات والتعديلات على قوانين الضرائب كتحسين وسائل وأساليب التحصيل وإدماج بعض الأشخاص والقطاعات التي كانت معفاة من الضريبة هذا إضافة إلى توسيع مجال تطبيق الضرائب، وأهم هذه التعديلات نلخصها فيما يلي:

1-1-3- في سنة 1963: تم التخلي عن نظام الموقف فيما يخص الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج واستبداله بنظام الدفع أو التسديد المجزأ.

2-1-3- في سنة 1965: تم إدخال مبدأ الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضرائب على الأجور مع العلم أنه قبل سنة 1965 كانت الضرائب على الأجور والضرائب على الدخل بصفة عامة خاضعة لنظام التصريحات في آخر السنة.

3-1-3- في سنة 1970: تم التخلي عن طريقة الإهتلاك التنازلي وخلال الفترة 1970-1989 تم تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت.

4-1-3- في سنة 1976: تمت المصادقة على مجموعة من الأوامر منها: قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون الطابع، قانون الضرائب غير المباشرة وقانون التسجيل.

5-1-3- في سنة 1979: تمت المصادقة على قانون الجمارك.

6-1-3- في سنة 1989: تم إدخال بعض التعديلات منها إلغاء الفرق بين القطاع العام والخاص أي أن الصيغة القانونية للشركة لم يعد لها أي وزن بل طبيعة النشاط الممارس هو الذي يحدث الفرق، وقد أتاح هذا القانون ثلاث طرق للاهتلاك (القسط الثابت، الإهتلاك التنازلي والاهتلاك

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-42.

المتزايد)، كما تم إنشاء الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وإعطاء إمكانية استرجاع أو تصفية العجز على مدة خمسة سنوات بدل ثلاثة سنوات.

2-3- الفترة 1990-2014: تم تطبيق مجموعة من الإصلاحات يمكن إدراجها كما يلي:

3-2-1-الضرائب المباشرة والرسم على رقم الأعمال: نتيجة التعقيد الذي تميز به نظام الضرائب المباشرة فقد قامت الدولة بإدخال مجموعة من التعديلات وهذا بإحداث نوعين من الضرائب هما الضرائب على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات، وفي هذا النوع تم إدخال مجموعة من **الإصلاحات** منها: زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% وهذا من أجل توحيد معدل الضريبة المزدوجة على الشركات وقد كان هذا الإجراء سنة 1994، أما سنة 2010 فقد طبق على الأرباح المعاد استثمارها تخفيض نسبته 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للشروط الآتية:

- يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الاهتلاكية (المنقولات أو العقارات) باستثناء السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار دعما لتصريحاتهم السنوية.

- للاستفادة من هذا التخفيض يجب أن يمسك المستفيدون محاسبة منتظمة كما يجب أن يبينوا في التصريح السنوي نتائج الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر كلفتها.

3-2-2-الرسم على القيمة المضافة: أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، وبالمقابل ألغي النظام السابق المتضمن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج

والرسم الوحيد على تأدية الخدمات[1]، وفي تعريفها هي ضريبة تفرض على مجموع المنتجات الاستهلاكية والخدمات وقد حدد المشرع لهذا المرسوم معدلين: العادي17% والمخفض 7% ويتم توزيع حاصل الرسم على القيمة المضافة كما يلي: 80% لفائدة ميزانية الدولة، 10% لفائدة البلديات و10% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية[2].

3-2-3-الضريبة الجزافية الوحيدة: هي ضريبة أحدثها قانون المالية لسنة 2007 تطبق على الأشخاص الطبيعيين من تجار وصناع ومؤدي الخدمات عندما لا يزيد رقم أعمالهم السنوي عن 10.000.000 دج وجاءت لتخلف ثلاث ضرائب: الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم المهني والرسم على القيمة المضافة، وتستفيد ميزانية الدولة من 50% من ناتج هذه الضريبة [3] .

4- صندوق ضبط الإيرادات: ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 وقد نص القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 على:" يفتح في كتابات الخزينة حساب رقم (103-302)بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية وتخفيض الدين العام، ويعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية. ومن المراسيم التي وضعت لتسيير هذا الصندوق نجد:

---

[1]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد02، 2003، ص 27.

[2]- يلس شاوش بشير، "المالية العامة(المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، (2013) ، ص 33.

[3]- المرجع نفسه، ص 33.

- مرسوم تنفيذي رقم (67/02) الصادر بتاريخ 2002/06/06 الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم (103-302).

- قرار رقم 122 الصادر في 2002/06/16 لوزير المالية الذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص (103-302).

- تعليمة رقم 15 الصادرة في 2002/06/18 من طرف المدير العام للخزينة الذي يحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم (67/02) وكيفية تسيير الصندوق.

إضافة إلى ما سبق وفي سبيل التحكم في الإنفاق العمومي من خلال ترشيده ومكافحة الفساد في رأس المال العمومي، فقد وضعت الدولة قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة إلى التعليمة الرئاسية رقم 03 في شهر ديسمبر من سنة 2009 التي جاءت لتعزز وتوسع من صلاحيات رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة لكل المؤسسات العمومية[1].

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014

بعد التطرق إلى الهياكل المسيرة للسياسة المالية أو بالأحرى المسيرة لنفقات وإيرادات الدولة إضافة إلى مختلف الإصلاحات التي مست المالية العامة في الجزائر وقبل دراسة وتحليل السياسة المالية في الجزائر، يتطلب الأمر تحديد الظروف أو الوضع الاقتصادي الذي ميز هذه الفترة والذي أثر في قرارات الدولة أثناء رسمها لسياستها المالية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكل والذي ينعكس أو يرتبط بالقرارات المالية للدولة (النفقات والإيرادات).

1- النمو الاقتصادي: حققت الجزائر بين 2001-2004 معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومشجعة حيث انتقلت من 2.4% إلى 4.55% أما خارج المحروقات فقد انتقل من 1.5% إلى 4.54% خلال

[1]- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية، 2011، ص323.

نفس الفترة[1] لكن سنة 2006 سجلت تراجع في النمو الاقتصادي والذي يرجع بالأساس إلى الجفاف الذي شهده قطاع الفلاحة مند سنتين مما أثر على الحجم الكلي للناتج الداخلي الخام، هذا إضافة إلى التراجع في إنتاج قطاع المحروقات بعدل(-2.5%) في الحجم بسبب الحوادث التي وقعت على مستوى وحدات معالجة الغاز خاصة بولاية سكيكدة والتي أثرت بشكل مباشر على مردودية هذا القطاع، لكن رغم ذلك بقي النمو خارج قطاع المحروقات قويا حيث سجل نمو متوسط قدر ب 5.30% خلال الفترة 2004-2006.[2]

إن استمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 قد رمى بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني مما استلزم أداء أقوى للنمو خارج المحروقات، وفي هذا الإطار سجلت سنتي 2007 و2008 معدلات نمو متواضعة قدرت ب 3% و2.7% على التوالي أما خارج قطاع المحروقات فقد بلغت معدلات النمو 6.3% و6.1% لنفس الفترة[3]، استمر النمو المتواضع حيث بلغ 2.4% سنة 2009 لينتقل إلى 3.3% سنة 2010، أما خارج قطاع المحروقات فقد بلغ معدل النمو 6% سنة 2010 بعد الارتفاع الكبير المسجل سنة 2009 و الذي بلغ 9.3% .

بالنسبة لسنة 2012 فقد تم تسجيل تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي بلغ نفس مستوى سنة 2010 أي3.3٪ مقابل 2,8٪ في2011 وهذا على الرغم من الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول العالم على حد سواء، وبعد تراجع النمو إلى 2,8٪ في 2013 تحسن مجددا ليصل إلى 3.8٪ سنة 2014 وهذا نتيجة تحسن أداء القطاعات خارج المحروقات خصوصا أداء قطاعي

[1]- المرجع نفسه، ص225.

[2]- المرجع نفسه، ص256.

[3]- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009، ص ص 35-36.

الصناعة والبناء والأشغال العمومية هذا الأخير الذي نمى بوتيرة قوية ومستقرة.[1]

2- الوضعية النقدية: تميزت سنوات 2000 وبالخصوص بين 2004 و2008 بدورة توسع نقدي في الجزائر والذي كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية، لا سيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ نهاية 2005 الكتلة النقدية بعنوان M2 (تتشكل الكتلة النقدية M2 من مجموع أدوات الدفع المحازة التي يحوزها الأعوان غير الماليين من مؤسسات المحروقات وباقي الاقتصاد- في شكل أرصدة نقدية وودائع تحت الطلب، ويعد هذا في الجزائر المجمع المرجعي في مجال السياسة النقدية) [2].

بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 استأنفت الموجودات الخارجية الصافية دورها في إنشاء النقود ابتداء من سنة 2010وأصبح هذا الدور أكثر وضوحا في2011-2012، في حين عرفت وتيرة التوسع النقدي تراجعا معتبرا بنسبة 10,9٪ في 2012 (مقابل 19,9٪ في 2011 و 15,4٪ في2010) خصوصا تحت تأثير تقلص ودائع قطاع المحروقات، إن هذا التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي خاصة سنة2012، كان له صلة قوية بالتراجع الكبير لمعدل نمو صافي الموجودات الخارجية (7,3٪ سنة 2012 مقابل 16,05٪ في 2011)[3]، في ظرف يتميز بتقلص الوضعية المالية الصافية للدولة ضمن الوضعية النقدية الإجمالية، تجدر الإشارة أن الوتيرة القوية لارتفاع القروض للاقتصاد(15,3٪ سنة 2012 مقابل 14٪ في2011)، تمثل إحدى المحددات الهامة للتوسع النقدي في 2012. فيما يخص القروض فقد بلغ متوسط معدل نمو القروض خلال الفترة 2002-2012 نسبة 16.1٪ للقطاع

---

[1]- بالاعتماد على:

- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص 10.
- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، بنك الجزائر ديسمبر 2015، ص 4.

[2]- التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية 2011، ص 159.

[3]- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 مرجع سبق ذكره، ص13.

العمومي مقابل 20.1٪ للقطاع الخاص[1]، خلال 2014 واصلت الجزائر حفاظها على الاستقرار النقدي والمالي في ظرف تميز بعجز في ميزان المدفوعات الخارجية والعجز الميزاني، وقد اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري اتجاه الصدمة الخارجية بداية من السداسي الثاني من سنة 2014 وهذا نتيجة الانخفاض الهائل في أسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات[2].

3- التضخم: بالحديث عن التضخم فقد سيطرة الدولة عليه خلال الفترة 2001-2008 وهذا نتيجة تحسن الوضعية المالية العمومية مما سمح للإدارة المنسقة للسياسة النقدية بامتصاص فائض السيولة[3]، لكن هذه الوضعية لم تستمر فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 9.9٪ سنة 2012 بعد استقراره عند 4,5٪ في 2011 بينما كان مستواه عند 2,4٪ في سنة 2009، بالتالي هذا الارتفاع في التضخم كان نتيجة لارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام...) الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية في سنة 2012[4]. بعد الارتفاع المسجل سنة 2012 عرفت سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا في معدل التضخم حيث بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط 4.15٪ أي بتراجع ب 5.55 نقطة مقارنة بسنة 2012، هذا التراجع يعود بالأساس إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية التي بلغت وتيرتها 3.18٪ وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، وكذا تراجع الترجيح العالمي لأسعار هذه المواد ب 43.1٪ في مؤشر الأسعار الكلي، كذلك سجلت أسعار المنتجات الغذائية الطازجة تراجعا هاما بحيث لم يتجاوز معدلها السنوي 4.02٪سنة 2013 مقابل 21.4٪ سنة

[1]- المرجع نفسه، ص 14

[2]- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014وأخر التوجهات لسنة 2015،مرجع سبق ذكره ص4.

[3]- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[4]- محافظ بنك الجزائر، لتطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 مرجع سبق ذكره، ص 9.

2012[1]. هذا وقد واصل معدل التضخم تحسنه سنة 2014 والذي بلغ 3.8٪.[2]

4- الدين الخارجي: عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي وذلك اعتبارا من 1986 كما بلغ عبء المديونية الخارجية مستويات حادة بداية سنوات التسعينات، فقد تجاوزت نسبة خدمة الدين 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994 حيث مثل الدين الخارجي نسبة 70% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة لدي نادي باريس ونادي لندن، ونتيجة التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر اعتبارا من سنة 2000 سمحت هذه الوضعية بجلب مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها خصوصا منذ سنة 2004 مع الشروع في التسديد المسبق للدين الخارجي، وقد سمح الاستمرار في عمليات التسديد المسبق خلال سنتي 2005 و2006 بتخفيض قوي في الدين العمومي الخارجي[3]، استمر الانخفاض في قيمة الدين الخارجي حيث بعد تخطيه نسبة 76% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1995 أي أثناء فترة إعادة الجدولة وصلت نسبته إلى 2.80 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 2009[4].

[1]- التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 41.

[2]- évolution économique et monétaire en ALGERIE, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Juillet 2015, p35.

[3]- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 13 جويلية 2008، ص4.

[4]- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص265.

المبحث الثاني: التركيب الهيكلي للميزانية العامة للدولة

حسب المادة الأولى من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية فإن قوانين المالية تُحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات، وقانون المالية عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم التوقعات والتقديرات التي تُحدد خلال سنة مدنية مجمل إيرادات وأعباء الدولة، ويتميز قانون المالية بأنه قانون "يتوقع أو يتنبأ" و"يرخص" إذن لهذا القانون مجالين الأول من الناحية التقنية يقدر الموارد والأعباء والثاني من الناحية القانونية يرخص الجباية والإنفاق. وتتألف الوثيقة المتضمنة مشروع قانون المالية من جزئين متباينين يتضمن الجزء الأول الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وبالطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية وتسمح بضمان التوازنات المالية الداخلية والخارجية المنصوص عليها في المخطط السنوي للتنمية، والجزء الثاني يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات المخصصة للتسيير وعلى كل قطاع بالنسبة للتجهيزات العمومية، ويحتوي هذا الجزء أيضًا على الحسابات الخاصة للخزينة والترتيبات التشريعية المتعلقة بالأعباء المالية الجديدة، وبالتالي هذين الجزئية يظهران في وثيقة واحدة تسمى الميزانية العامة للدولة.

حسب نص المادة 6 من القانون رقم (84-17) المتعلق بقوانين المالية فإن: " الميزانية العامة للدولة عبارة عن وثيقة تضم مجموعة من الحسابات التي ترسم لسنة ميلادية واحدة جميع الإيرادات العامة والنفقات النهائية للدولة". وفي هذا المبحث سنحلل ميزانية الدولة بجانبيها النفقات والإيرادات خلال الفترة 2001-2014، نبرز في الأخير انعكاس كلا من السياستين على سوق العمل والآثار المترتبة عنها.

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات خلال الفترة 2001-2014

تمثل الإيرادات أحد المكونات الأساسية للميزانية العامة للدولة تحصلها الدولة جبرا من الأفراد معتمدة في ذلك على مجموعة من المصادر، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تطور الإيرادات مع التركيز على الفترة 2001-2014.

1- تبويب الإيرادات في الميزانية: تشير موارد الميزانية إلى مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة والتي تستعمل في تغطية النفقات المختلفة، وقد قسم المشرع الجزائري الإيرادات إلى:[1]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤذاة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

[1]- قانون رقم 84-17، المؤرخ في 7 يوليو سنة 1894 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،8 شوال عام 1404.

وهنا نشير إلى أن مختلف الإيرادات يتم إدراجها في الميزانية العامة للدولة في قسمين كما يلي:

1-1- القسم الأول: الموارد العادية وتضم

1-1-1-الإيرادات الجبائية وتضم:

1-1-1-1-الضرائب المباشرة والرسم على رقم الأعمال: وتتضمن:

-**الضرائب على الدخل الإجمالي**[1]: تؤسس على الدخل الإجمالي الصافي الذي يتحصل عليه الأشخاص الطبيعيون أساسا، وتتضمن :

المداخيل الناتجة عن ممارسة نشاط: تكون مفروضة على الأرباح الصناعية والتجارية أرباح المهن غير التجارية، الإيرادات الفلاحية والمرتبات والأجور.

المداخيل الناتجة عن الأملاك: وتتضمن المداخيل العقارية، ريوع رؤوس الأموال المنقولة، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي: تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي الآتي:

جدول رقم(1-4):الضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة (د. ج)	نسبة الضريبة(%)
لا يتجاوز120.000	0
من 120.001 إلى360.000	20
من 360.001 إلى1.440.000	30
أكثر من 1.440.000	35

المصدر: قانون رقم 12-07، مؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 2007، يتضمّن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر سنة 2007، ص 5.

- **الضريبة على أرباح الشركات:** تخضع لها الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء شركات الأشخاص وشركات المساهمة إلا إذا اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، كما

[1]- أمر رقم 10-01 مؤرخ في 16 رمضان عام1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يتضمن قانون التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة في 29 غشت سنة 2010، ص 4.

تخضع لها المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والشركات المدنية، ويكون الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي الذي يمثل الفرق بين قيم الأصول الصافية عند اختتام وافتتاح السنة المالية وتحسم الضريبة من الزيادات المالية[1].

- **الرسم على القيمة المضافة**

- **الضريبة الجزافية الوحيدة**

- **الرسم الداخلي على الاستهلاك:** تفرض على بعض المنتوجات الخاصة كالجعة ومواد التبغ والكبريت.

-**الرسم على المنتوجات البترولية:** تفرض على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة سواء كانت منتجة في الداخل أو مستوردة.

1-1-1-2-الضرائب غير المباشرة: هي ضرائب نوعية تفرض على بعض المواد الاستهلاكية فقط وتشمل: حقوق مرور الكحول والمشروبات الكحولية، السكر والغلوكوز المستعملة في صناعة المشهيات التي أساسها الخمر والمنتجات المماثلة، رسوم الضمان والتعيير على مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين.

1-1-1-3-حقوق التسجيل والطابع: وتتضمن كلا من[2]

- **حقوق التسجيل:** هي ضرائب تفرض على التداول القانوني للأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، القسمات والمبادلات، عقود الشركة وإعادة هيكلة الشركة، تسجيل عقود الزواج...

- **حقوق الطابع:** هي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية والتي تتخذ شكل طابع جبائي كالطوابع الملصقة على جوازات السفر وبطاقات التعريف ورخص السياقة .....

[1]- يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]- المرجع نفسه، ص 37.

- **الحقوق الجمركية:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية سواء عند استيرادها أو تصديرها.

2-1-1-الإيرادات العادية غير الجبائية: وتضم حاصل دخل الأملاك الوطنية، الحواصل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية والإيرادات الأخرى.

1-1-2-1-موارد أملاك الدولة: تشتمل على مجموع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية التي تحوزها الدولة في شكل ملكية عمومية أو خاصة[1]، وتشتمل أملاك الدولة العمومية على الأملاك الطبيعية (كشواطئ البحر..) إضافة إلى الأملاك الاصطناعية (كالسكة الحديدية..) أما الأملاك الخاصة فهي كل الأملاك والحقوق الغير مصنفة ضمن الأملاك العمومية، وتستفيد الدولة من هذه الأملاك عندما تقوم بتصفيتها أو استغلالها:

- **عائدات الاستغلال:** وهي ما تحصل عليه الدولة من عائدات عند استغلال ممتلكاتها سواء الخاصة أو العمومية، وذلك إما في شكل إيجار، أتاوى عن الشغل المؤقت للأملاك العمومية، إتاوة استغلال المناجم والمحاجر، استغلال المواد المائية، عائدات الغابات وعائدات الأراضي الزراعية...

- **عائدات التصفية:** وهي ما تحصل عليه الدولة من جراء بيع ممتلكاتها سواء العمومية أو الخاصة ومنها حاصل بيع الأملاك العقارية، حاصل بيع المنقولات....

1-1-2-2-الحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى: وهي كافة الموارد ماعدا الجباية وأملاك الدولة والجباية البترولية ومن بين هذه الموارد نجد الغرامات، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة المساهمات والهبات والهدايا، التسديد برأس المال للقروض الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها والمواد النظامية.

[1]- المرجع نفسه، ص 40.

2-1- القسم الثاني: الجباية البترولية تشتمل على الضرائب والرسوم التالية:[1]

- رسم مساحي سنوي
- ضريبة تكميلية على الناتج.
- الرسم على الأرباح الاستثنائية
- رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة.
- الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال.
- إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

2- تطور الإيرادات خلال الفترة الانتقالية: عرفت الإيرادات خلال هذه الفترة نوعا من التحسن وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي انتقلت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 23.73 دولار للبرميل سنة 1998[2]، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار وإلغاء دعم الأسعار في إطار ما يعرف بإصلاح الميزانية.

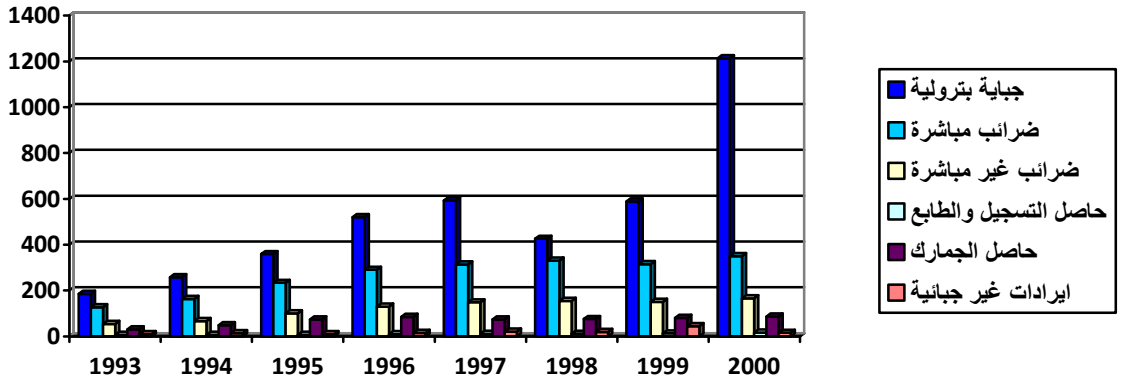
فقد سجلت الجباية البترولية ارتفاع محسوس بانتقالها من 185مليار دج إلى 1213.2 مليار دج خلال الفترة الممتدة بين 1993 و2000، كما عرفت الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة زيادة بانتقالهما من 126.1 مليار دولار إلى 349.5 مليار دولار سنة ومن 54.2 مليار دولار إلى 0.165 مليار دولار على التوالي خلال نفس الفترة، أما باقي الإيرادات(حاصل التسجيل والطابع وحاصر الجمارك والإيرادات غير الجبائية) فقد عرفت هي الأخرى تزايد مستمر لكنها مثلت نسبة ضعيفة من إجمالي الإيرادات، لكن تبقى الجباية البترولية هي المسيطر على إجمالي الإيرادات. والشكل الموالي يبين تطور الإيرادات خلال الفترة 1993-2000:

---

[1]- قانون رقم 05-07 مؤرخ في 28 أبريل 2005، يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة ب 19 يوليو سنة 2005، ص 24.

[2]- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013 ص177.

شكل رقم(1-4): تطور الإيرادات خلال الفترة 1993-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص 178.

3- الاتجاه العام للإيرادات خلال الفترة 2001-2014: عرفت الفترة 1993-2000 زيادة متواصلة في إيرادات الميزانية، لكن هل استمرت هذه الزيادة في الفترة 2001-2014 أم لا؟ الجدول الموالي يبين تطور الإيرادات خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (2-4): تطور الإيرادات خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	جباية بترولية	إيرادات ضريبية	إيرادات أخرى	المجموع
2001	840,6	404,2	156,1	**1400,9**
2002	916,4	478,2	175,7	**1570,3**
2003	836,1	520,9	163,5	**1520,5**
2004	862,2	576,2	160,9	**1599,3**
2005	899,0	645,2	175,6	**1719,8**
2006	916,0	714,3	205,2	**1835,5**
2007	973,0	769,1	209,3	**1951,4**
2008	1715,4	958,3	221,5	**2895,2**
2009	1927,0	1146,1	202,3	**3275,4**
2010	1501,7	1280,5	274,5	**3056,7**
2011	1529,4	1511,4	433,3	**3474,1**
2012	1519,0	1911,2	374,3	**3804,5**
2013	1615,9	2031,0	248,4	**3895,3**
2014	1577,8	2091,5	258,4	**3927,7**

المصدر: وزارة المالية

إجمالا سجلت إيرادات الميزانية زيادة تدريجية انتقلت من 1400,9مليار دينار سنة 2001 إلى 3927,7 مليار دينار سنة 2014، وهذا يرجع إلى التحسن في الجباية البترولية من جهة

وتزايد كل من الضرائب على المداخيل والحقوق الجمركية من جهة أخرى. وبالتفصيل في كل مكون من مكونات الإيرادات نجد:

الجباية العادية عرفت نسبتها أو مساهمتها في إجمالي الإيرادات زيادة مستمرة خلال الفترة 2001-2007 بانتقالها من 28,85% إلى39,41%، لكنها تراجعت خلال السنتين التاليتين لترتفع نسبتها مجددا منذ سنة 2010، فخلال الفترة 2002-2010 تم الحفاظ على نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات خارج المحروقات باستثناء سنتي 2002 و2003 في مجال يتراوح ما بين 85,8٪-90,8٪ وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت أكثر استقرارا في النصف الثاني من سنوات 2000[1]. الزيادة في الجباية العادية بين 2008 و2009 وهذا بانتقالها من 958,3 مليار دج إلى 1146,1 مليار دج وترجع هذه الزيادة إلى تحسن جباية الضرائب على الدخل الإجمالي والتي كان مردها بالأساس إلى ارتفاع أجور موظفي الدولة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما سمح البرنامج الخماسي (2005-2009) بخلق مؤسسات جديدة [2]، وقد استمرت الزيادة سنتي 2011 ب 1511,4 مليار دج و 2012 ب1911,2 مليار دج (17.7% و29.9%على التوالي) والتي ترجع إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية اللذان ساهما بحوالي(٪44 و53,7٪ في 2011) و بـ (29٪ و17,7٪ في 2012) على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية، ترجع الزيادة في عائدات الضرائب على الدخل إلى الزيادة في الأجور في قطاع الوظيف العمومي. فيما يخص الوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2000-2010 فقد استمر في الاتجاه التنازلي، بحيث

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص 91.

[2]- خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 303.

انتقل من 46,3٪ في 2002 إلى 39,7٪ في 2010 و37,2٪ في 2011 ليصل إلى 34,5٪ سنة 2012.[1]

بينما نسبة **الحقوق الجمركية** إلى الإيرادات الضريبية، فقد ازدادت في 2012 بنسبة 17,9٪ بعد تراجعها المستمر منذ 2003 واستقرارها في 2011 عند 14,6٪ ، إن ارتفاع عائدات الجمارك كان نتيجة زيادة الواردات من السلع والتي تفسر خاصة بالالتزام بالمرحلة الثانية من تفكيك التعريفة الجمركية ابتداء من الشهر التاسع (9) من عام 2007[2]، أما سنة 2014 فقد سجلت تراجع في الحقوق الجمركية ب 8.6٪ و هذا ما يفسر جزء من الانخفاض المسجل في الإيرادات العامة[3].

بالمقابل استقر الوزن المتعلق بالضرائب على **المداخيل والأرباح في الإيرادات الضريبية** في 2012 عند 44,6٪ مقارنة 44,8٪ سنة 2011 بعدما انتقلت نسبتها من 23,2٪ في 2002 إلى 43,3٪ في 2010، تتعارض بشدة هذه التغييرات الهيكلية المتمثلة في انخفاض وزن الضرائب على السلع والخدمات وارتفاع وزن الضرائب على المداخيل والأرباح في الإيرادات الضريبية الإجمالية مع وعاء هذه الأنواع من الاقتطاعات، لاسيما بالنظر إلى تطورات القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع خارج المحروقات[4]، أما سنة 2014 فقد مثلت الإيرادات الضريبية ما يقارب 53.24% من إجمالي الإيرادات بقيمة 2091,5 مليار دج.

الإيرادات غير الضريبية: خلال سنوات الدراسة مثلت هذه الإيرادات نسبة ضعيفة من إجمالي الإيرادات العامة بعد انخفاضها سنة 2007 بنسبة 2,8%، ارتفعت سنة 2008 بنسبة 8,8% لتصل إلى

---

[1]– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 91-92.

[2] - rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2007,18 septembre 2006 / APN , p 9.

[3]- rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, Bank d' Algérie, juillet 2015, p65.

[4]– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 98.

126.7 مليار دج[1]، وقد واصلت ارتفاعها في السنوات الموالية بحيث بلغت 189,8 مليار دينار في 2010 لتنتقل إلى 274,8 مليار دينار في 2011، وهذا بزيادة ب62,6٪ و44,8٪ سنتي 2010 و2011 على التوالي، أما فيما يخص حصتها في الإيرادات خارج المحروقات فقد انتقلت من 9,2٪ في 2009 إلى 12,8٪ في 2010 ثم إلى 15,9٪ في 2011 وهذا تحت تأثير الارتفاع القوي للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات، أما سنتي 2012 و2013 فقد سجلتا تراجع في نسبة الإيرادات غير الضريبية من إجمالي الإيرادات خارج المحروقات إلى 11.4٪ و10.8٪ [2].

فيما يخص **الإيرادات البترولية** فقد عرفت زيادة مستمرة بين2001-2009 بانتقالها من 840.60مليار دج إلى 1927 مليار دج، لكن تراجعت هذه القيمة إلى1577,8 مليار دج (40.17٪ من إجمالي الإيرادات) سنة 2014، وهذا تحت تأثير الانخفاض الهائل في أسعار البترول والركود في قطاع المحروقات بالرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا القطاع[3].

أما بأخذ موارد صندوق ضبط الإيرادات في الاعتبار فقد ارتفعت ب 5.1% سنة 2012 مقابل 37% سنة 2011 و20.4% في 2010، وهذا بانتقالها من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 3979.7 مليار دج سنة 2011 ثم إلى 4184 مليار دج سنة 2012، وبهذا تكون قد مثلت الجباية البترولية 66.1% 68.7% و 65.3%من إجمالي الموارد الجباية سنوات 2010 ،2011 و2012 على التوالي وغطت 58.4% من نفقات التسيير سنة 2012 مقابل 68% في 2011 و65% سنة 2010 و56.8% في 2009[4]. وبالتالي **فالجباية البترولية** تشكل موردا أساسيا لخزينة الدولة إلا أنها لا تساهم

---

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2]- التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص89.

[3]-محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، بنك الجزائر، ديسمبر 2015، ص4.

[4]- rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, op.cit, p63.

في فعالية النظام الضريبي، لأن تقديرات هذا المورد لا تعتمد على تقديرات داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات هذه الأخيرة التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع[1].

بعد تحليل تطور الإيرادات خلال الفترة 2001-2014 ننتقل إلى دراسة النفقات بشقيها(نفقات التسيير ونفقات التجهيز) خلال نفس الفترة وهذا في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات خلال الفترة 2001-2014

كما سبق وأشرنا إليه فإن النفقات العامة هي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في سبيل تحقيق ما تصبو إليه من أهداف اقتصادية اجتماعية وسياسية، وفي الجزائر حدد المشرع الجزائري النفقات في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا حسب ما ورد في المادتين 24 و35 من قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى كلا منها بالدراسة والتحليل.

1- أنواع الإنفاق العام في الجزائر: حسب ما ورد في المادتين 24 و35 من قانون المالية رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 فقد قسم المشرع الجزائري النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1-1- نفقات التسيير: تشير نفقات التسيير إلى النفقات اللازمة لسير أجهزة الدولة وتشمل الأجور مصاريف الصيانة...، وبالتالي هذه النفقات لا تحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني أي أن هذا النوع من النفقات موجها بالأساس لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير مختلف دواليب المجتمع بحيث توزع على مختلف الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، والملاحظ أنها

[1]- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، ص330.

تتطابق مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من أثار فهي غير مباشرة لذلك فهي تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية[1].

وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 (المتعلق بقوانين المالية)، فقد قسم المشرع الجزائري نفقات التسيير إلى أربع أبواب والتي يمكن إظهارها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-5): تبويب نفقات التسيير في الجزائر

رقم الباب	المضمون	
الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات	- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة) - الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة) - الدين الخارجي - ضمانات من أجل القروض المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية - نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض عن منتوجات مختلفة)	يتعلقان بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي.
الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية	تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، ...الخ)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.	
الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح	وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي :مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة.	يتعلقان بالوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع
الباب الرابع: التدخلات العمومية	وتتمثل في نفقات التحويل والتي تضم: - التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية) - النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية) - النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية) - النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية) - إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية) - النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن) - إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات)	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984.

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 66.

*-الباب يقسم إلى أقسام وهذا الأخير يتفرع إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية.

2-1- نفقات الاستثمار: نفقات الاستثمار هي النفقات التي يتولد عنها زيادة في الثروة القومية وحسب المشرع الجزائري فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أبواب حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): تبويب نفقات التجهيز (الاستثمار)

رقم الباب	المضمون
الباب الأول	الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة
الباب الثاني	إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
الباب الثالث	النفقات الأخرى المتعلقة برأس المال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة 35 من القانون رقم17/ 84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.

ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة نظرا لمساهمتها في زيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة والأهمية التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحليل الاقتصادي "جون مينارد كينز".

إن التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار يسمح بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة وعمليات رأس المال، لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الإدارية والاقتصادية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البديلة للتنمية.[1]

2- تطور النفقات العامة في الجزائر: إن دراسة وتحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014 يتطلب معرفة هيكل النفقات خلال السنوات السابقة، ولهذا فد اخترنا فترة التسعينات باعتبارها الفترة التي تلت الأزمة البترولية التي عانت الجزائر لسنة 1986 وباعتبارها أيضا الفترة التي شهدت قيام الجزائر بتطبيق ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات الدولية.

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

1-2- نظرة إجمالية عن تطور النفقات العامة خلال الفترة الانتقالية: سجلت النفقات العامة زيادة مستمرة بحيث انتقلت من 476.7 مليار دج إلى 1199.8 مليار دج خلال الفترة 1993-2000 وخلال نفس الفترة شهدت نفقات التسيير زيادة مستمرة انتقلت من 291,4 مليار دج إلى 881,0 مليار دج، لكن بالرجوع إلى قيمة نفقات التسيير من الناتج الداخلي الخام فإن نسبتها لم تتجاوز الربع خلال فترة الدراسة كما سجلت هذه النسبة تراجع ما بين 1992-1999، ويعود هذا التراجع إلى:[1]

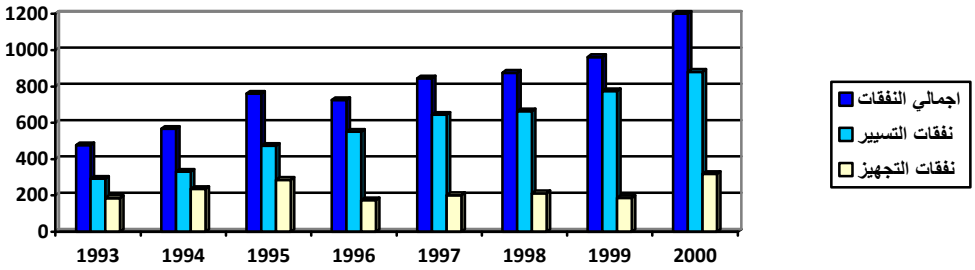
- تقليص النفقات المخصصة لرواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل40% من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة1993 بحيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية.

- تخفيض نفقات التحويلات الجارية فبعدما كانت تمثل 39% من ميزانية التسيير خلال سنة 1993 أصبحت تمثل 30% من الميزانية خلال سنة 1998، حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثير من السلع مثل القمح، الفرينة، الزيت، السكر، الغازوال، البروبان ... الخ.

أما نفقات التجهيز فقد مثلت نسبة ضعيفة من الناتج الداخلي الخام بحيث بلغت أقصى قيمة لها سنتي 1993 و1994 بما يقارب 16%، لكن بالإجمال كانت نسبتها منخفضة طيلة الفترة 1993-2000 بحيث مثلت سنة 1999 نسبة 5.8% من إجمالي الناتج الداخلي ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد. والشكل المقابل يبين تطور النفقات خلال الفترة 1993-2000:

[1]- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 124.

شكل رقم (2-4): تطور النفقات خلال الفترة 1993 -2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2-2- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014: خلال فترة الدراسة سجلت النفقات العامة زيادة كبيرة، وهذا راجع إلى السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة من خلال ما يعرف ببرامج الإنعاش والنمو (التي سيتم التطرق لها لاحقا)، والجدول الموالي يبين تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014:

جدول رقم (3-5): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليار دج)

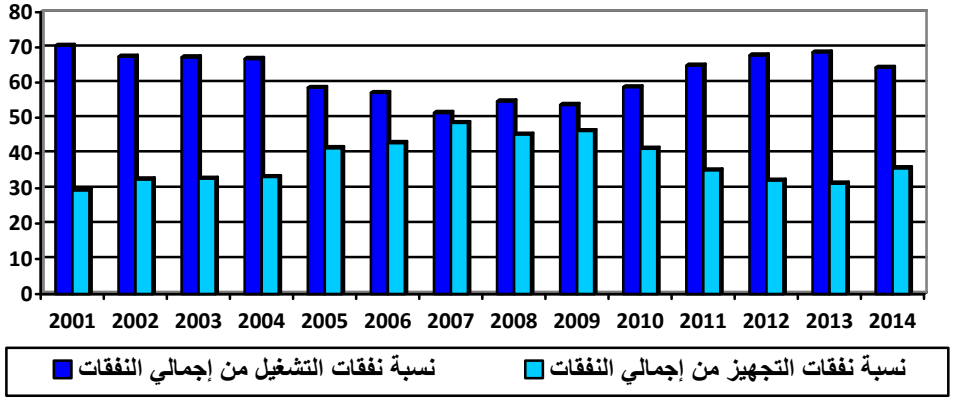
السنة	إجمالي النفقات	تطور إجمالي النفقات) %	نفقات التشغيل	تطور نفقات التشغيل%	نفقات التجهيز	تطور نفقات التجهيز%
2001	1471,7	22,66	1037,7	17,8	434,0	**36,1**
2002	1540,9	4,70	1038,6	0,1	502,3	**15,73**
2003	1730,9	12,33	1163,4	12,01	567,5	**12,98**
2004	1859,9	7,45	1241,2	6,68	618,7	**9,02**
2005	2105,1	13,18	1232,5	-0,70	872,5	**41,02**
2006	2543,4	20,82	1452,0	17,80	1091,4	**25,08**
2007	3194,9	25,61	1642,7	13,13	1552,2	**42,22**
2008	4188,4	31,09	2290,4	39,42	1898,0	**22,27**
2009	4199,7	0,26	2255,1	-1,54	1944,6	**2,45**
2010	4657,6	10,90	2736,2	21,33	1921,4	**-1,19**
2011	6085,3	30,65	3945,1	44,18	2140,2	**11,38**
2012	7058,2	15,98	4782,6	21,22	2275,5	**6,32**
***2013**	6024,1	-14,65	4131,5	-13,61	1892,6	**-16,82**
2014	6995,7	16,12	4494,3	8,78	2501,4	**32,16**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر

*principaux indicateurs économiques et financiers à fin décembre 2013 ; ministères des finances ; direction générale de la prévision et des politique ; mars 2014.
PIB - http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB-_PNB_per_Capita2000-2014.pdf

من خلال الجدول عرفت النفقات العامة زيادات متذبذبة بين 2000 و2012 وهذا نتيجة ارتباط النفقات العامة بالإيرادات، هذه الأخيرة التي كما سبق واشرنا إليها أنها ترتبط بالجباية البترولية وبالتغيرات الخارجية، وبعد أقوى ارتفاع سجل في النفقات والذي جاوز 30% سنتي 2008 و2011 والذي ساهمت فيه نفقات التجهيز بما يقارب الثلثين فقد تميزت سنة 2014 بهشاشة معتبرة لميزانية الدولة، وقد صاحب هذا التطور تطورات مماثلة في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز والشكل الموالي يبين تطور نسبة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي النفقات.

شكل رقم(3-4): نسبة كلا من نفقات التجهيز والتشغيل من إجمالي النفقات خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

فيما يخص **نفقات التشغيل** من الشكل نلاحظ أنها مثلت النسبة الأكبر من إجمالي النفقات خلال فترة الدراسة فقد مثلت أعلى نسبة سنة 2001 بحيث جاوزت 70% من إجمالي النفقات، وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى الزيادات في الرواتب ومعاشات التقاعد إضافة إلى زيادة الحد الأدنى للأجر المضمون[1]، إضافة إلى النفقات التي خصصت لبناء ما خلفته فيضانات 2001، أما بين 2003 و2004 فبالإضافة إلى الزيادة في الأجور والرواتب فقد كلف زلزال 2003 الدولة ما قيمته 156.4 مليار دج .

[1]- Rapport de présentation de l'avant-projet la loi de finance pour 2003, N 29023/ MF/DGEP, 26 aout 2002, p 8.

الزيادة المسجلة في 2006 في نفقات التشغيل والمقدرة ب 17.8%(بعد التراجع المسجل ب 0.7% في 2005) ، ترجع إلى الزيادة في رواتب العاملين في قطاع الخدمات العمومية ورفع الحد الأدنى لمعاشات التقاعد وزيادة المنح وإعانات التشغيل المقدمة للمستشفيات وهذا بنسبة8.9%، وقد جاء هذا ارتباطا مع فتح مؤسسات جديدة ومناصب مالية جديدة خاصة للعاملين في قطاع المجال الطبي المتخصص إضافة إلى النفقات المخصصة لتنفيذ قانون الوئام المدني.[1]

أما الزيادة المسجلة سنة 2008 (39.42%) مقارنة بسنة 2007 ترجع إلى مراجعة نظام الأجور في القطاع العمومي، تنفيذ ميزانية التدابير الاجتماعية المدرجة في قوانين الميزانية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتعزيز ترتيبات التضامن لصالح المسنين والمجاهدين وتوظيف الشباب إضافة إلى دعم أسعار الحبوب، وفي هذا الإطار فقد زادت نفقات التعويضات ب 31% بين 2007 و2008 بانتقالها من492.7 مليار دج إلى 644.9 مليار دج سنة 2008، أما التحويلات الجارية فقد مثلت 35.6% من إجمالي نفقات التسيير (2008) وهذا بزيادة ب 56% لتستقر عند 793.5مليار دج في 2008.[2]

بداية من سنة 2009 سجلت نسبة نفقات التشغيل من إجمالي النفقات زيادة تدريجية انتقلت من 53.69% إلى 68.58% بين 2009 و2013، بحيث أن الزيادة المسجلة في سنة 2012 كانت نتيجة الزيادة في التحويلات الجارية والتي انتقلت قيمتها من 17773.9 مليار دج سنة 2011 إلى 2620.3 مليار دج في 2012، هذا بالإضافة إلى تكاليف الموظفين[3]، أما بالقيمة المطلقة فقد سجلت نفقات التشغيل سنة 2013 تراجع مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع إلى الانخفاض في التحويلات الجارية (-447,2 مليار دج) وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155,4 مليار دج)، يفسر تراجع

[1]- Rapport de présentation la loi de finance pour 2006, N 30051/ MF/DGEP , 8 octobre 2005, p 6.
[2]-le comportement des principaux indications macroéconomiques et financières en 2008, ministère de finance, DR5/mai 2009, p 12-13.
[3]- rapport 2012 : évolution économique et monétaire en Algérie, Bank of Algérie, juillet 2013, p 72.

هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور[1] أما سنة 2014 فقد سجلت زيادة في نفقات التسيير.

بالنسبة **لنفقات التجهيز** فهي الأخرى عرفت زيادات متذبذبة، فبالقيمة المطلقة ارتفعت نفقات التجهيز بين سنتي 2005-2008 من 872,5 مليار دج إلى 1898,0 مليار دج أي بزيادة ب 117.53 % لكنها سجلت تراجع سنة 2010 بعد الانتعاش سنة 2009، سجلت بعدها نفقات التجهيز زيادات متتالية سنتي 2011 و2012 لكنها تراجعت مرة أخرى سنة 2013 لتسجل بعدها زيادة ب 32.16% سنة 2014.

الزيادة المسجلة في نفقات التجهيز في السنوات الأخيرة كانت بالأساس نتيجة زيادة النفقات المخصصة لقطاع السكن حيث انتقل من 271.4 مليار دج سنة 2011 إلى 611.1 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة ب 125.2%، أما الإنفاق على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية فقد مثل نسبة 40.1% سنة 2008 لكن هذه النسبة انخفضت إلى 35.7% و31% سنتي 2011 و2012 على التوالي من إجمالي نفقات التجهيز، أما الإنفاق على البنى التحتية في مجال الزراعة والطاقة المائية فقد انخفض بنسبة 23.3% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، أما تلك المخصصة للتعليم والتكوين فقد بقيت مستقرة (137.9 مليار دج سنة 2011 و137.6 مليار دج سنة 2012)، أما النفقات المخصصة للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية فقد ارتفعت ب 23.4% وبالتالي الزيادة في النفقات الاستثمارية ترجع بالأساس إلى الزيادة في النفقات المخصصة لقطاع السكن والنفقات المتنوعة، أما البنود الأخرى لنفقات التجهيز فقد كانت سلبية[2]. إن التراجع المسجل في النفقات لسنة 2013 يرجع بالأساس إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دج) وهذا لأن المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور إضافة إلى انخفاض التحويلات

[1]- التقرير السنوي2013، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2]- rapport 2012، évolution économique et monétaire en Algérie ، op.Cit ، p 73.

الجارية (447.2 مليار دج)[1]. أما الزيادة المسجلة سنة 2014 فترجع إلى ارتفاع التحويلات الجارية منها الخاصة بخدمات الإدارة (246.5 مليار دج) والنفقات الشخصية (131.3 مليار دج)[2]

بالإجمال فإن الزيادة المسجلة في نفقات التجهيز ترجع بالأساس إلى المبالغ المخصصة منذ 2001 لتغطية البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر وهي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

بعد التطرق إلى دراسة كلا من الإيرادات والنفقات من حيث مكوناتهما وتطورهما خلال الفترة 2001-2014 ننتقل إلى تحليل تطور رصيد الميزانية خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: رصيد الميزانية

إن الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أنعكس بشكل إيجابي على مدى قدرة التحمل الموازني بالجزائر، ويظهر ذلك من خلال تحسن الرصيد الميزاني الكلي الذي انتقل عجزه من 3.7٪ من الناتج المحلي الخام سنة 1998 إلى فائض قدره 13.6٪ من هذا الناتج سنة 2006.

منذ 2009 وبالرغم من الاستقرار النسبي لنفقات ميزانية التجهيز كانت أرصدة الميزانية الإجمالية في حالة عجز لكن بأحجام جد متفاوتة، فبعد العجز الكبير الذي شهدته سنة 2009 والناجم عن انخفاض إيرادات الضريبة البترولية (-41٪) المرتبط بالصدمة الخارجية الحادة لم يمثل عجز سنتي 2010 و2011 إلا 0,6٪ و0,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي على التوالي، ازداد العجز الميزاني في 2012 من جديد (4,8٪) وذلك بسبب الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية (22,5٪) وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية (27,2٪) خاصة بعد الارتفاعات التي لا تقل حدة والتي سجلت في 2010

[1]- التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] - http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/chapitre5_2014.pdf/ disponible le 22/11/2014 à 18 :45.

و2011(٪31 و45,9٪) على التوالي، وبالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع (111 دولار للبرميل في 2012 مقابل 112,9 دولار في2011) أدت الارتفاعات الحادة المتتالية في النفقات العمومية للسنتين الأخيرتين خاصة نفقات التسيير إلى عجز معتبر في الميزانية أخذا بعين الاعتبار الميل التنازلي لحجم صادرات المحروقات منذ 2006 والميل التصاعدي للنفقات الجارية[1]. لقد تواصل العجز في رصيد الميزانية ففي سنة 2012 بلغ الرصيد 758,6 مليار دينار فائقا ذلك المسجل في 2009 سنة الصدمة الخارجية الكبيرة بما يقارب 188 مليار دينار، يرجع هذا العجز أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 27,2٪ في ظرف يتميز بارتفاع متواضع للإيرادات الكلية . يقدر الادخار العمومي (الإيرادات الكلية مطروحا منها نفقات التسيير) في سنة 2012 بـ 1475,4 مليار دينار مقابل 1910,9 مليار دينار في 2011، وبالتالي يمثل الادخار العمومي نسبة 23٪ من الإيرادات الكلية. لم يمول هذا المبلغ من الادخار العمومي نفقات الاستثمار للدولة في 2012 إلا بواقع 66٪ مؤديا إلى احتياج للتمويل من طرف الخزينة العمومية بـ 746,1 مليار دينار، غير أن قدرة التمويل للخزينة العمومية المعبر عنها بقائم الادخارات المالية لدى بنك الجزائر قد تعززت لتبلغ 5633,4 مليار دينار مقابل 5381,7 مليار دينار في نهاية 2011، تمثل قدرة تمويل كهذه 35,6٪ من إجمالي الناتج الداخلي و87,9٪

من الإيرادات الكلية و78,6٪ من النفقات العمومية، وإن كان تكوين قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية قد سمح بالمساهمة في تحصين المالية العامة من الصدمات الخارجية المحتملة، إلا أن تطور هيكل إيرادات الميزانية يمثل عنصر هشاشة إضافي اتجاه الهيكل الجديد لنفقات الميزانية، كما

[1]– التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013، ص95.

يعتبر التحدي أكثر أهمية علما أن مستوى سعر البترول اللازم لتحقيق توازن ميزانية الدولة يفوق 120 دولار للبرميل[1].

أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في عام 2013 والمترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية إلى تقليص هام في عجز الموازنة الإجمالي وعجز الخزينة العمومية الإجمالي، وذلك رغم الأثر السلبي للاتجاه التنازلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات على المالية العامة والعائد الضعيف للضريبة العادية، لكن رغم ذلك تبقى قدرة التمويل للخزينة العمومية معتبرة في سنة 2013 بالنظر إلى المستوى المعتبر للادخارات المالية المتراكمة والمستوى الضعيف للدين الخارجي. ونشير هنا إلى أن تمويل العجز للسنوات من 2009الى 2012 تم دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية لصندوق ضبط الإيرادات، في حين تم تمويل عجز سنة 2013 باقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات الذي تمثل موارده قدرة تمويلية هامة، وبعد التراجع المسجل سنة 2013 فقد تميزت سنة 2014 بهشاشة معتبر لميزانية الدولة حيث بلغ عجز الميزانية 7.3% من إجمالي الناتج الداخلي بعد أن وصل إلى 0.4% في 2013.[2]

بعد دراسة تطور كلا من النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2014 وما تميزت به من توسع في الإنفاق ننتقل إلى البحث في الآلية التي تتدخل بها السلطة المالية في سوق العمل والآثار المترتبة عن وهذا هذا التدخل ما سيتم التطرق له في المبحث الموالي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص103.

[2] - بالاعتماد على :

- التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-94.
- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص10.

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 عرفت الجزائر انتعاشا ماليا انعكس في تبنيها لسياسة مالية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة بداية من سنة 2001 إلى جانب تقديم التحفيزات الجبائية ، وهذا من أجل تحقيق أحد الأهداف الكبرى والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة وزيادة القدرة الاستيعابية لسوق العمل.

المطلب الأول: برامج النمو في الجزائر للفترة 2001-2014

نتيجة الوضع المالي الجيد الذي عرفته الجزائر نهاية التسعينات وبداية الألفية بعد الارتفاع في أسعار البترول، باشرت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية وهذا لعلاج النتائج السلبية المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية خاصة الاجتماعية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من28.57% سنة 2000 إلى حوالي 34.29% سنة 2002[1]، و بهذا قررت الحكومة تخصيص غلاف مالي قدره 525 ملياردج (حوالي7مليار دولار)

[1]- عثماني أنيسة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 7.

لتنفيذ برنامج ثلاثي يتعلق بدعم الإنعاش الاقتصادي يمتد من2001 إلى 2004، هذا البرنامج لا يشكل عودة إلى أسلوب التخطيط الاقتصادي وإنما هو بمثابة تكملة للميزانية، وقد تم التركيز فيه على البنية التحتية باعتبارها من وسائل جذب الاستثمار الوطني والأجنبي كما تم التركيز على تنشيط الطلب والحد من البطالة وخلق مناخ اجتماعي أفضل أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وأهم محاوره: التنمية المحلية إنشاء مناصب شغل، إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، تأهيل مستوى بعض مناطق البلاد وتنمية الموارد البشرية، وبالاعتماد على محاوره فقد تم توزيع المبلغ كالآتي[1]:9% لدعم الإصلاحات، 12% لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، 39% خصص للتنمية المحلية والبشرية و40% من المبلغ خصص للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

1-1- دعم النشاطات الإنتاجية[2]:

1-1-1- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج، ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- مكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

[1] -Mourad Medelci, La situation économique et financière de l'Algérie et le plan de relance économique, Colloque (L'Algérie sur le chemin des réformes), Groupe sénatorial d'amitié France-Algérie, 18 octobre 2001, pp 4- 5

[2]- زرمان عبد الكريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07، جوان 2010، ص ص 200-201.

1-1-2-الصيد والموارد المائية: خصص له مبلغ إجمالي قدر ب 9,5 مليار دج تضمن في البداية (البناء تصليح وصيانة البحرية...إلخ)، ثم (التكييف،التقييم، التبريد والنقل...الخ) للأنشطة الإنتاجية.

2-1- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: خصص له غلاف مالي قدر ب 210,5 مليار دج وهذا البرنامج يتشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

1-2-1-التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج ب142,9مليار دج يتوزع المبلغ ب: 3.31% من المبلغ للبنية التحتية للموارد المائية، 45.3% للإشغال العمومية، 54.6% البنية التحتية للسكة الحديدية.

1-2-2-إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، وتوقع أن يحدث هذا البرنامج تحسين في حياة السكان المعنيين وخلق مناصب الشغل، وقد وزع المبلغ على القطاعات كما يلي: 6.1% من المبلغ خصص للمحيط، 9.1% للفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)، 16.8% خصص للطاقة و35.6% للسكن.

3-1- تنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج وقد تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية) كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي، ويتوزع هذا البرنامج كما يلي: 0.4% لقطاع الشباب والرياضة، 1.5% للشؤون الدينية، 2.3% لقطاع الثقافة والاتصال، 9.5% للتكوين المهني 12.38% خصص للبحث

العلمي، 14.7% للصحة والسكان، 18.9% من البرنامج خصص للتعليم العالي و27 % خصص لقطاع التربية الوطنية.

1-4-التنمية المحلية والبشرية[1]:

1-4-1-التنمية المحلية :إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات كالتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين ويتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني، وهذا مثل المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) وتطهير الماء والمحيط وإنجاز البنى التحتية للاتصال، هذه المشاريع تشجع على استقرار ورجوع السكان ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب وقد خصص له مبلغ 113 مليار دج .

1-5-1-التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي قدر ب 16 مليار دج، فقد خصص لبرامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة(TUP- HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة حيث تسمح هذه البرامج بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3مليار دج) وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3مليار دج) واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 مليار دج) وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

[1]-Le Plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme, Services du chef du gouvernement, pp 6-7.

وقد صاحب تنفيذ هذا البرنامج مجموعة من السياسات يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-6):السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)

القطاع/السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر:

L e Plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme, Services du chef du gouvernement, pp 6-7.

سنة 2004 قدم البنك الدولي تقييما لبرنامج PSRE فمن حيث نسب النمو فقد كانت متواضعة والتي قدرت ب 1% في المتوسط سنويا، أما فيما يخص مناصب الشغل فقد كانت مؤقتة والتي قدرت ب 850000 منصب شغل منها 170000 منصب مباشر و664000 منصب غير مباشر[1].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009[2]: بعد النتائج التي حققها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم اعتماد برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) بمبلغ مالي قدره 60 مليار دولار أي 500 مليار دج، وقد خصص منه مبلغ 405 مليار دج لفائدة قطاع النقل والأشغال العمومية وخاصة من أجل إتمام الطريق السريع شرق-غرب وخط المترو[3]، وقد شمل المحاور التالية:

2-1-تحسين ظروف المعيشية: ويشمل إنجاز مليون سكن، 17 مستشفى و55 محكمة ، و 1280 محطة للتزويد بماء الشروب وتطهير 150 بئر.

2-2- تطوير المنشأة القاعدية: تم الشروع في مشاريع كبرى في مجال المنشأة القاعدية ومنها:

- قطاع النقل: حيث تم تحديث السكة الحديدية للشمال (1220كلم) وإنجاز ثلاث مطارات.

[1]-Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris1- Panthéon Sorbonne, juillet 2013 p29.

[2]-http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm./ disponible le 06/11/2014 à 12:00

[3]- Note sur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005, Réf N18051/MF/DGEP, 17 juillet 2005, p3.

- قطاع الأشغال العمومية: إنجاز الطريق السريع شرق غرب 1213 كلم وتحسين شبكة الطرق 6000 كلم.

2-3-دعم النمو الاقتصادي.

2-4- تحديث الخدمة العمومية.

2-5- ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة.

غير أن المحوريين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية بالفعل حيث خصص لهما على التوالي 45.4% و40.5% من الغلاف المالي الإجمالي وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين، والجدول الموالي يبين توزيع المبالغ:

جدول رقم(2-6): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2

المصدر: عثماني أنيسة، بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، ص9.

3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: واصلت الجزائر تنفيذ الإصلاحات ببرنامج خماسي امتد على طول الفترة 2010-2014، وقد كلف برنامج الاستثمارات العمومية هذا من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156مليار دولار).

الجدول الموالي يلخص مختلف المشاريع والمبالغ المخصصة لها:

جدول رقم (3-6): المشاريع المقترحة في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المجال	المبلغ	المشاريع المنجزة
التنمية البشرية	9386.6 مليار دج	- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالي و 850 ثانوية) - 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة - 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين - أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و 377عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين - مليوني (02) وحدة سكنية - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء - إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها - انجاز 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح و أكثر من 200 نزل ودار شباب، وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال
المنشآت القاعدية	3.100 مليار دج	مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ
الأساسية وتحسين	2.800 مليار دج	تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري(على الخصوص من خلال تجهيز 14مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات
الخدمة العمومية	500 مليار دج	تهيئة الإقليم والبيئة
	1.800مليار دج	تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل
تنمية الاقتصاد	1.000مليار دج	دعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009
الوطني	150 مليار دج	ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض
التشغيل	350 مليار دج	- مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني - إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، و ستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.
اقتصاد المعرفة	250 مليار دج	تطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية

المصدر: بالاعتماد على بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010 ص ص 2-4.

المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية

لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جملة من التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري قصد تسهيل القيام بمختلف أنشطتها الاقتصادية وتمكينها من دخول عالم الأعمال بخطى واثقة هذا من جهة ومن جهة أخرى قصد تشجيعها على استحداث المزيد من مناصب الشغل مما يساهم في التخفيف من حدة البطالة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الوطنية والأجنبية القائمة منها والتي في طور الانجاز.

1- ماهية التحفيزات الجبائية

1-1- مفهوم الحوافز الضريبية أو الجبائية: هناك عدة مصطلحات تطلق على التحفيز الضريبي وهي الحث الجبائي أو الضريبة الحافزة، وهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم بقيمة نقدية تمنحها الدولة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لكامل الاستثمارات أو بعضها[1] كما قد تمنحها لمؤسسات قائمة، وهذا من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إدراجها فيما يلي:[2]

1-1-1-الجانب الاقتصادي: تهدف سياسة التحفيز إلى بعث حركية النشاط الاقتصادي وتنمية الاستثمار حيث تعمل الحوافز الجبائية على تشجيع تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف كما تهدف إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وتخفيض تكلفة اليد العاملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخفض من تكلفة الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة السلع الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

---

[1]- معيفي لعزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 02، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، 2011، ص 53.

[2]- المرجع نفسه، ص 57.

1-1-2-الجانب الاجتماعي: أما في هذا الجانب فهي تهدف إلى تشجيع المشاريع التي توفر مناصب الشغل وبالتالي تساهم في امتصاص البطالة، كما تساهم في تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة والأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

1-2- أنواع الحوافز الضريبية: يمكن تقسيمها إلى:

1-2-1- الإعفاءات الضريبية: الإعفاء الضريبي هو إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين فيما يخص مبلغ الضرائب واجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي ونطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئيا أو كاملا وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين وخمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول[1]. وهناك نوع من الإعفاءات الضريبية التي تأخذ شكلا مؤقتا إذ تشير إلى الإعفاء من دفع الضريبة لفترة معينة وهذا النوع من الإعفاء يعد الأكثر انتشارا في الدول النامية، لكن بالرغم من بساطة إدارتها إلا أن هناك العديد من المآخذ عليها:[2]

- هذه الإعفاءات تفيد المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى في حين أن غياب هذه الحوافز ما كان ليؤثر على عزمه على الاستثمار.

- تمثل هذه الإعفاءات حافزا قويا للتهرب الضريبي حيث يمكن للمشاريع الخاضعة للضريبة أن تدخل في علاقات اقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشترات من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة تسديدات مستترة.

---

[1]- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 317.

[2]- عمرو هشام محمد، السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13/ عدد 45، سنة 2007، ص 6.

- هناك فرص لتحايل المستثمرين على فترة الإعفاء وتمديدها وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد.

- هذا الإعفاء يجذب المشاريع الصغيرة التي عادة ما لا تعود بنفع كبير للبلاد.

2-2-1- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، أي يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

3-2-1- المعدلات التمييزية: وتشير إلى تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.[1]

4-2-1- الاعتمادات الضريبية: يتميز هذا النوع من الحوافز بكونه يركز على تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات كما أن تكلفة إدارتها تتميز بقدر أكبر من الشفافية وسهولة المراقبة، وإحدى الطرق الفعالة في إدارة الاعتمادات الضريبية هي تحديد قيمة الاعتماد الضريبي للشركة المؤهلة وإيداع هذا المبلغ في حساب ضريبي خاص على هيئة قيد محاسبي وتعامل الشركة في كل الجوانب الأخرى كأي ممول ضريبي عادي بحيث تخضع لكل اللوائح الضريبية المعمول بها، لكن في ما يخص التزاماتها المتعلقة بضريبة الدخل فتدفع من الاعتمادات المحسوبة من حسابها الضريبي، ويؤخذ على هذا النوع من الحوافز أنها تميل إلى تشجيع الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل بحيث يتم توفير المزيد من الإعفاءات والاعتمادات في كل مرة يتم فيها استبدال أحد الأصول، إضافة إلى محاولة الشركات المؤهلة أن تستغل

[1]- طالبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 317-318.

النظام من خلال بيع وشراء ذات الأصول للمطالبة باعتمادات وإعفاءات متعددة وقد تعمل كوكيل مشتريات لشركات غير مؤهلة للحصول على مثل هذه الحوافز.[1]

5-2-1- الإهلاك المعجل: هذا الشكل من الحوافز ينطوي على أقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية.

2- التحفيزات الجبائية لتشجيع وترقية التشغيل في الجزائر: استفادت العديد من المؤسسات من التحفيزات الجبائية بغض النظر عن نوعها أو أهدافها أو القطاع المنتمية إليه ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

1-2- التحفيزات الجبائية لفائدة المؤسسات:

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا من تخفيض في مبلغ **الضريبة على أرباح الشركات** المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقدمة على مستوى هذه الولايات، ويقدر هذا التخفيض بـ 15% لفائدة ولايات الهضاب العليا و20% لفائدة ولايات الجنوب، وللإشارة فإنه تستثنى المؤسسات العاملة في مجال المحروقات من هذا الإجراء[2].

- تقليص **الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات** بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في إليزي وأدرار وتمنراست لمدة خمس سنوات، إضافة إلى تقليص النسبة

[1]- عمرو هشام محمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2]- قانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر 2003، ص 5.

العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25% إلى 19% بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية والسياحية[1].

- تستفيد من تخفيض في **الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات** تبعا لحالة المؤسسات التي تنشئ وتحافظ على مناصب عمل جديدة، يحدد هذا التخفيض في الضريبة بنسبة 50% من مبلغ الأجور المدفوعة بعنوان مناصب الشغل المنشأة والمحافظ عليها وفي حدود 5% من الربح الخاضع للضريبة دون أن يفوق هذا التخفيض مبلغ مليون دينار (1.000.000دج) بالنسبة للسنة المالية الجبائية، ويطبق هذا التخفيض لمدة أربع سنوات اعتبارا من الفاتح جانفي 2007، ويتعين على المؤسسات الراغبة في الاستفادة من الامتياز المذكور أعلاه أن تصرح لفائدة الإدارة الجبائية عن عدد مناصب الشغل المنشأة في أجل أقصاه 31مارس من كل سنة، وتسلم شهادات الانخراط في الضمان الاجتماعي للعمال الجدد[2].

- تمدد فترة الإعفاء من **الضريبة على أرباح الشركات** من ثلاث إلى خمس سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط[3].

- يستفيد من الإعفاء الكلي من **الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة عشر سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني[4].

- يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في **الضريبة على أرباح الشركات** في إطار نظام دعم الاستثمار، إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو

---

[1]- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.

[2]- قانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2006، يتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية العدد 85، الصادرة في 27 ديسمبر 2006، ص 20.

[3]- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره.

[4]- قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 20 يوليو سنة 2011، ص 4.

التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي، ويجب أن ينجز إعادة الاستثمار بالنسبة لعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية، وفي حالة تراكم السنوات المالية يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية الأولى، وتطبق هذه الأحكام على النتائج المحققة خلال السنوات المالية لسنة 2008 وما يليها وكذا النتائج مؤجلة التخصيص إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها30% [1].

- يطبق على **الأرباح المعاد استثمارها** تخفيض نسبته 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للشروط الآتية: [2]

- يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الاهتلاكية (المنقولات أو العقارات) باستثناء السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار دعما لتصريحاتهم السنوية.

- للاستفادة من هذا التخفيض يجب أن يمسك المستفيدون محاسبة منتظمة، وفضلا عن ذلك يجب أن يبيّنوا بصورة وجيزة في التصريح السنوي نتائج الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر كلفتها.

- يجب على الأشخاص في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي حدث في أجل أقل من خمس سنوات ولم يتبع باستثمار فوري أن يدفعوا لقابض الضرائب مبلغا يساوي الفرق بين الضريبة المفروض

[1]- قانون رقم 08-02 مؤرخ في 24يوليو سنة 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2008، الجريدة الرسمية عدد 42، الصادرة في 27 يوليو سنة 2008، ص 3.

[2]- قانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية العدد 80، الصادرة في 30 ديسمبر 2010، ص 4.

دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض، وتطبق على الحقوق الإضافية المفروضة على هذا النحو زيادة قدرها 5% كما تؤسس ضريبة تكميلية ضمن نفس الشروط في حالة عدم احترام الالتزام مع زيادة قدرها 25%.

2-2- التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار:

لقد حددت الدولة مجالات الاستثمار التي يمكن أن تستفيد من التحفيزات الجبائية في الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات والاستثمار في إطار منح الامتياز أو الرخص، أما عن أشكال الاستثمارات فقد تم تحديدها في إنشاء نشاطات جديدة منمية للقدرات والمعدة للتأهيل أو الهيكلة، المساهمة في إطار رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية واستعادة النشاطات الاستثمارية في إطار الخوصصة، أما فيما يخص التحفيزات الجباية الممنوحة للمستثمرين فإنه يتم تقديمها على مستويين منها ما يتعلق بمرحلة إنجاز المشروع وأخرى باستغلال المشروع:

2-2-2-التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في المراحل الأولى لإنجاز المشروع : [1]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة من المزايا والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 ‰، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

[1]- قانون الاستثمار، الأمانة العامة للاستثمار، الجمهورية الجزائرية، 2007، ص ص 4-5.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

2-2-3-الامتيازات الجبائية في مرحلة بعد الاستغلال فهي :[1]

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح تحفيزات ومزايا إضافية من شأنها تسهيل وتحسين الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

3-2- التحفيزات الجبائية الممنوحة للشباب في إطار وكالات التشغيل:

- تستفيد الاستثمارات المنجزة من طرف الأفراد المؤهلين للاستفادة من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات والمسير من طرف **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** من المزايا التالية:[2]

- تطبيق المعدل المخفض 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار والموجهة للأنشطة الخاضعة لهذا الرسم.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لكل الاقتناءات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار المعني.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 5.

[2]- قانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003، مرجع سبق ذكره، ص 24.

أما الامتيازات أو **التحفيزات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال** فهي: [1]

- الإعفاء من الرسم على الدخل الإجمالي أو من الرسم على أرباح الشركات (IBS أو IRG).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

- تستفيد من **الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة خمس سنوات بالنسبة للمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر [2].

تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء كلي من **الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع مدة الإعفاء إلى ست سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيتها وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال وتمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة[3]، ويترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة سحب الاعتماد أو المطالبة بالحقوق والرسوم مستحقة التسديد[4].

- تعفى من **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:** البنايات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات التي أسسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لمدة ثلاث

---

[1]- الملحق الأول، مقرر منح الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الانجاز، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادرة في 14 ديسمبر 2005، ص ص 7-9.

[2]- قانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2008، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 31 ديسمبر 2008، ص 4.

[3]- قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو سنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

[4]- قانون رقم09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2009، ص 5.

سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها وتكون مدة الإعفاء ست سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات وإضافة البنايات في مناطق يجب ترقيتها[1].

- تعفى من **رسم نقل الملكية** الاقتناءات العقارية التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قصد إنشاء نشاطات صناعية.

- تعفى من جميع **حقوق التسجيل** العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- يستفيد من الإعفاء من **الرسم على القيمة المضافة** مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع، عندما تقوم بها مؤسسات تمارس نشاطات أنجزها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ولا تستفيد السيارات السياحية من هذا الحكم إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية في النشاط.

- تستفيد النشاطات التي أسسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من تخفيض في **الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات** حسب الحالة وكذا من **الرسم على النشاط المهني** المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يأتي:

[1]- المرجع نفسه، ص 5.

- تخفيضا قدره 70% في السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- تخفيضا قدره 50% في السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- تخفيضا قدره 25% في السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية للنشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء ولازالت جارية في السنوات المعنية بالتخفيض دون إمكانية المطالبة باسترداد ما دفعه[1].

– **مناطق الجنوب** : تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إليزي، تندوف، أدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو ضريبة على أرباح الشركات (IBS) وذلك بصفة انتقالية لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من 1جانفي سنة 2010، لا يطبق التخفيض على مداخيل الأشخاص والشركات العاملة في قطاع المحروقات باستثناء نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتسويقها[2].

مما سبق تظهر جليا الجهود المبذولة من طرف الدولة سواء في جابها الإنفاقي أو الضريبي والتي تهدف بالأخص إلى تشجيع خلق مناصب عمل من خلال المؤسسات المنشأة وهذا من أجل استيعاب العاطلين عن العمل، ومن خلال المطلب الموالي نتطرق إلى مختلف المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة سواء في القطاع العام أو الخاص أو المنشأة في إطار أجهزة التشغيل.

[1]– قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو سنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص4-7.

[2]– قانون رقم09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثالث: آثار السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر

لقد أدت الامتيازات والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة سواء من خلال السياسة الجبائية أو الإنفاقية إلى إحداث تغيرات في تركيبة أو هيكلة سوق العمل في الجزائر، هذه التغيرات التي يمكن تلخيصها في الانخفاض المسجل في معدلات البطالة والذي سبق التطرق إليه بكثير من التفصيل، حيث وحسب الإحصائيات فقد تراجعت معدلات البطالة مما يقارب 27.3% سنة 2001 إلى حوالي 10.6 % في 2014 هذا التراجع الذي هو بالأساس ثمرة الجهود المبذولة من قبل الحكومة. ويمكن إبراز تأثير كلا من السياسة الإنفاقية والجبائية في سوق العمل من خلال ما تم استحداثه من مؤسسات ومناصب شغل خلال فترة الدراسة.

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ساعدت السياسة المالية المتخذة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي من جهة والتحفيزات الجبائية من جهة أخرى في تشجيع الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات أهمها الصناعة والبناء والأشغال العمومية، حيث شهدت الفترة 2001-2014 تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة حيث ارتفعت من 245348 مؤسسة إلى ما يقارب 852053 مؤسسة سنة 2014. الجدول الموالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2001-2014:

جدول رقم (1-7): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2001-2014

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	245348	261863	288587	312956	342788	376767	410959
نسبة التطور %	12.78	45.56	10.20	8.44	9.53	9.91	9.07

2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
519526	570838	607297	659309	711832	777816	852053
26.41	9.87	6.38	8.56	7.96	9.27	9.54

المصدر: - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

- * MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 N^{0}26, édition avril 2015p8.

لكن بالرجوع إلى نوع المؤسسة من حيث الإطار القانوني (خاص-عام) فقد مثلت المؤسسات الخاصة النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات بين 2009-2014 تليها المؤسسات الحرفية وفي الأخير المؤسسات العامة والتي تمثل نسبة ضعيفة جدا من إجمالي المؤسسات المستحدثة وخلال نفس الفترة. والجدول الموالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة والحرفية خلال الفترة 2001-2014:

جدول رقم (2-7): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإطار القانوني بين 2001-2014

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946
مؤسسات عامة	778	778	778	788	874	739	666
حرف	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347

2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
392013	455398	482872	511856	532702	601583	656949
626	591	557	572	561	557	542
126887	169080	135623	146881	154123	175676	194562

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

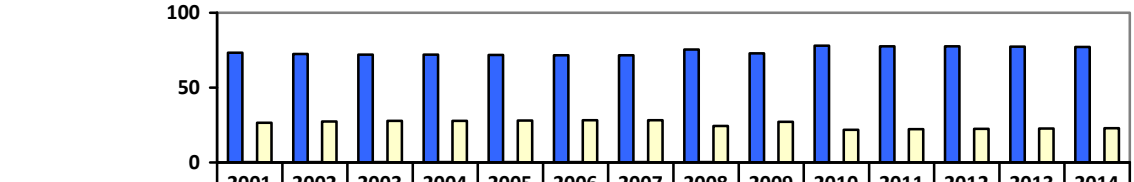
-السعيد بريش، مدى مساهمة م ص م الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، نوفمبر 2007.

- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2010 $N^0$18, édition avril 2010, P8.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2012 $N^0$22, édition avril 2013, Pp9-10.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME donnée du 1ere semestre 2013, $N^0$23 édition novembre 2013. P10.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 $N^0$26,op.cit, MDIPI p8.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الخاصة وهذا بانتقالها من 179893 إلى 656949 مؤسسة بين 2001-2014، كما شهدت المؤسسات الحرفية هي الأخرى زيادة تدريجية بينما سجل تراجع في عدد المؤسسات العمومية من 778 مؤسسة إلى 542 مؤسسة خلال نفس الفترة. ونضيف هنا أن من بين 249196 مؤسسة منشأة سنة 2010 نجد منها 54.92% تنشط في مجال الحرف و28.71% في الفلاحة و12.33% في الصحة، أما بالنسبة للمؤسسات العامة فنجدها خاصة في قطاع الخدمات بما يمثل 37.52% والصناعة ب 32.14% والفلاحة ب 20.47% خلال نفس السنة، وبالتالي أكثر من 99 % من المؤسسات تابعة للقطاع الخاص وهذا ما يبرز جهود الدولة في

إطار إدراج القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.والشكل الموالي يبين نسبة المؤسسات الخاصة والعامة والحرفية من إجمالي المؤسسات خلال الفترة 2001-2014:

شكل رقم(1-5): نسبة المؤسسات الخاصة والعامة والحرفية من إجمالي المؤسسات خلال الفترة 2001-2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة المؤسسات الخاصة	73,3	72,4	72,1	72	71,7	71,6	71,5	75,5	72,9	78	77,6	77,5	77,3	77,1
نسبة المؤسسات العامة	0,32	0,3	0,27	0,25	0,25	0,2	0,16	0,12	0,09	0,09	0,09	0,08	0,07	0,06
نسبة المؤسسات الحرفية	26,4	27,3	27,7	27,7	28	28,2	28,3	24,4	27,1	21,9	22,3	22,4	22,6	22,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-7)

من خلال الشكل يبرز جليا سيطرت القطاع الخاص على المؤسسات المنشأة بحيث تجاوزت نسبتها من إجمالي المؤسسات 70% وهذه النسبة المرتفعة هي نتيجة حتمية لعمليات الخوصصة التي طالت المؤسسات العمومية منذ تسعينات القرن الماضي، ثم تأتي في المرتبة الثانية المؤسسات الحرفية التي تراوحت نسبتها من إجمالي المؤسسات مابين21.9% و28.3% ، وهذه النسبة يفسرها تشجيع الدولة للصناعات التقليدية ضمن إستراتيجيتها المتبعة للنهوض بقطاع السياحة، أما المؤسسات العامة فلم تتجاوز نسبتها 0.4%.

ونفس الملاحظة نسجلها فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة فمن خلال الإحصائيات تظهر سيطرت القطاع الخاص من بأكثر من 90%، فبين 2003-2014 انتقل عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الخاص من 538055 منصب عمل إلى 2110665 منصب موزعة بين أجراء وأرباب عمل في حين تراجعت مناصب الشغل المستحدثة في من طرف المؤسسات العمومية من 71826منصب عمل إلى 46567 منصب خلال نفس الفترة(**ملحق رقم1**).

ونشير هنا إلى أن مناصب الشغل في المؤسسات العمومية لسنتي 2012 و2013 كانت موزعة كالأتي: (17.97%-33.64%) في الفلاحة،(43.52%- 29.25%) في الصناعة و(25.50%- 27.42%) في الخدمات، يتضح أن كلا من قطاع الصناعة والخدمات والفلاحة قد استحدثا أكبر نسبة من مناصب الشغل وهو ما يبرز الأهمية الكبيرة والدور البارز الذي تلعبه هذه القطاعات في استقطاب اليد العاملة، هذه الأخيرة التي يعتبر وجودها كثيفا ومتطلبا رئيسيا لنجاح كل قطاع منهما. وقد انعكس هذا أيضا على القيمة المضافة المحققة فحسب الإحصائيات فإن القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص تمثل النسبة الأكبر مقارنة بالقطاع العام التي تعتبر مساهمته ضئيلة جدا، فقد تجاوزت القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص نسبة 99% في كل من قطاع الفلاحة، 85% البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة، 80% النقل والمواصلات و90% في قطاع التجارة(**ملحق رقم2**). وهذا ما يعكس جهود الدولة من خلال التحفيزات المقدمة لتشجيع الاستثمار واستحداث مناصب الشغل والنتائج المحققة في إطار برامج وأجهزة التشغيل،كما يبرر هذا توجه الدولة نحو الخوصصة والاعتماد على القطاع الخاص كشريك مهم في التنمية الاقتصادية.

2- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ) فقد تم تسجيل لغاية 2014 تمويل 300679 مشروع الأمر الذي مكن من استحداث 711812 منصب شغل. والجدول الموالي يبين عدد المشاريع الممولة إضافة إلى مناصب الشغل المستحدثة بين 2001 و2014:

جدول رقم (3-7): المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف **ANSEJ** بين 2001-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المشاريع الممولة	7279	7087	5664	6691	10549	8645	8102
مناصب الشغل المستحدثة	20152	19631	14771	19077	30376	24500	22685

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
10634	20848	22641	42832	65812	21141	62754
31418	57812	60132	92682	129203	46380	142993

المصدر: www.Ansej.org.dz

من حيث المشاريع الممولة إلى غاية 2014/12/31 احتلت الخدمات المرتبة الأولى ب 98856 مشروع والذي استحدث 231979 منصب شغل، أما قطاع الفلاحة فسجل 43263 مشروع ووفر 105564 منصب شغل، في حين قطاع الصناعة والذي يعتبر أكبر مساهم في القيمة المضافة فلم يستفد إلا من 18800 مشروع والتي استحدث خلالها 57894 منصب شغل[1]، وهذا ما يشير إلى توجه الشباب البطال إلى المشاريع ذات الكثافة العمالية.

3- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM): حسب هذه الوكالة فقد قدرت مناصب الشغل المستحدث حتى سنة 2014 ب 1019778 في حين قدر مجموع المشاريع ب 679852، والجدول الموالي بين مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر بين 2005-2014 موزعة كالأتي:

[1] - bulletin d'information statistique de la PME année 2014 N^{0}26, op.cit, p43.

جدول رقم(4-7): مناصب الشغل المستحدثة في إطار **ANGEM** حسب قطاع النشاط بين2005-2014

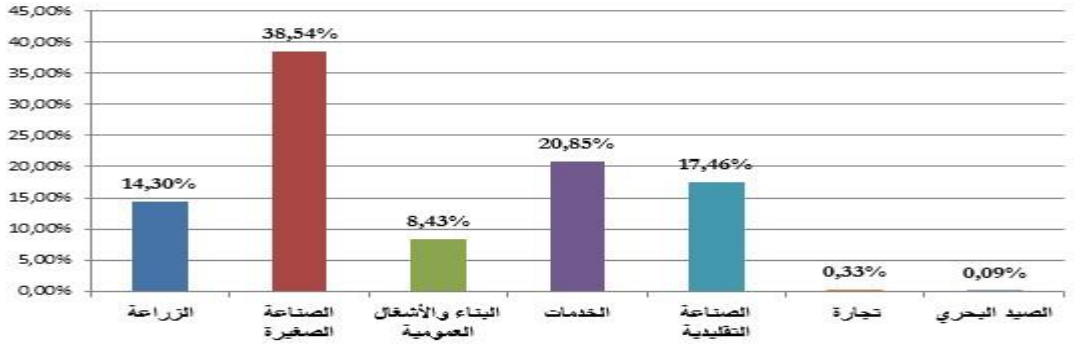
السنة	قطاع النشاط							المجموع
	الفلاحة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة التقليدية	تجارة	الصيد البحري	
2005	1473	1898	125	300	1198	-	-	**4994**
2006	9603	16390	1020	2328	3990	-	-	**33331**
2007	4025	9734	1112	4180	6165	-	-	**25846**
2008	10780	13785	4158	15932	18494	-	-	**63148**
2009	18232	13705	6282	21170	31712	-	-	**91101**
2010	12820	18350	5735	18764	22265	-	-	**77934**
2011	24338	73021	12538	35657	15863	-	-	**161417**
2012	33164	88902	24021	43915	29547	92	-	**219641**
2013	19410	78864	16861	32724	17663	357	174	**166053**
2014	18804	72608	14049	37416	31083	1664	691	**176315**
المجموع	**892461**	**345450**	**79486**	**189646**	**148133**	**2113**	**865**	**892461**

المصدر: www.angem.dz/_ar/article/emplois-crees/ disponible le 10/09/2015 à 14:00

-لا تتوفر إحصائيات للفترة 2001-2004 لأن الوكالة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 2004/01/22.

من الجدول يتضح أن أعلى نسبة يد عاملة تتمركز في الصناعة الصغيرة تليها الزراعة والخدمات والصناعة التقليدية، وفي هذا الإطار نشير إلى أنه بين 2005-2010 تم إنشاء 8774 مؤسسة من طرف النساء، وبمقارنة المناصب المستحدثة مع القروض الممنوحة نجد أن قطاع الزراعة الذي يعتبر أكبر مستحدث لمناصب الشغل لم يخصص له إلا 14.30% من إجمالي القروض، كما أن قطاع الخدمات والذي خصص له أكثر من 20% من القروض لم يستحدث إلا 189646 منصب شغل. وبالتالي يشير هذا إلى سوء تسيير القروض الممنوحة في إطار هذه الوكالة. الشكل الموالي يبين توزيع القروض حسب قطاع النشاط:

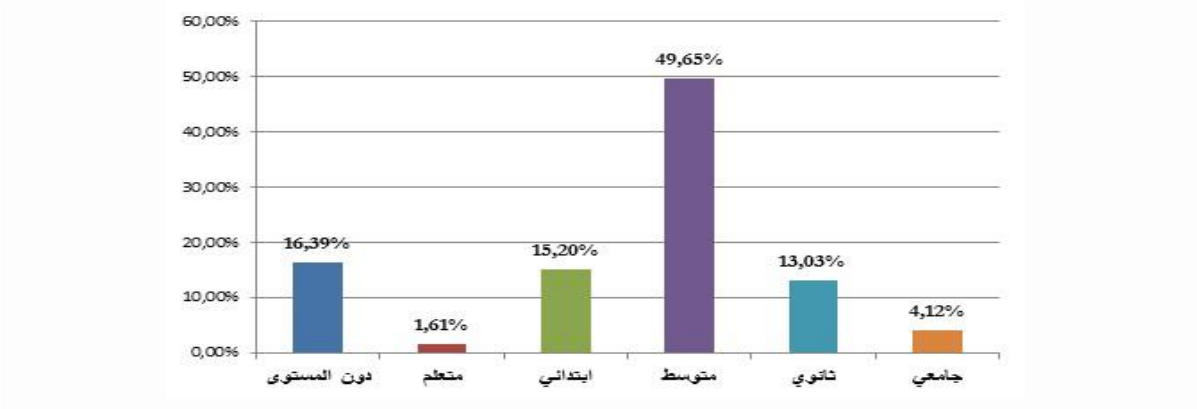
شكل رقم(2-5): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط



المصدر: www.angem.dz

أما عن الفئات التعليمية المستفيدة من القروض فنجد أن الفئات غير المتعلمة أو ذات المستوى التعليمي المنخفض هي المستفيد الأكبر من القروض الممنوحة في هذا الجهاز في حين استفادة الجامعيين من 4.12 % والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل رقم(3-5): توزيع القروض الممنوحة في إطار **ANGEM** حسب المستوى التعليمي



المصدر: www.angem.dz

4- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): في سنة 2001 تم وضع حيز الخدمة النظام المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر وبحسب الإحصائيات المتوفرة منذ وضع هذا القرار تم بين 2002-2012 تعيين ما يقارب

35177 مشروع بحيث تم التخلي عن 593 مشروع (2%) و2580 مشروع لم يتم إنجازه (7%) في حين تم إنجاز 32004 بنسبة 91% وكنتيجة لذلك تم خلق 300000 منصب شغل، ومن بين المشاريع المنجزة كذلك نجد 410 مشروع استثماري أجنبي والذي أوجد 42959 منصب شغل وللإشارة فإن نسبة 56% من المشاريع الأجنبية المنجزة تعمل في القطاع الصناعي وتمكنت من استحداث 57% من مناصب الشغل[1] .أما سنة 2013 و2014 فقد تم انجاز 8890 و 9903 مشروع على التوالي ، وخلال سنة 2013 أغلب المشاريع المنجزة كانت في قطاع الخدمات بنسبة 47,53% من إجمالي المشاريع المنجزة وقد وفرت 8884 منصب شغل بما يمثل 11,75% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة، بينما قطاع الصناعة استحوذ على 17,07% من إجمالي المشاريع ووفر 39,16%منصب شغل من إجمالي المناصب المستحدثة[2]، ونفس الملاحظة تنطبق على سنة 2014 التي سجل فيها قطاع الصناعة أعلى نسبة يد عاملة يليها قطاع البناء والنقل. وبالحديث عن مناصب الشغل فإن قطاع الصناعة يعد أكبر مستحدث لليد العاملة إذ قدرت هذه الأخيرة ب 35**%** بين 2002-2012 و39.16**%** سنة 2013، مع أن عدد المشاريع كان حوالي 11**%** بين 2002-2012 و17**%** سنة 2013، بينما قطاع النقل والذي جاوزت نسبة المشاريع فيه 58% و47% خلال الفترتين سابقتي الذكر والتي تمثل أعلى نسب بين باقي القطاعات إلا أن مناصب الشغل المستحدثة لم تتجاوز 15%.

أما عن المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع نلاحظ أن الأنشطة الصناعية استفادت بأكثر من 60% من التمويل خلال الفترة 2002 -2014 الأمر الذي يتناسب ومناصب الشغل المستحدثة في هذا القطاع، أما باقي القطاعات فمخصصات التمويل لم تتجاوز 10% من إجمالي المبالغ المخصصة **(ملحق رقم3)**، وهذا ما يعكس اتجاه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تشجع الأنشطة الصناعية بالدرجة الأولى.

[1] - www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements/22.09.2013

[2] - MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME donnée du 1ere semestre 2013, N°23 édition novembre 2013, P31.

5- المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC): تعتبر سنة 2003 السنة التي أوكلت فيها مهمة جديدة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهذا من خلال المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003، فقد كلف من خلالها الصندوق بدعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين عن العمل والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة، ومنذ ذلك عرفت المشاريع تطور مستمر بانتقالها من 13 إلى 22706 مشروع بين 2004-2014، وبالمثل ارتفع عدد مناصب الشغل المستحدثة من 34 إلى 56126 منصب خلال نفس الفترة، والجدول الموالي يبين عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة بين 2004-2014:

جدول رقم(5-7): عدد المشاريع ومناصب الشغل المنجزة في إطار **CNAC** بين 2004-2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المشاريع الممولة	13	1901	2236	2574	2429	4221
مناصب الشغل المستحدثة	34	5159	6078	6949	5781	9574

2010	2011	2012	2013	2014
7465	18490	34801	21412	22706
15804	35953	59125	41786	56126

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

لا تتوفر إحصائيات للفترة 2001-2003 لأنه في ديسمبر 2003 كلف الصندوق بدعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاملين.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للمشاريع المنجزة فحسب الإحصائيات المتوفرة فإن أغلب المشاريع تتمركز في قطاع الخدمات والنقل (الخاص بالسلع و الخاص بالمسافرين) ونفس الشيء ينطبق على مناصب الشغل المستحدثة حيث تجاوزت 20% في قطاع الخدمات وتجاوزت 30 % في قطاع نقل السلع وهذا سنتي 2012-2013 بينما سجلت سنة 2014 تراجع في عدد المشاريع ومناصب الشغل في هذا القطاع ونفس الملاحظة تنطبق على نقل المسافرين، في حين سجل كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية وقطاع البناء والأشغال العمومية زيادة تدريجية في المشاريع ومناصب الشغل، أما باقي الأنشطة فكان التوجه إليها محتشم **(ملحق رقم4)**.

أما عن تمويل الأنشطة فإن 33.62% من المخصصات كان من نصيب نقل السلع يليه قطاع الخدمات ب 24.5% أما باقي القطاعات فلم تتجاوز نسبة التمويل 10%، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (6-7): تمويل الأنشطة في إطار **CNAC**

قطاع النشاط	مبلغ التمويل	%
فلاحة	33 932 903 094,46	9,78
صناعة تقليدية	18 627 994 486,48	5,37
بناء وأشغال عمومية	24 518 156 225,32	7,07
هيدروليك	1 850 350 165,82	0,53
صناعة	32 801 221 909,08	9,46
صيانة	1 626 015 993,99	0,47
صيد	1 717 299 100,41	0,49
أعمال حرة	1 744 300 713,60	0,50
خدمات	85 003 917 396,20	24,50
نقل السلع	116 623 971 068,24	33,62
نقل المسافرين	28 433 089 954,89	8,2
المجموع	346 879 220 108,49	100

المصدر:

- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 N^{0}26, op.cit, p48.

مما سبق يظهر جليا الكم الهائل من المؤسسات المنشأة من طرف مختلف برامج وأجهزة التشغيل وبالمثل مناصب الشغل المستحدثة، لكن الملاحظ تركزها في القطاعات الخدمية.

أما فيما يخص نتائج برامج الإنفاق العمومي المطبقة منذ 2001 إلى 2014 فقد تم استحداث 56100 منصب شغل مع إحداث 3500 مؤسسة و400 مكتب دراسات، كما تم تحسين الظروف المهنية لحوالي 7000000مواطن في المناطق الريفية الشمالية والهضاب العليا وجنوب البلاد عن طريق عمليات التهيئة وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2001-2010 .[1]

[1]- خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر 2009، ص 8.

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت الفترة 2001-2014 زيادة مستمرة في حجم الإيرادات وهذا نتيجة الزيادة في الجباية البترولية إضافة إلى الزيادة المسجلة على مستوى الإيرادات الضريبية، وقد سمح التحسن المسجل في جانب الإيرادات بحدوث توسع في جانب النفقات التشغيلية منها والاستثمارية والتي سجلت زيادة مستمرة تجلت خاصة في برامج النمو والإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الدولة منذ 2001، وقد كان لهذه السياسة انعكاس واضح في سوق العمل ظهر من خلال العدد الهائل من المؤسسات التي استحدثت والتي رافقها خلق الكثير من مناصب الشغل، لكن ما يعيب المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة أنها تركزت خاصة في القطاعات غير الإنتاجية والتي لا تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد كما أن اغلب المناصب مؤقتة. لكن السؤال الذي يبقى مطروح هو أيا من أدوات السياسة المالية التي ساهمت في استحداث مناصب الشغل وبالتالي تقليل البطالة خلال الفترة 2001-2014؟ وهذا ما سيتم الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لتأثير النفقات والإيرادات على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

تمهيد:

من الفصول السابقة يظهر جليا أن سوق العمل في الجزائر عرف انتعاشا خلال الفترة 2001-2014 والذي يترجمه التراجع الكبير في معدلات البطالة بما يقارب 10 نقاط، وقد تزامن هذا الانتعاش مع تطبيق الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية تجلت في برامج النمو والإنعاش الاقتصادي إلى جانب تقديم تسهيلات وتحفيزات ضريبية والتي تضمنت إنجاز العديد من المشاريع وبالتالي توفير فرص عمل امتصت عدد كبير من العاطلين. والقارئ للنظرية الاقتصادية يدرك أن تطبيق الجزائر لهذه البرامج يدخل ضمن السياسة المالية التوسعية القائمة على تشجيع أو رفع الطلب الفعال حسب المنظور الكينزي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف أثرت أدوات السياسة المالية في سوق العمل؟ وهل يتطابق تأثيرها مع النظرية الاقتصادية أم لا؟

ومن أجل دراسة العلاقة المتشابكة بين مؤشرات سوق العمل(معدل البطالة) وأدوات السياسة المالية قمنا ببناء ثلاث نماذج قياسية تتضمن معدل البطالة (مؤشر سوق العمل) كمتغير تابع وأدوات السياسة المالية (إيرادات ونفقات) كمتغيرات مستقلة ولتحقيق الدراسة تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مدخل نظري لتحليل السلاسل الزمنية.

المبحث الثاني: اختبار أثر أدوات السياسة المالية في سوق العمل.

المبحث الأول: مدخل نظري لتحليل السلاسل الزمنية

إن دراسة تطور الظواهر الاقتصادية واتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها يعتبر من أهم العوامل المساعدة على نجاح السياسات والخطط الاقتصادية لأي دولة، ولتحليل ودراسة هذه الظواهر يتم استخدام ما يعرف بنماذج الاقتصاد القياسي مثل ....var. Vecm. Arch ، هذه الأخيرة التي تعتمد على دراسة وتحليل السلاسل الزمنية.

المطلب الأول: تعريف السلسلة الزمنية

هي مجموعة من القراءات أخذت لقيم ظاهرة ما في فترة زمنية محددة وعادة ما تكون فترات زمنية متساوية (يوم، ساعة، أسبوع، شهر أو سنة)، رياضيا يمكن أن نرمز لقيم سلسلة زمنية ب (x1 x2...xn) حيث هذه القيم مأخوذة عند الأزمنة التالية على الترتيب(t1t2....tn) أي أن متغيرات السلسة الزمنية هي دالة في الزمن وإذا رمزنا للظاهرة بالرمز (x) يكون : x=f(t) .

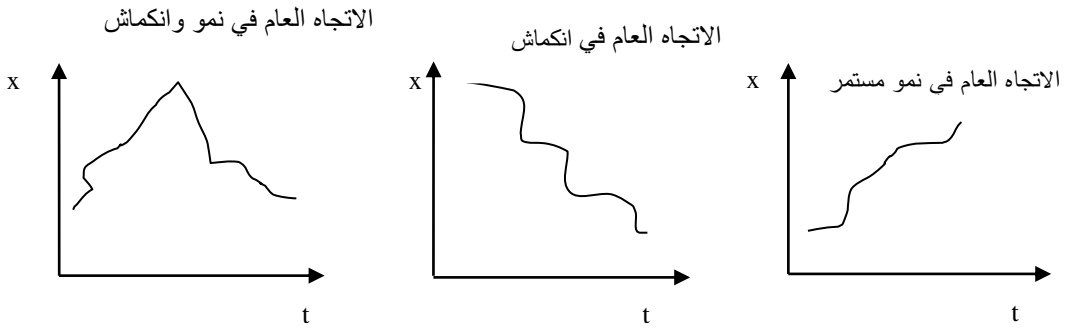
والهدف من دراسة السلاسل الزمنية لظاهرة ما هو تقدير أو التنبؤ بقيم هذه الظاهرة في المستقبل بالاعتماد على التطور التاريخي لها، إضافة إلى تحديد وفصل العوامل المؤثرة على السلسلة الزمنية وبالتالي الظاهرة محل الدراسة[1].

1- عناصر السلسة الزمنية: تحليل السلسلة الزمنية يظهر أربع عناصر أساسية هي:

1-1- الاتجاه العام: يشير إلى اتجاه السلسلة عبر الزمن وقد تأخذ الشكل الخطي أو الأسي وهنا نميز بعض الأشكال للسلسلة الزمنية:

[1]- عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمة، محمود محمد إبراهيم هندي، الإحصاء التطبيقي شركة العبيتات، الطبعة الأولى، الرياض ،2007، ص ص 191-192.

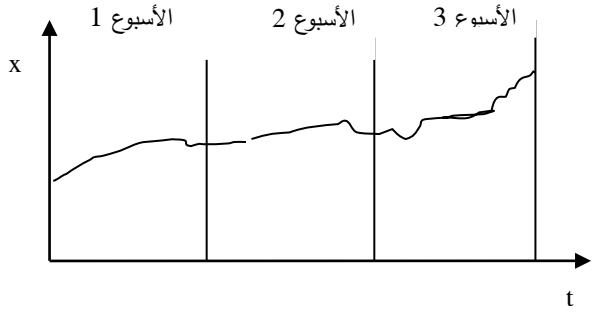
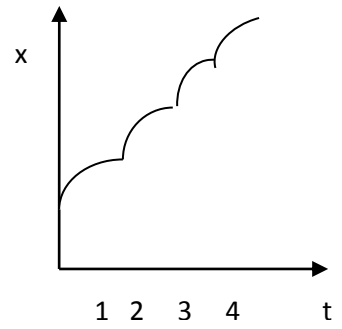
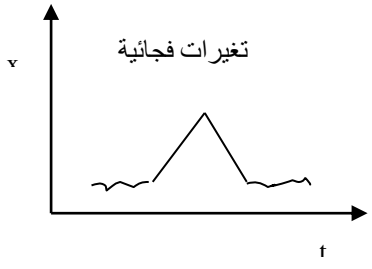
الشكل رقم (1-6): مركبة الاتجاه العام فى السلسلة الزمنية



المصدر: عبد الرحمن محمد سليمان أبوعمة، محمود محمد إبراهيم هندى، مرجع سبق ذكره، ص 195

2-1- مركبات السلسة الزمنية: الجدول الموالي يوضح مركبات السلسلة الزمنية:

جدول رقم (8-1): مركبات السلسلة الزمنية

مركبة السلسلة الزمنية	التمثيل البياني
التغيرات الموسمية: هي التغيرات المشاهدة خلال السنة بصفة موسمية أو دورية (شهرية، ثلاثية أسبوعية)	
التذبذبات الدورية: هي التغيرات التي تحدث على المدى الطويل عادة أكثر من سنة	
التذبذبات العشوائية: هي انحرافات أو تغيرات غير منتظمة تظهر فجأة بسبب أحداث عارضة (فجائية)	

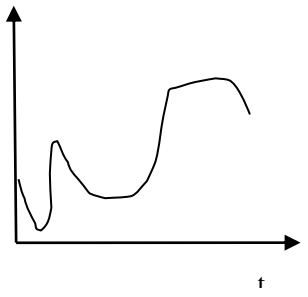
المصدر: بالاعتماد على عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمة، محمود محمد إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ص ص 196-197.

2- نماذج السلاسل الزمنية وطرق تقديرها[1]: إن تحديد أشكال السلاسل الزمنية وأنواعها يعتمد على عنصر الزمن، وهنا نميز نوعين من النماذج بناء على نوع العلاقة التي تكون بين المتغير المستقل والتابع، كما أن تقدير هذه النماذج إما يكون بالطريقة البيانية أو الطريقة التحليلية.

2-1- نماذج السلاسل الزمنية:

2-1-1- النموذج التجميعي: يكون فيه العرض البياني للسلسلة الزمنية متشابه عبر مختلف الفترات الزمنية، أي قيم الظاهرة تمثل مجموع قيم مركبات السلسلة الزمنية ونكتب:Yt=xt+st+ut

شكل رقم(2-6): النموذج التجميعي



حيث: Y_tقيمة الظاهرة المدروسة في الفترة
X_tقيمة مركبة الاتجاه العام في الفترة
U_tقيمة المركبة العشوائية في الفترة
S_t قيمة المركبة الموسمية في الفترة

مصدر: إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ونشير إلى أنه عند التمثيل البياني للنموذج فإن عناصر السلسلة تكون محصورة بين خطين متوازيين.

2-1-2- النموذج المضاعف: يكون شكل السلسة متزايدا على شكل تزايد متتالية هندسية.

2-2- طرق تحديد نماذج السلاسل الزمنية: لتحديد النماذج السابقة نتبع إحدى الطرق التالية:

2-2-1- الطريقة البيانية: وذلك بتمثيل بيانات السلسلة في منحنى بياني وهنا نميز حالتين:

عندما تكون تذبذبات السلسلة ثابتة: نموذج تجميعي

عندما تكون تذبذبات السلسلة غير ثابتة: نموذج مضاعف

2-2-2- الطريقة التحليلية: وهناك عدة طرق منها:

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، الإحصاء الوصفي والحيوي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2011، ص ص 170-172.

1-2-2-2- طريقة الوسط السنوي: تستعمل في حالة تقسيم السنة إلى عدة فترات (أشهر، ثلاثيات سداسيات..) وتتم وفق خطوتين:

الأولى: حساب الوسط الحسابي السنوي لكل سنة

الثانية: حساب الفرق بين قيم أجزاء السنة والوسط السنوي وهنا نصادف حالتين:

- عندما تكون الفروق تشكل متتالية حسابية: نموذج تجميعي
- عندما تكون الفروق تشكل متتالية هندسية: نموذج مضاعف

2-2-2-2-طريقة الانحراف المعياري: تتضمن خطوتين

الأولى: تحديد الانحراف المعياري لكل سنة

الثانية: مقارنة الانحرافات المعيارية وفيها نصادق حالتين:

- إذا كانت الانحرافات متساوية ثابتة أو متقاربة: نموذج تجميعي.
- إذا كانت الانحرافات متباينة أو متباعدة: نموذج مضاعف.

3- تقدير مركبة الاتجاه العام: يعتبر الاتجاه العام أحد أهم عناصر أو مكونات السلسلة الزمنية لأنه في كثير من الأحيان يعتمد كعنصر وحيد في بناء التوقعات أو في عملية التنبؤ[1]. ويمكن تقدير مركبة الاتجاه العام بإحدى الطرق التالية:

1-3- التمهيد باليد[2]: فيها يتم الحصول على خط مستقيم أو منحنى من خلال المنحنى التاريخي للظاهرة، وتعتبر هذه الطريقة غير دقيقة لأنها تعتمد على تقدير شخصي في التمهيد بخط الاتجاه العام وهذا يختلف من شخص لأخر.

[1]- عبد الحميد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية والإدارية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج spss الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع ،2009، ص 257.

[2]- عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمة، محمود محمد إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

2-3- قياس أثر الاتجاه العام في حالة الاتجاهات الخطية: وهي الحالة التي يكون فيها اتجاه المعطيات خطي وتمتاز بجودتها ودقتها، وهناك طريقتين يمكن استخدامهما لهذا الغرض:[1]

1-2-3- طريقة المتوسطات النصفية: وتتم بتقسيم معطيات السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين في عدد السنوات، وفي حالة يكون عدد فردي يتم حذف السنة التي تقع في الوسط ومساواتها للصفر، ثم نحسب متوسط كل قسم ونضع قيمة كل متوسط أمام منتصف فترة كل قسم ثم نصل بينهما بخط مستقيم ليمثل خط الاتجاه العام.

2-2-3-طريقة المربعات الصغرى: تقوم هذه الطريقة على تقليل مجموع مربعات انحرافات القيم الحقيقية Yعن القيم التقديرية$\hat{Y}$، ويتم تمثيل خط الاتجاه العام بخط مستقيم ذو المعادلة:

$$Y = \alpha x + \beta$$

بحيث: Yقيمة الاتجاه العام للظاهرة

Xالزمن (الفترة الزمنية)

αβ مقداران ثابتان بحيث:

$$\alpha = \frac{\frac{\sum x_i y_i}{n} - \bar{x}\bar{y}}{\frac{\sum x_i^2}{n} - (\frac{\sum x_i}{n})^2} \qquad ، \beta = \bar{y} - \beta\bar{x}$$

3-3- قياس الاتجاه العام في حالة الاتجاهات غير الخطية [2]: وهي تستخدم غالبا مع الظواهر الاقتصادية التي تتصف بالتغير على الأمد الطويل، ومن أهم الطرق معادلات الاتجاه التربيعي وصيغتها: $y = \alpha + \beta x + cx^2$

حيث أن:$x=t-\bar{t}$ نحصل على $y = \alpha + \beta(t-\bar{t}) + c(t-\bar{t})^2$

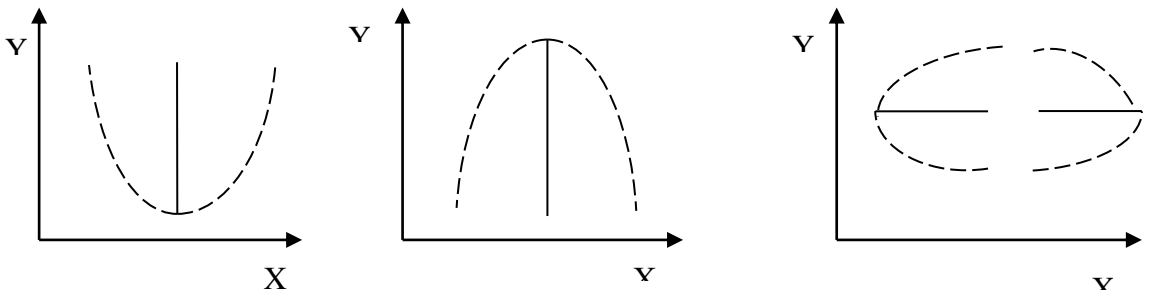
[1]- عبد الحميد عبد الحميد البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 261- 218.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 265-266.

حيث: $\alpha = \frac{(\sum y)(\sum x^4)-(\sum x^2 y)(\sum x^2)}{n\sum x^4-(\sum x^2)^2}\ \beta = \frac{\sum xy}{\sum x^2}\ c = \frac{n\sum x^2 y-(\sum x^2)(\sum y)}{n\sum x^4-(\sum x^2)^2}$

وتأخذ منحنيات معادلات الاتجاه التربيعي الأشكال التالية:

شكل رقم (6-3): منحنيات معادلات الاتجاه التربيعي



المصدر: عبد الحميد عبد الحميد البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص266.

4-3- طريقة المتوسطات المتحركة[1]: وهي من أبسط الطرق المستخدمة حيث يتم الحصول على هذه المتوسطات المتحركة باستبدال مجموعة من قيم السلسلة الأصلية بقيمة واحدة (وسط حسابي أو وسيط)، وتسمى مجموعة هذه القيم بفترة الوسط المتحرك وتتم وفق الشروط التالية:

- انتظام تغيير السلسلة الزمنية.
- تناوب فترة الوسط المتحرك مع دورية المركبات.
- خطية الاتجاه العام للظاهرة المدروسة.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

إن دراسة أي سلسلة يستلزم معرفة إذا كان لها اتجاه عام أم لا وهنا نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية (مستقرة وغير مستقرة)، نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا تغيرت مستوياتها مع الزمن دون تغيير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فالمستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء الزيادة أو النقصان[1]، وبالتالي لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نستخدم إحدى طرق تقدير مركبة الاتجاه العام التي سبق وتطرقنا لها، ومن أجل اختبار استقرارية سلسلة زمنية ما هناك عدة طرق أهمها دالة الارتباط الذاتي للعينة واختبار الجذر الوحدوي.

1- دالة الارتباط الذاتي[2]: توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، ومن الناحية العلمية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، حيث تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة (K) كما يلي:

$$t = 1,2,3,\dots\dots\dots\dots\dots T \qquad \bar{p}(\mathrm{k}) = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(y_t-\bar{y})(y_t-k\bar{y})}{\sum_{t=1}^{T}(y_t-\bar{y})^2}$$

حيث: **T: حجم العينة، K طول الفجوة الزمنية،** $+1 > p(k) > -1$

نقول عن سلسلة أنها مستقرة إذا كان $p(k) = 0$ أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر، أي في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع (k) ، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة فإنه يجب تحويلها إلى سلسلة مستقرة باستعمال w_t حيث :

$$w_t = \Delta y_t = y_t - y_{t-1} \qquad ، \qquad t=1,2,3\dots\dots\dots\dots T$$

بعد استعمال الفروقات للسلسلة نتأكد من عدم وجود شكل عدم الاستقرار أما إذا بقيت w_t غير مستقرة نواصل حساب بالفروقات على الشكل:

$$w_t = \Delta^2 y_t \quad ، \quad t=1,2,3\dots\dots\dots\dots\dots T$$

ومنه يمكن أن نطبق عامل الفروقات مرة واحدة على السلسلة المشتقة:

---

[1]- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص200.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 203-205.

$$w_t = \Delta^{\alpha} y_t t = \alpha + 1, \alpha + 2 \dots \dots \dots \dots T$$

لكن عند تحديد دوال الارتباط لسلسلة زمنية يجب تحديد $p(k)$ التي تكون معنويا تختلف عن الصفر

بمعنى اختبار الفرضيتين: $H_0: p(k) = 0$ ، $H_1: p(k) \neq 0$

إذ نستطيع استعمال معامل الارتباط الذي يرتكز على إحصائية ستيودنت، وبالتالي من أجل $T \geq 30$ فإن المعامل p(k) ينتهي تقريبا إلى القانون الطبيعي ذي المتوسط المعدوم وانحراف $1/\sqrt{T}$ ومنه

يعطي مجال الثقة للمعامل p(k) ب: $p(k) = 0 \pm \frac{t\alpha/2}{\sqrt{T}}$

إذا كان $\hat{p}(k)$ المحسوب خارج هذا المجال فهو يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية α.

وفي حالة ما إذا كانت بيانات السلسلة مستقرة فإن معاملات الارتباط غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي ومتوسط حسابي 0 وتباينه 1/T، وبالتالي فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي $\pm 1{,}96\sqrt{\frac{1}{T}}$ وبالتالي: إذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض H_0 ويكون p(k) يختلف عن (0).

بعدها نجري اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية (BOX-PIERCE)، التي تتوزع توزيع x^2 بدرجة حرية K ونسبة معنوية α، وبالتالي إذا كان:

- $\varphi > x_{\alpha}^2(k)$ نرفض فرضية العدم (بأن كل معاملات الارتباط مساوية للصفر) سلسلة غير مستقرة.
- $\varphi < x_{\alpha}^2(k)$ نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم للسلسلة المستقرة (ساكنة).

2- اختبار الجدر الوحدوي: لقد أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار الاستقرار من المسلمات في الدراسات التطبيقية، ولفحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها فإن ذلك يتطلب اختبار جدر الوحدة، ويعتبر اختبار ديكي فولر الموسع

من أشهر هذه الاختبارات[1]. وهناك عدة اختبارات لإثبات وجود جدر الوحدة من عدمه وبالتالي مدى استقرار الدالة أو السلسلة الزمنية وهنا نتطرق إلى اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع واختبار pp.

2-1- اختبار لديكي فولر: إجراء الاختبار يعتمد على ثلاث عناصر هي: صيغة النموذج وحجم العينة ومستوى المعنوية ولإجراء هذا الاختبار نستخدم ثلاث صيغ:

- الصيغة الأولى: لا تتضمن حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني: $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$
- الصيغة الثانية: تتضمن حد ثابت: $\Delta y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$
- صيغة الثالثة: تتضمن ثابت واتجاه زمني: $\Delta y_t = \alpha + \alpha_1 T + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$

في الخطوة الموالية نقوم بإظهار كيف يتم إجراء اختبار DF وهذا باستخدام الصيغة الأولى وذلك وفق الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: حساب τ باستخدام $r = \frac{\hat{\lambda}-0}{\hat{\lambda}}$ أو $\tau^* = \frac{\hat{}-1}{\hat{p}}$

حيث: $S_{\hat{\lambda}}$ و $S_{\hat{p}}$ هي الأخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة

- الخطوة الثانية : نقارن r^* المحسوبة مع قيم τ الجدولية (في جداول أعدها ديكي فولر وهذا عند مستوى معنوية(1% ،5%،10%) وحجم عينة n.

- الخطوة الثالثة : إذا كانت $\tau < r^*$ (الجدولية) نرفض فرض العدم λ=0 ونقبل الفرض البديل λ<0 وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.

إذا كانت $\tau > r^*$ (الجدولية) نقبل فرض العدم λ=0 وبالتالي السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة.

[1]- شفيق عريش، عثمان نقار، روبي شفيق إسماعيل، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33 العدد(5) 2011، ص83.

2-2- اختبار ديكي فولر الموسع: إن اختبار DF لا يصلح إذا وجدت مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط السلسلي وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، ولهذا نلجأ إلى استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF الذي يعتمد على نفس العناصر الثلاثة السابقة في حالة اختبار DF، كما يتضمن ثلاث صيغ يمكن استخدامها هي:

- **الصيغة الأولى:** لا تضمن لا حد ثابت ولا اتجاه زمني:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum_1^k {}_1\Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

الفروض في هذه الصيغة هي:

فرض العدم $\lambda=0$ أو $p=1$

الفرض البديل $\lambda<0$ أو $p<1$

ويتم إدراج عدد من الفروض ذات الفجوات الزمنية k في الصيغة السابقة حتى تختفي مشكلة الارتباط السلسلي معبرا عنها بإحصائية DW، وعلى سبيل المثال إذا لوحظ أن هذه المشكلة تختفي بعد إدراج ثلاث فروق فإن هذه الفروق تتمثل في:

$$\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$$
$$\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$$
$$\Delta y_{t-3} = y_{t-3} - y_{t-4}$$

بعد تقدير الصيغ السابقة يتم حساب تاو ديكي فولر الموسع باستخدام الصيغة: $\tau^* = \frac{\hat{\lambda}}{s_{\hat{\lambda}}}$ ثم يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية.

- **الصيغة الثانية:** تحتوي على حد ثابت $\Delta y_t = \alpha + y_{t-1} + \sum_1^k {}_1\Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$ وفروض هذه الصيغة:

فرض العدم: $H_0: \lambda = 0$ و $p = 1, \alpha \neq 0$.

الفرض البديل: $H_1: \lambda < 0$ و $p < 1, \alpha \neq 0$

ثم يتم حساب تاو ديكي فولر الموسع $\hat{\tau}_{\lambda}^{*}$ باستخدام الصيغة السابقة وحساب تاو للمعلمة الناقلة $\hat{\tau}_{\alpha}^{*}$ باستخدام الصيغة: $\hat{\tau}_{\alpha}^{*} = \frac{\hat{\alpha}}{s_{\hat{\alpha}}}$ ، ثم مقارنة القيم الحرجة ل (λ، α) في الجدول مع القيم الحرجة ل (λ،α) المحسوبة.

- **الصيغة الثالثة:** تتضمن حد ثابت واتجاه زمني وتكون في الشكل:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \sum_{1}^{k} p_1 \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتتمثل الفروض المختبرة في:

فروض العدم: $H_0: \lambda = 0$ و $p = 1, \alpha \neq 0, \beta = 0$

الفروض البديلة: $H_1: \lambda < 0$ و $p < 1, \alpha \neq 0, \beta \neq 0$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة تاو للمعلمات بالشكل التالي:

$$\hat{\tau}_{\lambda}^{*} = \frac{\hat{\lambda}}{s_{\hat{\lambda}}} \tau_{\alpha}^{*} = \frac{\hat{\alpha}}{s_{\hat{\alpha}}} \tau_{\beta}^{*} = \frac{\hat{\beta}}{s_{\hat{\beta}}}$$

3-2- اختبار فيليبس وبيرون (Philips and Perron)[1]: يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، وقد اعتمد Philips and Perron على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADFوDF، ويجري هذا الاختبار وفق أربعة مراحل هي:

- تقدير النماذج الأساسية لاختبار ديكي فولر بواسطة OLS مع حساب الإحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum \hat{\varepsilon}_t^{\,2}$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح s_l^2 المسمى التباين طويل المدى. حيث:

[1] – شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 212.

$$s_l^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1-\frac{i}{l+1})\frac{1}{T}\sum_{t=i+l}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون:

$$t_{\hat{\emptyset}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\emptyset}-1}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$$

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_l^2}$، والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون$\hat{\varepsilon}_t$ تشويش أبيض هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون(Mackinnon).

3- التكامل المشترك:

3-1- مفهوم التكامل المشترك[1]: يعرف بأنه تصاحب سلسلتين زمنيتين y_tوx_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن وهذا يعني أيضا أن بيانات السلسلة الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة لكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

نقول عن سلسلة زمنية (Y)أنها متكاملة من الرتبة [0] إذا كان y_t مستقر في صورته الأصلية أي قبل إجراء أي تغييرات أو تعديلات، وإذا كان المتغير y_t غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ يقال أنه متكامل من الدرجة الأولى$y_t \sim I(1)$، وإذا أصبحت السلسلة الزمنية مستقرة بعد n من الفروق نقول أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة n $y_t \sim I(n)$. ومن الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية منها:

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص ص 996-670.

- إذا كان هناك متغيرين X_t , Y_t وكانت رتبة تكامل كل منهما $y_t \sim I(1)$ ، $y_t \sim I(0)$ فإن السلسلة Z التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الدرجة (1)أي:

$$Z_t = (y_t + x_t) \sim I(1)$$

- لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها أي:

$Z_t = (\alpha + \beta X_t) \sim I(n)$ ، ثابتان β و α ، $X_t \sim I(n)$

- عند طرح سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة نحصل على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة:

$$y_t \sim I(n), X_t \sim I(n) \Rightarrow \alpha \text{ثابت} \Rightarrow Z_t = (y_t + \alpha X_t) \sim I(n)$$

- إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين Y_t و X_t وكانا متكاملين من الرتبة الأولى نحصل على بواقي متكاملة من نفس الرتبة الأولى، وهذا يعني أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك:

$$y_t \sim I(1), x_t \sim I(1), y_t = a + bx_t + u_t \Rightarrow u_t \sim I(1)$$

2-3- اختبار التكامل المشترك: إن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة، لذلك يكون هذا الاختبار الخطوة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات من خلال اختبار جدر الوحدة وبعد معرفة الرتبة يتم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بواسطة اختبار التكامل المشترك[1]، وهناك العديد من اختبارات التكامل المشترك منها:

3-2-1-اختبار انجل – جرانجر[EG][2]: لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل:

$$y_t = a + bx_t + u_t$$

[1]- نبيل مهدي الجنائي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011، للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة الثامنة، العدد 22، ص 64.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 672-673.

$$y_t = a + b_1 T + b_2 x_t + u_t$$

- نحصل على البواقي:

$$u_t = y_t - a - bx_t$$
$$u_t = y_t - a - b_1 T - b_2 x_t$$

- نقوم باختبار مدى سكون سلسلة Ut بتقدير إحدى الصيغ التالية:

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \varepsilon t$$
$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \sum p_{t-j} \Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

ثم نحدد τ^* المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جداول أعدها انجل جرانجر لذلك إذا كانت τالمحسوبة > من القيمة الحرجة نرفض فرض العدم وبالتالي تكون Ut ساكنة، وبيانات سلسلتي y_tوx_t تتصف بخاصية التكامل المشترك وبالتالي الانحدار المقدر لا يكون زائفا والعكس في حالة τالمحسوبة < من القيمة الحرجة.

3-2-2-اختبار التكامل لدربن واتسون: نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب إحصائية دبرن واتسون المصاحبة للانحدار الأصلي بين y_tوx_t تسمى d المحسوبة.

- نبحث عن d الجدولية ثم نختبر فرض العدم d=0.

- إذا كانت d الجدولية أقل من d المحسوبة نرفض فرض العدم => يوجد تكامل مشترك => انحدار غير زائف.

3-2-3- اختبار Johannsen and juselius (J-J)[1]: يعد من أهم اختبارات التكامل المشترك في حالة وجود أكثر من متغيرين في النموذج، ويستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة (FIML) والتي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، ولبيان هذا الاختبار يتم كتابة معادلة ديكي فولر الموسع على الشكل التالي (في شكل نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

[1]- نبيل مهدي الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \tau_i \Delta y_{t-i} + \prod y_{t-p} + u_t$ حيث: i=1…..p-1

$\prod$ مصفوفة المعاملات والتي تمثل آثار المتغيرات طويلة الأجل(n×n)، ورتبة هذه المصفوفة يرمز لها بالرمز r وتحدد r عدد متجهات التكامل المشترك، وفي حالة r<n>0 فإن المصفوفة تتكون من مصفوفتين هما α و β أي $\prod=\alpha.\beta$، وتمثل β مصفوفة متجهات التكامل المشترك (n×r) وتقيس العلاقة بين متغيرات المتجهة في الأجل الطويل التي تفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى(1)I ولهذا السبب يتم استخدام الفروق الأولى لهذه المتغيرات في نموذج (VAR) بينما تمثل β مقدرة المصفوفة المدورة المناظرة للمصفوفة (n×r)، وتمثل α مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ(n×r) وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وبتقدير نموذج (VCEM) يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أم لا، وإيجاد عدد متجهات التكامل المشترك المعنوية إحصائيا باستخدام اختبارين لنسبة المكان اختبار أثر يرمز له (λtrace) واختبار القيم الذاتية العظمى يرمز (λMax) وفق الصيغة التالية:

$$\lambda_{Maw}(r, r+1) = -T\,Ln(1-\hat{\lambda}_i) \quad , \quad \lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} Ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

و تشير $\hat{\lambda}_i$ إلى القيم الذاتية العظمى المقدرة من $\prod$

إن فرضية العدم للاختبار الأول:$H_0 : r \leq n$ تعني أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي (r) مقابل الفرضية البديلة، أما فرضية العدم للاختبار الثاني فتعني أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r) مقابل الفرضية البديلة (r=r+1).

وتختبر فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بمقارنة القيم المحسوبة للاختبار مع القيم الجدولية المناظرة الواردة في جدول Johannsen and juselius عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية يتم فرض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن

هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الأجل) ومعرفة عدد متجهات هذا التكامل.

المطلب الثالث: اختبار السببية ودوال الاستجابة الدفعية

1- اختبار السببية لـ Granger1969: تتميز الظواهر الاقتصادية بارتباط المتغيرات المميزة لها إلا أن هذا الارتباط لا يشير دائما إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات بقدر ما تشير إلى ارتباط أو اقتران المتغيرات زمانا ومكانا، وبالتالي يصعب استخدام تقلب المتغيرات في تفسير ما يحدث بالمتغيرات المرتبطة معها، لذا فإن عدم التعرف الصحيح على العلاقة السببية وتشخيصها يعد مصدرا للخطأ[1]. وللتعرف على وجود علاقة سببية من عدمها بين متغيرات الدراسة نستخدم اختبار جرانجر للتأكد من وجود علاقة مرتدة أو متبادلة بين متغيرين وذلك باستخدام السلاسل الزمنية.

وبالتالي إذا كانت لدنيا سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن (t) وكانت السلسلة (y) تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة [X]، في هذه الحالة نقول أن المتغير [Y] يسبب المتغير [X]، أي نقول عن متغير أنه يسبب متغير آخر إذا كان يحتوي على معلومات تساعد في تحسين التوقع بالنسبة للمتغير الأخر.[2]

لكن من المشاكل التي تواجه هذا التحليل هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد تفسيرها وقياسها، إضافة إلى ذلك يتم إدراج قيم المتغير التفسيري الأخر لعدد من الفجوات الزمنية

[1]- شفيق عريش، عثمان نقار، روبي شفيق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 879.

كمتغيرات تفسيرية أيضا وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن[1].

ولإجراء اختبار جرانجر يتطلب تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين X و Y وذلك بتقدير المعادلتين التاليتين [2]:

$$(1) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} c_i s_{t-i} + u_{1t}$$

$$(2) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad s_t = H_0 + \sum_{i=1}^{p_2} k_i s_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_3} m_i y_{t-i} + u_{2t}$$

حيث: p, p_1, p_2, p_3 : تمثل الفجوات الزمنية للمتغيرات والتي قد تكون مختلفة أو متساوية.

u_{1t}، u_{2t}: تمثل بواقي النموذجين .

S,Y: المتغيرات المدروسة.

t : الزمن

وقبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة لنموذج (VAR) p، وذلك لأنه بعدد أقل من p يؤدي إلى خطأ في التوصيف وبعدد أكبر من p يؤدي إلى عدم استغلال كامل معلومات السلسلة الزمني كما ينقص من درجات الحرية، ويتطلب اختبار جرانجر استخدام المتغيرات بصفتها المستقرة لأن غياب هذه الأخيرة قد يجعل الانحدار المقدر زائفا فارتفاع قيمة معامل التحديد R_2 والمعنوية الإحصائية قد يقترن بارتباط ذاتي متسلسل حيث تؤثر ظروف معينة على المتغيرات جميعها لتجعلها تتغير باتجاه واحد مع انعدام العلاقة الحقيقية فيما بينها، ولتطبيق اختبار جرانجر نتبع الخطوات التالية [3]:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 82.

[2]- المرجع نفسه، ص 879.

[3] - بالاعتماد على: - عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 880.

- شفيق عريش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

أولا: تقدير الصيغة المقيدة والمتمثلة في المعادلة: $y_i = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i y_{t-1} + w_{it}$

والتي تفترض أن: $\sum_{i=1}^{p} c_i = 0$ أي أن المتغير [S] لا يؤثر في المتغير [Y]

ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي المقدرة: $EM = \sum \hat{\varepsilon}_{it}^2$

ثانيا: يتم تقدير المعادلة 1 لنحصل على مجموع مربعات البواقي: $E_i = \sum u_{it}^2$

ثالثا: نختبر فرض العدم $\sum c_i = 0$ في مواجهة الفرض البديل $\sum c_i \neq 0$ وهذا باستخدام اختبار فيشر F حيث : $F^* = \frac{(EM-Ei)/p_2}{E_i/(n-k)}$

حيث: p_2 : عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري

n : حجم العينة

K : عدد المعلمات المقدرة في الصيغة غير المقيدة

n-k : درجات الحرية للصيغة غير المقيدة

بعدها يتم الحصول على [F] الجدولية عند مستوى معنوية معين 1%أو 5% ودرجات حرية [p] للبسط و n-k للمقام حيث إذا كانت:

- *F(المحسوبة)> F(الجدولية): نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي [S]بسبب [Y](يوجد تأثير معنوي لـ S على Y).
- *F(المحسوبة)< F(الجدولية): نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي [S]لا يسبب [Y].

رابعا: نقوم بنفس الخطوات من أجل المعادلة رقم2 وبالتالي عند اختبار جرانجر نكون أمام أربع حالات:

S يسبب Yو Y لا يسبب S　　S يسبب Yو Y يسبب S

S لا يسبب Yو Y يسبب S　　S لا يسبب Yو Y لا يسبب S.

2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة[1]: إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام وبأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\varphi}_1^0 \\ \hat{\varphi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varphi}_{11}^1 & \hat{\varphi}_{11}^2 \\ \hat{\varphi}_{21}^1 & \hat{\varphi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في $\hat{\varepsilon}_1$ خلال فترة معينة له نتيجة على y_{1t-1} و y_{1t} ثم على y_{2t-1} ، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على $\hat{\varepsilon}_{1t}$ تساوي 1 فإن أثرها يكون كالأتي :

في الفترة t: $\begin{pmatrix} \Delta y_{1t} \\ \Delta y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$

في الفترة t+1: $\begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta y_{1t+1} \\ \Delta y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\varphi}_{11}^1 & \hat{\varphi}_{11}^2 \\ \hat{\varphi}_{21}^1 & \hat{\varphi}_{21}^2 \end{pmatrix}$

في الفترة t+2: $\begin{pmatrix} \hat{\varphi}_{11}^1 & \hat{\varphi}_{11}^2 \\ \hat{\varphi}_{21}^1 & \hat{\varphi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta y_{1t+1} \\ \Delta y_{2t+1} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta y_{1t+1} \\ \Delta y_{2t+1} \end{pmatrix} =$

تشكل القيم المحسوبة دالة الاستجابة وتتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة بحيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية إثر حدوث صدمة في الأخطاء، وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلي باقي متغيرات النظام في كل وقت، في هذه الحالة نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة لأن الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين ε_{1t} و ε_{2t} فإن الصدمة على ε_{1t} حتما ستكون متبوعة بصدمة على ε_{2t}، وفي هذه الحالة معامل الارتباط يؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي ε_{1t} و ε_{2t} ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية .

[1]- شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 281-282.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمته على متغير ما قد تعالج بالبحث عن تمثيل الأخطاء بصفة شاقولية (مستقلة فيما بينها) لنعتبر تقسيم ∑: ∑= pp

حيث P تمثل مصفوفة مثلثيه في الأعلى مع عناصرها القطرية موجبة ويمكن كتابة الصيغة VMA على الشكل التالي: $y_t = u + \sum c_i p p^{-1} \varepsilon_{t-i} = u + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i}$

حيث: $V_t = p^{-1}\varepsilon_t$ ، $M_i = c_i p$

من السهل التأكد من أن للأخطاء V_t مصفوفة تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية، أعمدة M_i تمثل استجابة النظام بالنسبة لصدمة مستقلة وطبيعية على خطأ متغير ما بعد فترة زمنية t.

3-نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VARونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، بحيث يعالج جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، ويمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة p ويسمى متجه انحدار ذاتي بارتداد زمني قدره p بالصيغة التالية:

$$Y_t=c+A_1Y_{t-1}+A_2Y_{t-2}+\ldots+A_pY_{t-p}+e_t$$

C: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (k*1)

A_i: مصفوفة ذات أبعاد (k*k) لكل i=1,2,.....p

e_t : متجه أبعاده (k*1) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر، ومصفوفة تغاير أبعادها (n*n).[1]

[1]– صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (var)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (14)، 2008، ص21.

أما **نموذج متجه تصحيح الخطأ** فيعتبر حالة خاصة من نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه بحيث تكون متغيراته متكاملة من الدرجة الأولى.

ويستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ للتأكد من شكل العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية[1].

وبافتراض متغيرين x_t و y_t متكاملين من الدرجة واحد فإنه يمكن كتابة نموذج متجه تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta Y_t=\alpha_{10}+\alpha_{11}(Y_{t-1}-\beta_0-\beta_1 X_{t-1})+V_t^y$$

$$\Delta X_t=\alpha_{20}+\alpha_{21}(Y_{t-1}-\beta_0-\beta_1 X_{t-1})+V_t^y$$

بحيث α_{10} و α_{20} يمثلا معامل تصحيح الخطأ في المعادلتين، ونشي هنا إلى انه يتم تقدير المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى

بعد التطرق إلى الخطوات المتبعة في بناء نموذج قياسي بداية من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة إلى تحديد نوع النموذج المستخدم ، نقوم في الخطوة الموالية بتطبيق الاختبارات السابقة على السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة.

[1]- وسام حسين علي، أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، 2013 ص84.

المبحث الثاني: اختبار أثر أدوات السياسة المالية في سوق العمل

تهدف الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة المالية من إيرادات ونفقات في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وهذا باستخدام نماذج قياسية تعتمد على بيانات سنوية لهذه الفترة بحيث تكون معدلات البطالة متغيرا تابعا والنفقات العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية والجباية البترولية متغيرات مستقلة، ونشير إلى أن الإحصائيات المستخدمة مستمدة من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء والتقارير السنوية لبنك الجزائر، وقد تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية Eviews.7 في إجراء الاختبارات.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

1- متغيرات الدراسة: نشير هنا إلى أنه قد تم استخدام لوغاريتم متغيرات الدراسة وهذا بهدف تمهيد البيانات وجعل العلاقة بين المتغيرات خطية، والجدول الموالي يلخص قيم المتغيرات المستخدمة :

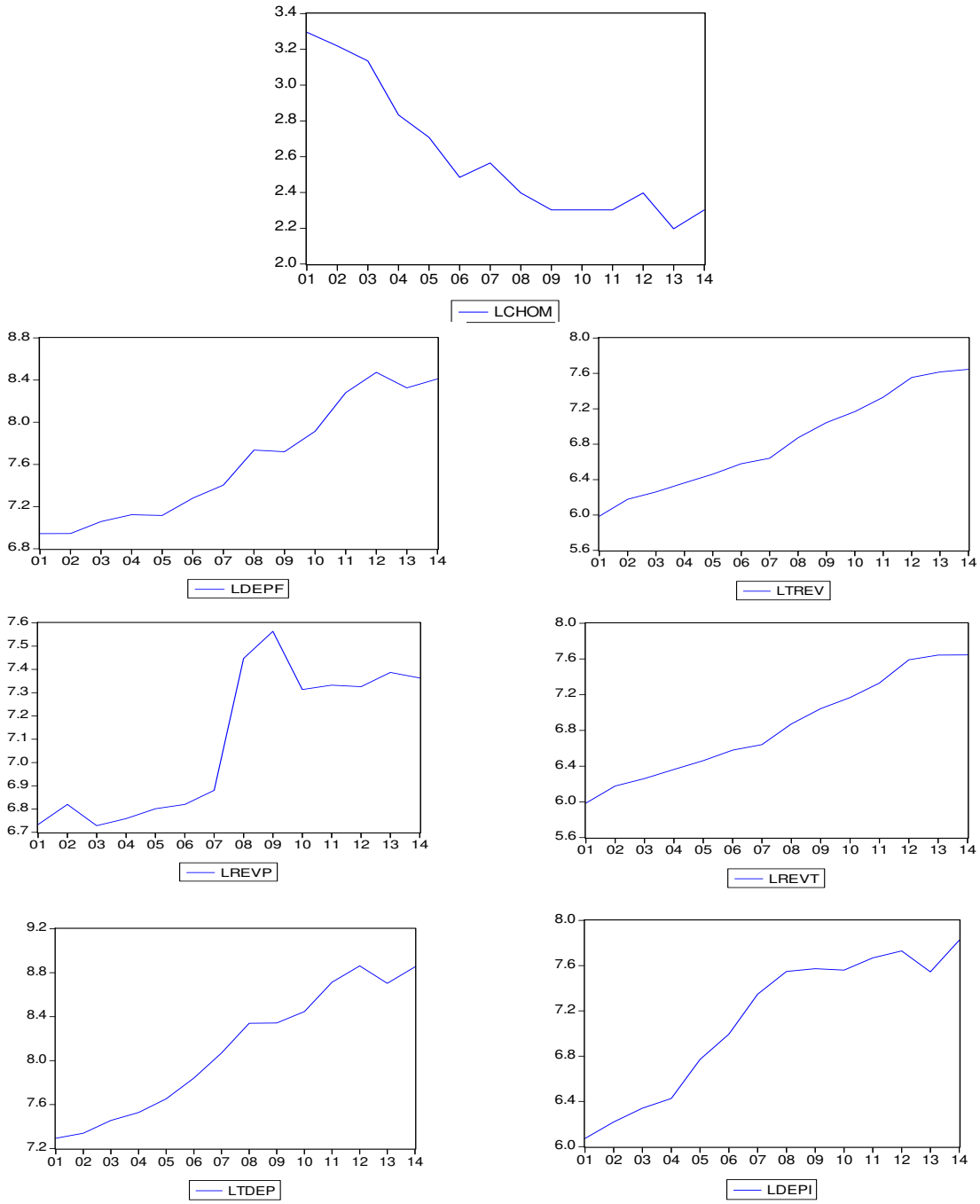
جدول رقم (9-1): لوغاريتم متغيرات الدراسة

	معدل البطالة	الإنفاق العام	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الإيرادات الضريبية
الرمز السنة	LCHOM	LTDEP	LDEPF	LDEPI	LTREV	LREVP	LREVT
2001	3.2958	7.2936	6.9440	6.0730	5.9864	6.7334	5.9864
2002	3.2188	7.3395	6.9450	6.2186	6.1779	6.8200	6.1779
2003	3.1354	7.4558	7.0587	6.3403	6.2614	6.7286	6.2614
2004	2.8332	7.5277	7.1236	6.4264	6.3630	6.7592	6.3630
2005	2.7080	7.6520	7.1163	6.7707	6.4614	6.8012	6.4614
2006	2.4849	7.8410	7.2806	6.9948	6.5792	6.8200	6.5792
2007	2.5649	8.0690	7.4036	7.3472	6.6411	6.8803	6.6411
2008	2.3978	8.3399	7.7363	7.5485	6.8721	7.4471	6.8721
2009	2.3025	8.3426	7.7209	7.5725	7.0440	7.5637	7.0440
2010	2.3025	8.4461	7.9142	7.5606	7.1678	7.3138	7.1685
2011	2.3025	8.7135	8.2802	7.6685	7.3310	7.3323	7.3310
2012	2.3978	8.8619	8.4726	7.7297	7.5538	7.3258	7.5898
2013	2.1972	8.7035	8.3262	7.5453	7.6162	7.3870	7.6430
2014	2.3025	8.8529	8.4104	7.8244	7.6453	7.3632	7.6453

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على **برنامج EVIEWS.7**

2- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة: لقد تم الاعتماد على برنامج EVIEWS.7 لإجراء التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، الأشكال كانت كالتالي:

شكل رقم (1-7): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق و **eviews 7**

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

إن استقرارية أو عدم استقرارية البيانات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية وفي إيجاد النموذج الرياضي المناسب، ولدراسة استقرارية بيانات الدراسة نعتمد على اختباري ADF و PP وهذا على النحو الثاني:

1- إختبار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى: النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-9): نتائج اختار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى

المتغير	النموذج	اختبارADF		اختبارPP			مستوى الثقة
		القيمة المحسوبة	P	القيمة المحسوبة	p	القيمة الجدولية	
LCHOM	حد ثابت	2.1028-	0.2463	1.6342-	0.4403	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	0.4977-	0.9671	0.5894-	0.9615	3.7911-	
	بدون	2.5167-	0.0161	2.9147-	0.0069	1.9684-	
LDEPF	حد ثابت	0.2502-	0.9103	0.1260-	0.9283	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	2.5035-	0.3212	1.8937-	0.6047	3.7911-	
	بدون	3.1309	0.9983	5.3590	1.0000	1.9684-	
LTDEP	حد ثابت	0.8369-	0.7783	1.3072-	0.5951	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	2.8511-	0.2073	1.5015-	0.6493	3.7911-	
	بدون	3.9793	0.9997	6.9373	1.0000	1.9684-	
LDEPI	حد ثابت	1.9447-	0.3047	1.9625-	0.2976	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	-1.1086	0.8893	1.1086-	0.8893	3.7911-	
	بدون	3.2973	0.9988	3.0318	0.9979	1.9684-	
LTREV	حد ثابت	1.3216-	0.5884	1.1694-	0.6557	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	2.4821-	0.3295	2.0566-	0.5232	3.7911-	
	بدون	1.1218	0.9228	5.6087	1.0000	1.9684-	
LREVP	حد ثابت	-1.3216	0.5884	1.2828-	0.6062	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	-2.4821	0.3295	1.9423-	0.5802	3.7911-	
	بدون	1.1218	0.9228	2.0997	0.9865	1.9684-	
LREVT	حد ثابت	-0.5251	0.8584	0.5326-	0.8568	3.0988-	5 %
	حد ثابت واتجاه عام	-1.8499	0.6264	1.8617-	0.6205	3.7911-	
	بدون	6.5114	1.0000	8.6689	1.000	1.9684-	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

من الجدول نلاحظ أن القيم المطلقة لاختبار ADFوPP المحسوبة أصغر من القيم المطلقة لقيم Mackinnon النظرية عند مستوى الدلالة 5%، أي لا نستطيع رفض فرضية العدم وبالتالي نقبل

وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وهذا يعني أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى، وبهذا ننتقل إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول: النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-9): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغير	النموذج	اختبارADF		اختبارPP			مستوى الثقة
		القيمة المحسوبة	P	القيمة المحسوبة	P	القيمة الجدولية	
LCHOM	حد ثابت	3.9093-	0.0129	3.9317-	0.0124	3.1199-	%5
	حد ثابت واتجاه عام	4.7614-	0.0121	5.8445-	0.0025	3.8289-	
	بدون	1.1269-	0.2210	2.9354-	0.0068	1.9709-	
LDEPF	حد ثابت	3.5317-	0.0248	3.5579-	0.0237	2.7011-	%10
	حد ثابت واتجاه عام	2.8403-	0.2130	3.5437-	0.0769	3.3629-	
	بدون	2.4018-	0.0209	2.4018-	0.0209	1.9709-	
LTDEP	حد ثابت	3.9195-	0.0140	4.1256-	0.0089	3.1199-	%5
	حد ثابت واتجاه عام	3.6679-	0.0674	4.0597-	0.0352	3.8289-	
	بدون	0.1566-	0.6050	2.0147-	0.0459	1.9709-	
LDEPI	حد ثابت	2.9572-	0.0657	2.9572-	0.0657	2.7011-	%10
	حد ثابت واتجاه عام	3.0054-	0.1674	1.1086-	0.1674	3.8289-	
	بدون	1.9711-	0.0500	1.9711-	0.0500	1.6036-	
LTREV	حد ثابت	3.0790-	0.0536	3.4689-	0.0276	3.1199-	%5
	حد ثابت واتجاه عام	2.9485-	0.1810	3.2561-	0.1172	3.8289-	
	بدون	3.0379-	0.0055	3.0098-	0.0058	1.9709-	
LREVP	حد ثابت	3.0790-	0.0536	3.4689-	0.0276	3.1199-	%5
	حد ثابت واتجاه عام	2.9485-	0.1810	3.2561-	0.1172	3.8289-	
	بدون	3.0379-	0.0055	3.0098-	0.0058	1.9709-	
LREVT	حد ثابت	2.8364-	0.0802	4.1054-	0.0092	3.1199-	%10
	حد ثابت واتجاه عام	2.6420-	0.2709	2.5137-	0.3173	3.8289-	
	بدون	1.2148-	0.1938	1.0975-	0.2322	1.9709-	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

من الجدول نلاحظ أن القيم المطلقة ل PP و ADF المحسوبة أكبر من القيم المطلقة لقيم Mackinnon النظرية عند مستوى دلالة 5% و10%، أي نرفض فرضية العدم وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جدر وحدة أي أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية السلاسل تبين أنها مستقرة عند الفرق الأول، ومنه ننتقل إلى باقي الخطوات.

المطلب الثالث: نماذج الدراسة

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة قمنا ببناء ثلاث نماذج: النموذج الأول يدرس العلاقة بين معدل البطالة وكلا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، النموذج الثاني يدرس العلاقة بين معدل البطالة وكلا من الجباية البترولية والإيرادات الضريبية، أما النموذج الثالث فخصص لدراسة العلاقة بين معدل البطالة وإجمالي النفقات والإيرادات، ونشير هنا إلى أن بناء النماذج تم بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم متغيرات الدراسة.

1- النموذج الأول: دراسة العلاقة بين **لوغاريتم البطالة**، **لوغاريتم نفقات التسيير ولوغاريتم نفقات التجهيز**.

1-1- تحديد فترات الإبطاء: قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج وذلك بالاعتماد على معاييرAkaik. Hannan and Quinn و.Schwarz النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-10): نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الأول

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-0.166520	NA	0.000327	0.487157	0.617530	0.460359
1	40.71939	56.61126*	2.57e-06*	-4.418367	-3.896876*	-4.525557
2	51.63553	10.07644	2.64e-06	-4.713158*	-3.800547	-4.900741*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال البيانات الواردة في الجدول نختار فترة إبطاء2، لأن قيمة إحصائية SC (-3.896876*) أكبر من إحصائيةAIC (-4.713158*).

2-1- اختبار التكامل المشترك: نعتمد على اختباري الأثر والجذر الكامن لاختبار وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، نتائج اختبار التكامل المشترك موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-10): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الأول

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر	0.05 القيمة الحرجة	الاحتمال	اختبار القيم المميزة العظمى أو الجدر الكامن	0.05 القيمة الحرجة	الاحتمال
None	0.792574	31.35150	29.79707	0.0329	20.44874	21.13162	**0.0621**
At most 1	0.502308	10.90277	15.49471	0.2175	9.071058	14.26460	**0.2803**
At most 2	0.131424	1.831708	3.841466	0.1759	1.831708	3.841466	**0.1759**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

نتائج اختبار الأثر للفرض الصفري (عدد معادلات التكامل المتساوي أقل من أو تساوىr) مقابل الفرض البديل (أن كل من السلسلتين غير ساكنتان)، إن قيمة احتمال الأثر المحسوب 31.35150 أكبر من القيمة الجدولية 29.79707 وعليه نقبل الفرض البديل ونقول وجود معادلة تكامل واحدة عند مستوى معنوية 5%، وبما أنه تم قبول الفرض البديل بالتالي توجد معادلات تكامل متساوي.

أما نتائج اختبار الجدر الكامن (القيم المميزة العظمى) الذي يختبر الفرض الصفري (عدد متجهات التكامل المتساوي هيr) مقابل الفرض البديل (عدد متجهات التكامل المتساوي هيr+1)، من خلال الجدول فإن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوبة 20.44874 أقل من القيمة الجدولية 21.13162 فإننا نقبل الفرض الصفري ونقول بعدم وجود معادلات تكامل متساوي.

وبما أننا نريد بناء نموذج var فإننا سنعتمد على اختبار الإمكانية العظمى (اختبار الجدر الكامن) والذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات السابقة الذكر، أي غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج.

3-1- تقدير النموذج: بعد تحديد درجة التأخير الأفضل(2=p) نقوم بتقدير نموذج var(2) حيث تقدير شعاع البطالة يأخذ التشكل التالي:

LCHOM =C(1)*LCHOM(-1) + C(2)*LCHOM(-2) + C(3)*LDEPI(-1) + C(4)*LDEPI(-2) + C(5)*LDEPF(-1) + C(6)*LDEPF(-2) + C(7)

ونشير هنا إلى أننا سنحدد شعاع الانحدار الذاتي الخاص بمعدل البطالة فقط، وبعد تقديره أخذ شعاع البطالة الشكل التالي:

LCHOM = 0.4869179275*LCHOM(-1) - 0.2719681729 *LCHOM(-2)
(0.41664) [1.16868] (0.67547) [0.40264-]

-0.7157648047*LDEPI(-1) + 0.2619552507*LDEPI(-2)
(0.64082) [1.11695] (0.47998) [0.54576]

+ 0.2778634755*LDEPF(-1) - 0.2531327926*LDEPF(-2) + 5.032412347
(0.35568) [0.78121] (0.35217) [0.71877-] (4.86019) [1.03544]

R^2= 0.8436 F-statistic=11.78 n=14

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

التفسير الإحصائي للنموذج:

- يشير معامل التحديد R^2 إلى القدرة التفسيرية للنموذج، بالنسبة للنموذج المتعلق بشعاع البطالة الموضح أعلاه فقد بلغ معامل التحديد 0.8436، وهذا يعني أن معدل البطالة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز تفسر معدل البطالة بنسبة 84.36%.

- بالنسبة لإحصائية فيشرF والتي تشير إلى معنوية النموذج فقد بلغت 11.78 وهي أكبر من F الجدولية (f=3.98) عند مستوى 0.05، وبالتالي النموذج معنوي بشكل عام.

- أما بالنسبة للمعلمات فمن خلال الجدول رقم(3-10) نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.05 وبالتالي المعلمات غير معنوية عند درجة ثقة 5 %.

والجدول الموالي يبين احتمالات إحصائية فيشر لمعلمات النموذج

جدول رقم(3-10): احتمالات إحصائية فيشر للنموذج الأول

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.486918	0.416638	1.168682	0.2578
C(2)	-0.271968	0.675467	-0.402637	0.6920
C(3)	-0.715765	0.640819	-1.116953	0.2787
C(4)	0.261955	0.479982	0.545761	0.5919
C(5)	0.277863	0.355682	0.781212	0.4448
C(6)	-0.253133	0.352173	-0.718774	0.4815
C(7)	5.032412	4.860189	1.035436	0.3142
Determinant residual covariance		7.12E-08		
Equation: LCHOM = C(1)*LCHOM(-1) + C(2)*LCHOM(-2) + C(3)*LDEPI(-1) + C(4)*LDEPI(-2) + C(5)*LDEPF(-1) + C(6)*LDEPF(-2) + C(7)				
Observations: 13				
R-squared	0.921808	**Mean dependent var**		2.549911
Adjusted R-squared	0.843616	**S.D. dependent var**		0.331087
S.E. of regression	0.130930	**Sum squared resid**		0.102856
Durbin-Watson stat	1.957715			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews.7

التفسير الاقتصادي للنموذج:

- قيمة الثابت موجبة وهذا يعني أن البطالة موجودة في المجتمع في حالة انعدام المتغيرات الأخرى.

- ارتباط معدل البطالة بعلاقة طردية مع معدل البطالة في الفترة (t-1) وهذا باعتبار أن البطالة في السنة t هي مجموع العاطلين عن العمل في السنة t والعاطلين في السنة السابقة (t-1)، أما عن العلاقة العكسية بين معدل البطالة في السنة t والسنة (t-2) فهذا يفسر بتدخل الدولة للتخفيف من البطالة.

- معلمة نفقات التسيير موجبة والذي يشير إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة ونفقات التسيير في السنة الأولى، وهذه النتيجة منطقية باعتبار أن ارتفاع تكاليف التسيير وما تتضمنه من أجور ومصاريف الصيانة وغيرها من المصاريف اللازمة لسير أجهزة الدولة كما أن هذا النوع من النفقات غير منتجة، وبالتالي زيادة التكاليف قد تدفع ببعض المؤسسات إلى تسريح البعض من عمالها

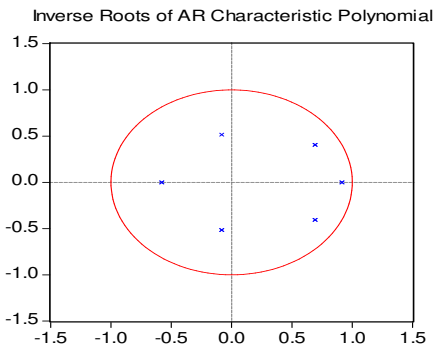
أو تتجنب استحداث مناصب شغل جديدة وهذا ما يساهم في الرفع من معدل البطالة، أما في السنة الثنية فتصبح هذا العلاقة عكسية.

- بالنسبة لمعلمة نفقات التجهيز أو ما يعرف أيضا بنفقات الاستثمار فقد اتخذت إشارة سالبة في السنة الأولى، أي ارتفاع نفقات التجهيز يقلل من معدل البطالة والعكس صحيح، وهذا منطقي حيث أن نفقات التجهيز هي نفقات تساهم في زيادة ثروة البلاد مما يساهم في خلق وظائف جديد وبالتالي التقليل من معدل البطالة. لكن في السنة الثانية فقد اتخذت معلمة نفقات التجهيز الإشارة الموجبة، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها أن النفقات قد وجهت إلى مشاريع غير منتجة أو أن مناصب الشغل المستحدثة كانت مؤقتة ، ومن الأسباب أيضا توجيه النفقات إلى المشاريع كثيفة رأس المال.

4-1- اختبار استقرارية النموذج:

يعرض الجدول أدناه أربع جذور(0.691944-0.405447i، 0.691944+ 0.405447i، -0.082194+0.515562i،0.082194-0.515562i) والتي معاملاتها تساوي (0.522073،0.801981) ، وجذرين حقيقيين(0.913765 ، 0.579130-) والتي معاملاتها 0.913765 و 0.579130 .كما نلاحظ أن جميع الجذور داخل الدائرة، وهذا يشير إلى أن نموذج VAR مستقر.

شكل رقم (2-7): الدائرة الأحادية للنموذج الأول



المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

جدول رقم (4-10): جذور الوحدة للنموذج الأول

Endogenous variables: LCHOM LDEPF LDEPI	
Exogenous variables: C	
Root	**Modulus**
0.913765	0.913765
0.691944 - 0.405447i	0.801981
0.691944 + 0.405447i	0.801981
-0.579130	0.579130
-0.082194 - 0.515562i	0.522073
-0.082194 + 0.515562i	0.522073
No root lies outside the unit circle.	
VAR satisfies the stability condition.	

المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

5-1- دراسة البواقي: حتى يكون النموذج مقبول إحصائيا يجب أن تتميز بواقي النموذج بخاصيتين: أولهما أن تكون البواقي لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي، أما الخاصية الثانية فهي التوزيع الطبيعي للبواقي.

- **الارتباط الذاتي للبواقي:** النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-10): نتائج الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الأول

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
H0: no serial correlation at lag order h		
Included observations: 13		
Lags	**LM-Stat**	**Prob**
1	15.97660	0.0674
2	9.863197	0.3617
3	9.084685	0.4295
4	3.957059	0.9142
5	14.83366	0.0956
6	15.32661	0.0823

المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

تم الاعتماد على اختبار LM لتحديد وجود الارتباط الخطي، من الجدول نلاحظ أن الاحتمالات أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن الأخطاء مستقلة وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:** النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (6-10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج الأول

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.843499	2	0.1464
2	3.615551	2	0.1640
3	3.106399	2	0.2116
Joint	10.56545	6	0.1028

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

من الجدول يتبين أن قيم إحصائية JARQUE-BERA المحسوبة (3.84، 3.61، 3.10) أقل القيمة الجدولية (10.56) عند مستوى معنوية 0.05، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم أي سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي.

من النتائج السابقة نقول أن سلسلة البواقي مقبولة إحصائيا، وبالتالي النموذج أيضا مقبول.

6-1- اختبار السببية: إن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لا يعني غياب العلاقة بينهما وللتأكد من وجود علاقة من عدمها نستخدم اختبار السببية لجرانجر، النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (7-10): نتائج اختبار السببية للنموذج الأول

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: LCHOM			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
LDEPF	0.638440	2	0.7267
LDEPI	1.369086	2	0.5043
All	1.559883	4	0.8160
Dependent variable:LDEPF			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
LCHOM	11.42775	2	0.0033
LDEPI	5.631708	2	0.0599
All	21.39024	4	0.0003
Dependent variable: LDEPI			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
LCHOM	14.03010	2	0.0009
LDEPF	0.038266	2	0.9810
All	18.35264	4	0.0011

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

من الجدول نلاحظ: وجود اتجاه أحادي للسببية حيث:

- التغير في معدل البطالة يسبب التغير في نفقات التشغيل.
- التغير في معدل البطالة يسبب التغير في نفقات التسيير.
- التغير في معدل البطالة ونفقات التشغيل مجتمعة تسبب التغير في نفقات التسيير.
- التغير في معدل البطالة ونفقات التسيير مجتمعة تسبب التغير في نفقات التشغيل.
- التغير في نفقات التجهيز يسبب التغير في نفقات التسيير.

7-1- تحليل التباين: النتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (8-10): نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الأول

Variance Decomposition of LCHOM				
Period	**S.E.**	**LCHO**	**LDEPF**	**LDEPI**
1	0.130901	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.152754	86.49159	0.760435	12.74797
3	0.186515	81.20352	2.534957	16.26152
4	0.207369	80.88359	2.624743	16.49167
5	0.223620	81.10204	2.843697	16.05426
6	0.231712	80.89670	3.078987	16.02431
7	0.236865	81.01406	3.253704	15.73223
8	0.239674	81.12796	3.346553	15.52549
9	0.241622	81.20988	3.415868	15.37426
10	0.243113	81.25809	3.461768	15.28014

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

يمثل العمود الثاني في الجدول الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة لفترة عشر سنوات، حيث نلاحظ أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة يساوي 0.13% للسنة الأولى ثم يتزايد مع كل سنة إضافية ليصل إلى 0.24% في السنة العاشرة. ونفسر الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى أنها تشمل آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج.

من الجدول نستنتج أيضا أن التقلبات في نفقات التسيير ونفقات التجهيز وفي معدل البطالة تفسر التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة حيث: في الفترة الأولى للتوقع تساهم البطالة بنسبة 100% في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة، بينما هذه النسبة تتراجع تدريجيا في السنوات التالية لتصل إلى 81.25% في السنة العاشرة من التنبؤ. بينما نجد أن نفقات التشغيل تساهم في تفسر التباين في خطأ التنبؤ ابتداء من السنة الثانية، حيث ساهمت في تفسيره ب 0.76% في السنة الثانيةّ، ثم انتقلت مساهمتها إلى أكثر من 3% في السنة العاشرة. بالنسبة لنفقات التجهيز التي تميزت هي الأخرى بمساهمتها المعدومة في السنة الأولى، أما خلال السنة الثانية فقد فسرة التباين في خطأ التنبؤ ب 12.74% ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 16.49% في السنة الرابعة لتتراجع هذه النسبة تدريجيا إلى حدود 15.28% في السنة العاشر.

وكنتيجة فإنه كلما زادت مدة التنبؤ كلما أرجع التباين في خطأ التنبؤ إلى المتغير نفسه (معدلات البطالة) وإلى التغيرات في نفقات التجهيز، أما نفقات التشغيل فكانت مساهمتها ضئيلة بحيث لم تتجاوز 4%.

8-1- أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية: على الرغم من أن تحليل تباين خطأ التنبؤ يفيد في إبراز مساهمة كل متغير من متغيرات النموذج في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة، إلا أن تحليل التباين لا يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولهذا يتم استخدام دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي وتحديد اتجاه العلاقة. وبالتالي فإن دوال الاستجابة تبين استجابة متغير في نموذج الانحدار الذاتي لتغير متغير آخر بنسبة 1%. نتائج اختبار أثر صدمة في النموذج الأول موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (9-10): نتائج اختبار أثر الصدمة في النموذج الأول

Response of LCHO:			
Period	**LCHO**	**LDEPF**	**LDEPI**
1	0.130901	0.000000	0.000000
2	0.055196	-0.013321	-0.054540
3	0.089817	-0.026541	-0.051792
4	0.080824	-0.015711	-0.037877
5	0.075989	-0.017127	-0.030600
6	0.053647	-0.015202	-0.023989
7	0.044934	-0.013129	-0.014934
8	0.033912	-0.009844	-0.009584
9	0.028434	-0.008476	-0.007568
10	0.024807	-0.007198	-0.007449

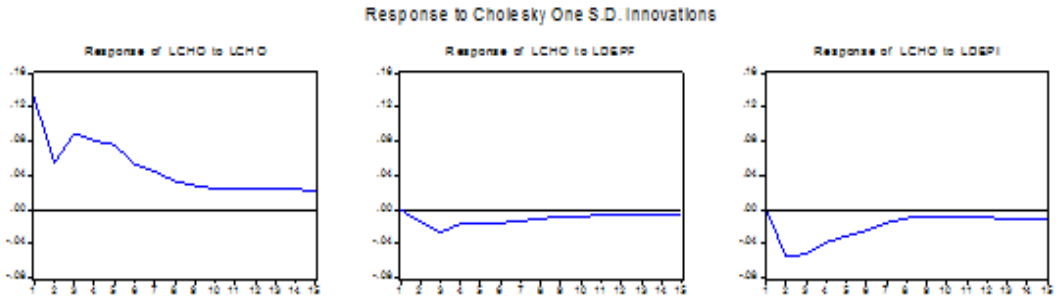
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من الجدول نلاحظ أن صدمة ب 1%في نفقات التشغيل ونفقات التجهيز يظهر تأثيرها في معدل البطالة ابتداء من السنة الثانية.

في السنة الثانية يؤدي التغير في نفقات التشغيل ب 1% إلى انخفاض في معدل البطالة ب 1,3% في السنة الثانية ثم ب 2,6% في السنة الثالثة، ثم ينخفض التأثير إلى 1.5% في المتوسط ما بين السنة الرابعة والسنة السابعة، أما باقي السنوات فإن الانخفاض في معدل البطالة لا يتجاوز 0.98 %.

بالرجوع إلى نفقات التجهيز نلاحظ أن التغير في هذه الأخيرة ب 1% يؤدي إلى الانخفاض في معدل البطالة بأكثر من 5 % في السنة الثانية والثالثة، لكن هذه النسبة تتناقص في باقي السنوات بحيث تنتقل من 3.8% في السنة الرابعة إلى 0.7% في السنة العاشرة. والشكل الموالي يبين أثر صدمة في كل من معدل البطالة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على معدل البطالة:

شكل رقم(3-7):استجابة معدل البطالة لصدمة في معدل البطالة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.7

من الأشكال نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لنفقات التسيير والتجهيز تكون عكسية وبنسبة كبيرة في السنوات الأولى ثم تتراجع لتقترب من الصفر في السنة التاسعة والعاشرة للتنبؤ والملاحظ أن المتغيرتين(نفقات التسيير والتجهيز) تتوازنان في السنة العاشرة، أما استجابة معدل البطالة لمعدل البطالة فتكون ايجابية في السنوات الأولى للتنبؤ ثم تتضاءل ابتداء من السنة الثامنة وهي السنة التي تتوازن فيها السنة الثامنة.

2- النموذج الثاني: دراسة العلاقة بين **لوغاريتم البطالة**، **لوغاريتم الجباية البترولية ولوغاريتم الإيرادات الضريبية**

1-2- تحديد فترات الإبطاء: قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج وذلك بالاعتماد على معياري Akaik. Hannan and Quinn. و Schwarz النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-11): نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.788193	NA	0.000282	0.340278	0.470651	0.313480
1	37.88159	51.36009*	3.98E-06	-3.981783	-3.460291	-4.088973
2	49.83150	11.03069	3.48E-06*	-4.435616*	-3.523005*	-4.623198*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال البيانات الواردة في الجدول وبالاعتماد على معياريي AIC و SC نختار فترة إبطاء2.

2-2- اختبار التكامل المشترك: نعتمد على اختبار الأثر والجدر الكامن لاختبار وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، نتائج اختبار التكامل المشترك موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-11): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الثاني

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال	اختبار القيم المميزة العظمى أو الجدر الكامن	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
None	0.615881	24.07846	29.79707	0.1971	12.43845	21.13162	**0.5050**
At most 1	0.429108	11.64001	15.49471	0.1750	7.287214	14.26460	**0.4557**
At most 2	0.284540	4.352793	3.841466	0.0369	4.352793	3.841466	**0.0369**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

بالاعتماد على اختباري الأثر والجدر الكامن يظهر عدم وجود معادلة تكامل عند مستوى معنوية 5% والذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات السابقة الذكر أي غياب علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، وبالتالي غياب علاقة التكامل المشترك تسمح لنا بتطبيق نموذج متجهات الانحدار الذاتي.

3-2- تقدير النموذج: بعد تحديد درجة التأخير الأفضل (p=2) نقوم بتقدير نموذج var(2) حيث كان تقدير شعاع البطالة كما يلي:

LCHOM = 0.568204*LCHOM(-1) +0.339729*LCHOM(-2)-0.251786*LREV1(-1)

(0.44208) [1.28529] (0.41421) [0.82019] (0.90976) [-0.27676]

+0.217912*LREV1(-2) +0.095083*LREVP(-1)+ 0.105544*LREVP(-2) -1.016603

(0.90422) [0.24099] (0.35393) [0.26865] (0.30644) [0.34442] (2.61080) [-0.38938]

R= 0.908308 F-statistic= 9.900369 n=14

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

التفسير الإحصائي للنموذج:

- يشير معامل التحديد R إلى القدرة التفسيرية للنموذج، من خلال النتائج الموضحة أعلاه فقد بلغ معامل التحديد 90.83%، أي أن معدل البطالة تفسره المتغيرات المستقلة إلى غاية فترة تأخير2 بنسبة 81.65 %.

- بالنسبة لإحصائية فيشرF والتي تشير إلى معنوية النموذج فقد بلغت9.90 وهي أكبر من F الجدولية (f=3.98) عند مستوى 0.05، وبالتالي النموذج معنوي بشكل عام.

- عدم معنوية معلمات النموذج لأن قيمة المحسوبة t أقل من الجدولية والتي تقدر ب 2.16 عند مستوى معنوية 5%. والجدول الموالي يبين احتمالات إحصائية فيشر لمعلمات النموذج:

جدول رقم(3-11): احتمالات إحصائية فيشر للنموذج الثاني

Included observations: 13				
	Coefficient	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C(1)	0.568124	0.442035	1.285247	0.2150
C(2)	0.094936	0.353905	0.268252	0.7916
C(3)	-0.250991	0.909401	-0.275996	0.7857
C(4)	0.339849	0.414176	0.820542	0.4226
C(5)	0.105598	0.306400	0.344641	0.7344
C(6)	0.217193	0.903932	0.240276	0.8128
C(7)	-1.016674	2.610299	-0.389486	0.7015
Determinant residual covariance		9.40E-08		
Equation: LCHO = C(1)*LCHO(-1) + C(2)*LREVP(-1) + C(3)*LREVT(-1) + C(4)*LCHO(-2) + C(5)*LREVP(-2) + C(6)*LREVT(-2) + C(7)				
R-squared	0.908308	**Mean dependent var**		2.549846
Adjusted R-squared	0.816615	**S.D. dependent var**		0.331088
S.E. of regression	0.141783	**Sum squared resid**		0.120615
Durbin-Watson stat	2.106164			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.7

التفسير الاقتصادي للنموذج:

- بالنسبة للثابت قيمته سالبة وهذه نتيجة غير منطقية باعتبار أن معدل البطالة لا يمكن أن يتخذ قيمة سالبة.

- بالنسبة لمعلمتي البطالة (عند تأخير واحد وتأخيرين) فقد اتخذت قيم موجبة وهذا منطقي باعتبار أن عدد العاطلين في سنة معينة هي مجموع العاطلين في تلك السنة والعاطلين الذين لم يحالفهم الحظ في إيجاد منصب عمل في السنوات السابقة.

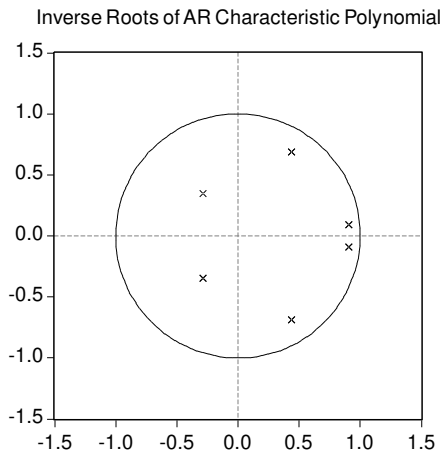
- بالنسبة للجباية البترولية فقد اتخذت معلماتها الإشارة الموجبة أي وجود علاقة طردية بين معدل البطالة والجباية البترولية حتى فترة تأخيرين، وهذا مخالف للواقع فبالرجوع إلى أزمة 1986 نجد أن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب التراجع المسجل في أسعار البترول أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات وهو ما أثر على تطور التشغيل[1]. كما أن كل الخطابات تتحدث عن أن التحسن في إيرادات الجباية البترولية بداية هذه الألفية هو الذي وفر السيولة اللازمة للجزائر ومكنها من التوسع في

[1] – رزيق كمال، عمور سمير، مرجع سبق ذكره، ص324.

النفقات ومباشرة برامج الإنعاش الاقتصادي والنمو المطبقة بين 2001-2014. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بالاعتماد على نموذج Hamilton حول تأثير تقلبات أسعار النفط الذي طوره سنة 1988 والذي بين فيه أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى تراجع مستويات الأجور والأسعار والوظائف في القطاع الاقتصادي وقد ترجم Hamilton ذلك: بأن تراجع الطلب على وظائف قطاع اقتصادي معين قد يكون بسبب كثافة استخدام هذا القطاع للطاقة في مدخلاته والتي يمكن ملاحظتها بوضوح في الصناعات التحويلية، أو من خلال مخرجات القطاع الذي يستخدم الطاقة بكثافة مثل صناعة السيارات كبيرة الحجم عكس تلك صغيرة الحجم[1].

2-4-اختبارات تأكيد النموذج: الشكل المقابل يبين نتائج اختبار استقرارية نموذج var

شكل رقم (4-7): الدائرة الأحادية للنموذج الثاني



المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

جدول رقم (11-4): جذور الوحدة للنموذج الثاني

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: LCHOM LREVP LREVT	
Exogenous variables: C	
Root	**Modulus**
0.905448 - 0.089202i	0.909831
0.905448 + 0.089202i	0.909831
0.440830 - 0.685785i	0.815250
0.440830 + 0.685785i	0.815250
-0.287545 - 0.349661i	0.452709
-0.287545 + 0.349661i	0.452709
No root lies outside the unit circle.	
VAR satisfies the stability condition.	

المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

من الجدول نلاحظ أن جميع المعاملات أقل من الواحد ومن الشكل نلاحظ أن جميع الجذور داخل الدائرة، وهذا يشير إلى أن نموذج VAR مستقر مما يعني أنه لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

[1] – سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-141.

2-5- استقرارية البواقي:

- **الارتباط الذاتي:** النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج الثاني

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
H0: no serial correlation at lag order h		
Included observations : 13		
Lags	**LM-Stat**	**Prob**
1	10.79054	0.2903
2	8.724548	0.4631
3	9.772131	0.3692
4	15.65523	0.0744
5	10.05645	0.3459
Probs from chi-square with 5 df.		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من الجدول نلاحظ أن الاحتمال أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي وهذا حتى فترة ابطاء5.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:** النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (6-11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج الثاني

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	3.775528	2	0.1514
2	3.001261	2	0.2230
3	2.750465	2	0.2528
Joint	9.527254	6	0.1460

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالات إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 وبالتالي البواقي موزعة توزيع طبيعي.

وكنتيجة فإن البواقي تتوزع توزيع طبيعي ولا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2-6- اختبار السببية: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (7-11): نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Included observations: 13			
Dependent variable: LCHOM			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
LREVP	0.398112	2	0.8195
LREV1	0.090086	2	0.9560
All	0.443450	4	0.9788
Dependent variable:LREVP			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
LCHOM	14.80399	2	0.0006
LREV1	2.318325	2	0.3137
All	21.06119	4	0.0003
Dependent variable:LREV1			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
LCHOM	6.851090	2	0.0325
LREVP	1.166895	2	0.5580
All	8.149289	4	0.0863

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن هناك اتجاه واحد للسببية والمتمثل في:

- معدل البطالة يسبب التغير في إيرادات الجباية البترولية.
- معدل البطالة يسبب التغير في الجباية العادية.
- البطالة والجباية العادية مجتمعة تسبب التغير في إيرادات الجباية البترولية.

2-7- تحليل التباين: النتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (8-11): نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الثاني

Variance Decomposition of LCHOM :				
Period	**S.E.**	**LCHOM**	**LREV1**	**LREVP**
1	0.141820	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.160803	98.83618	0.754388	0.409429
3	0.183562	97.48563	0.676578	1.837797
4	0.205181	95.71954	1.017425	3.263033
5	0.217398	94.87701	1.288774	3.834219
6	0.225580	94.88038	1.288700	3.830917
7	0.231499	95.04348	1.229263	3.727252
8	0.236316	95.13435	1.180948	3.684701
9	0.240482	95.10028	1.140745	3.758979
10	0.243731	94.98963	1.111434	3.898938

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

يمثل العمود الثاني في الجدول للخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة لفترة عشر سنوات، حيث نلاحظ أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة يساوي 14.18% للسنة الأولى ثم يتزايد مع كل سنة إضافية ليصل إلى 24.37% في السنة العاشرة. ونفسر الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى أنها تشمل آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج.

من الجدول نستنتج أيضا أن التقلبات في الإيرادات البترولية والجباية العادية ومعدل البطالة تفسر التباين في خطا التنبؤ لمعدلات البطالة حيث: في الفترة الأولى للتوقع للسنة تساهم البطالة بنسبة 100% في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة، بينما هذه النسبة تتراجع في السنوات التالية لتصل إلى 94.98% في السنة العاشرة من التنبؤ. بينما نجد أن الإيرادات الضريبية تساهم في تفسر التباين في خطا التنبؤ ابتداء من السنة الثانية وهذا بنسبة ب 0.75% ثم ترتفع هذه النسبة تدريجيا حتى تستقر عند 1.28% في السنة الخامسة والسادسة، ثم تتراجع هذه النسبة لتصل إلى 1.11% في السنة العاشرة من التنبؤ. بالرجوع إلى الجباية البترولية حتى وإن كانت مساهمتها ضئيلة في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بمعدلات البطالة إلا أنها تعتبر أعلى من مساهمة الإيرادات الضريبية، في السنة الثالثة والرابعة قدرت مساهمتها ب 0.4%و1.83%، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من 3%(انتقلت من 3.26% في السنة الثالثة إلى 3.89% في السنة العاشرة).

وكنتيجة فإنه كلما زادت مدة التنبؤ كلما ارجع التباين في خطا التنبؤ إلى المتغير نفسه (معدلات البطالة)، بينما الإيرادات الضريبية والجباية البترولية فقد كانت مساهمتهما ضئيلة بحيث لم تتجاوز مجتمعة 6%.

2-8- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية: تبين استجابة متغير في نموذج الانحدار الذاتي لتغير متغير آخر بنسبة 1%. والجدول الموالي يوضح استجابة معدل البطالة للتقلبات التي تحدث في معدل البطالة نفسه وللتقلبات في كل من الإيرادات الضريبية والجباية البترولية.

جدول رقم (9-11): استجابة معدل البطالة للتغير في معدل البطالة والإيرادات البترولية والجباية العادية

Response of LCHOM :			
Period	**LCHOM**	**LREV1**	**LREVP**
1	0.141820	0.000000	0.000000
2	0.073783	-0.013967	0.010289
3	0.085387	-0.005736	0.022658
4	0.086310	-0.014155	0.027468
5	0.067407	-0.013445	0.020939
6	0.058655	-0.006832	0.011717
7	0.051520	-0.001735	0.006934
8	0.046824	0.000848	0.007761
9	0.043245	0.000458	0.010777
10	0.037818	-0.000729	0.011928

المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

في السنة الأولى يؤدي التغير في الجباية البترولية والإيرادات الضريبية ب 1% إلى عدم التأثير في معدل البطالة.

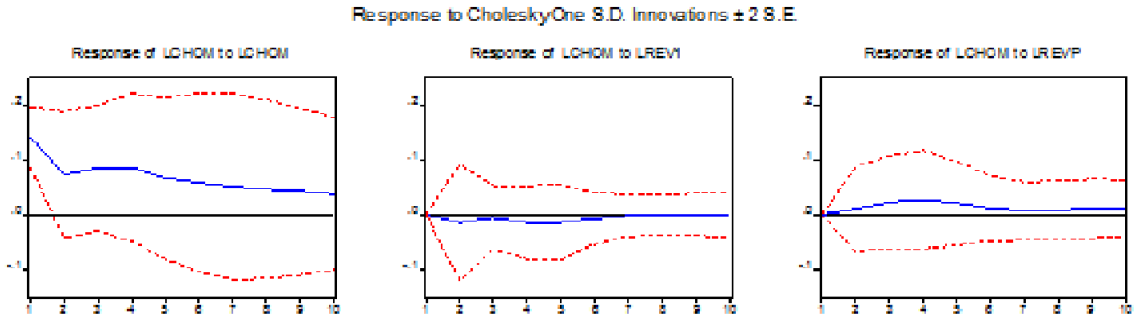
في السنة الثانية يؤدي التغير في الإيرادات الضريبية ب 1% إلى انخفاض في معدل البطالة ب 1,3% في السنة الثانية ثم ب 0,57% في السنة الثالثة ثم يتواصل الانخفاض ليصل إلى أقصاه في السنة الرابعة ب 1,4%، بداية من السنة السادسة نلاحظ أن استجابة معدل البطالة للارتفاع في الإيرادات الضريبية تكون ضئيلة جدا بحيث تراوحت نسبة الانخفاض في معدل البطالة بين 0.1% و0.07% لكن هنا نستثني السنة الثامنة والتاسعة التي تم فيهما تسجيل زيادة في معدل البطالة لكن بنسبة ضئيلة جدا0.08% و 0.04%، وبالتالي فقد عرف متغير الإيرادات الضريبية استقرار ابتداء من السنة

السادسة. وهذا يطابق النظرية الاقتصادية التي تقول بوجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والجباية العادية.

بالرجوع إلى الجباية البترولية نلاحظ أن التغير في هذه الأخيرة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع في معدل البطالة ب 1% في السنة الثانية وب 2.6% 2.7% 2% في السنوات الموالية، لكن هذا التأثير انخفض في السنة السابعة والثامنة بحيث لم يتجاوز نسبة 0.77%. والملاحظ أن معلمة الجباية البترولية تتوازن بعد السنة السادسة.

والشكل الموالي يبين استجابة معدل البطالة للتغير في نفسه وفي كل من الجباية العادية والبترولية.

شكل رقم (5-7): استجابة معدل البطالة لصدمة في معدل البطالة، الإيرادات الضريبية والجباية البترولية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.7

وبالتالي في المدى القصير استجابة معدل البطالة للتغير في الإيرادات الضريبية والبترولية ضعيفة جدا.

بعدما درسنا العلاقة بين معدل البطالة وكلا من نفقات التسيير والتجهيز، والعلاقة بين معدل البطالة وكلا من الجباية العادية والبترولية، ننتقل إلى دراسة العلاقة بين معدلا البطالة وكلا من إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات.

3- النموذج الثالث: دراسة العلاقة **بين لوغاريتم معدل البطالة، لوغاريتم إجمالي النفقات ولوغاريتم إجمالي الإيرادات.**

1-3- دراسة التكامل المشترك: لاختبار التكامل المشترك نستخدم منهجية جوهانسن (1988) التي تستخدم في حالة اشتمال النموذج على أكثر من متغيرين، النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-12): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الثالث

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال	اختبار القيم المميزة العظمى أو الجدر الكامن	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
None	0.881861	52.95457	29.79707	0.0000	27.76664	21.13162	0.0050
At most 1	0.755072	25.18793	15.49471	0.0013	18.28826	14.26460	0.0110
At most 2	0.411832	6.899660	3.841466	0.0086	6.899660	3.841466	0.0086

المصدر: مخرجات برنامج eviews.7

بالاعتماد على اختباري الأثر والجدر الكامن يظهر وجود ثلاثة اتجاهات تكامل عند مستوى معنوية 5%، والذي يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات السابقة الذكر، أي وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها أي تشابه سلوكها في المدى الطويل.

2-3- اختبار سلسلة البواقي: النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-12): اختبار ADF لسلسلة البواقي

المتغير	القيمة المحسوبة		PROB	t	مستوى الثقة
اختبار ADF	-4.637276	حد ثابت	0.0044	-3.144920	**عند المستوى% 5**
	-4.110945	حد ثابت واتجاه عام	0.0442	-4.008157	
	-4.865007	بدون	0.0002	-1.974028	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.7

من الجدول يتضح أن القيمة المطلقة للقيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لاختبار ADF عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى عدم وجود جدر

الوحدة أي أن سلسلة البواقي مستقرة. كما يشير هذا إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: نتائج تقدير النموذج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-12): تقدير نموذج VECM

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 2002 2014	
Included observations: 13 after adjustments	
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
Cointegrating Eq:	**CointEq1**
LCHOM(-1)	1.000000
LDEP(-1)	0.009280
	(0.06101)
	[0.15209]
LREV(-1)	0.693361
	(0.06397)
	[10.8386]
C	-8.507044
Error Correction:	D(LCHOM)
CointEq1	-1.008318
	(0.19140)
	[-5.26815]
D(LCHOM(-1))	-0.122165
	(0.18724)
	[-0.65246]
D(LDEP(-1))	-0.103256
	(0.18051)
	[-0.57201]
D(LREV(-1))	0.391531
	(0.10863)
	[3.60434]
C	-0.110127
	(0.03612)
	[-3.04880]
R-squared	0.784650
Adj. R-squared	0.676975
Sum sq. resids	0.040464
S.E. equation	0.071119
F-statistic	7.287214

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

نشير هنا لأنه تم التركيز على شعاع البطالة فقط والذي أخذ الشكل:

D(LCHOM)= -0.110127+(-0.122165) D(LCHOM(-1))+(-0.103256) D(LDEP(-1))+ 0.391531 D(LREV(-1))+(-1.008318)ECM

- قيمة معامل التحديد بلغت إلى 0.78 وهذا يشير إلى أن التغيرات في المتغيرات التابعة (إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات) تفسر 78% من التغيرات في معدل البطالة.

- بالنسبة لإحصائية فيشرF والتي تشير إلى معنوية النموذج فقد بلغت 7.28 وهي أكبر من F الجدولية (f=3.98) عند مستوى 0.05، وبالتالي النموذج معنوي بشكل عام.

من الجدول يتبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تنتقل من إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات إلى معدل البطالة، وهذا لأن معلمة حد تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة(1.008318-) كما أنها معنوية حيث قيمة إحصائية t قدرت ب[5.26815-] وهي أكبر من t الجدولية(2.16)، وهنا نشير إلى أن الانحراف بين المتغيرات عن الاتجاه العام في الأجل الطويل يتم تصحيحه في كل فترة زمنية من خلال العلاقة قصيرة الأجل بنسبة 100% .

من الجدول يتبين عدم وجود تأثير معنوي لمعدل البطالة وإجمالي النفقات في حين هناك تأثير معنوي لإجمالي الإيرادات وهذا لأن إحصائية t أكبر من القيمة الجدولية (2.16).

4-3- اختبار السببية لجرانجر (La causalité): في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، النتائج موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (4-12):نتائج اختبار السببية للنموذج الثالث

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Probability**
LDEP does not Granger Cause LCHOM	13	0.09197	0.91308
LCHOM does not Granger Cause LDEP		7.11901	0.01675
LREC does not Granger Cause LCHOM	13	11.8680	0.00404
LCHOM does not Granger Cause LREC		0.26769	0.77174
LREC does not Granger Cause LDEP	13	0.73630	0.50872
LDEP does not Granger Cause LREC		0.53508	0.60520

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

- في حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في النفقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، وهذا يعني أن التغيير في معدل البطالة يسبب تغير النمو في النفقات.

- في حالة التغيير في معدل الإيرادات يسبب التغيير في البطالة فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير النمو في البطالة، وهذا ما يطابق معنوية معلمة الإيرادات كما سبقت الإشارة إليه.

5-3- تحليل التباين: نتائج تحليل التباين موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-12): نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الثالث

Variance Decomposition of LCHOM :				
Period	**S.E.**	**LCHOM**	**LDEP**	**LREV**
1	0.071119	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.122790	62.09905	4.755769	33.14518
3	0.228777	56.32745	5.350702	38.32185
4	0.273733	53.11854	9.232122	37.64934
5	0.317542	53.38490	9.387565	37.22754
6	0.351810	52.57982	10.09549	37.32469
7	0.387070	52.50201	10.18658	37.31142
8	0.416936	52.16324	10.52968	37.30708
9	0.446078	52.08696	10.62591	37.28713
10	0.472604	51.92040	10.79057	37.28902

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

يمثل العمود الثاني في الجدول الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة لفترة عشر سنوات، حيث نلاحظ أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة يساوي 7% للسنة الأولى ثم يتزايد مع كل سنة إضافية ليصل إلى 47% في السنة العاشرة. ونفسر الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى أنها تشمل آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج.

من الجدول نستنتج أيضا أن التقلبات في النفقات والإيرادات وفي معدل البطالة تفسر التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة حيث: في فترة توقع للسنة الأولى تساهم البطالة بنسبة 100% في تفسير

التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة، بينما هذه النسبة تتراجع في السنوات التالية لتصل إلى 51% في السنة العاشرة من التنبؤ. بينما نجد أن النفقات تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ ابتداء من السنة الثانية، حيث ساهمت في تفسيره ب 4.75% في السنة الثانيةّ، ثم انتقلت مساهمتها إلى 10.79% في السنة العاشرة مع ذلك تبقى مساهمتها في تفسير التباين في خطأ التنبؤ معتبرة مقارنة بالإيرادات والتي مساهمتها في السنة الأولى معدومة، أما خلال السنتين الثانية فقد ساهمت ب 33% أما خلال باقي السنوات فقد استقرت مساهمتها في تفسير خطأ التنبؤ ما بين 37.22% و38.32%. وكنتيجة كلما زادت مدة التنبؤ كلما أرجع التباين في خطأ التنبؤ إلى المتغير نفسه (معدلات البطالة) وإلى التغيرات في إجمالي الإيرادات.

6-3- دوال الاستجابة: على الرغم من أن تحليل تباين خطأ التنبؤ يفيد في إبراز مساهمة كل متغير من متغيرات النموذج في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة، إلا أن تحليل التباين لا يوضح العلاقة بين إجمالي النفقات والإيرادات كمتغيرات مستقلة ومعدل البطالة كمتغير تابع، ولهذا يتم استخدام دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي وتحديد اتجاه العلاقة. وبالتالي فإن دوال الاستجابة تبين استجابة متغير في نموذج تصحيح متجهات الخطأ لتغير متغير آخر بنسبة 1%. والجدول الموالي يوضح استجابة معدل البطالة للتقلبات التي تحدث في معدل البطالة نفسه وللتقلبات في كل من إجمالي النفقات والإيرادات:

جدول رقم(6-12): نتائج اختبار استجابة معدل البطالة للتغير في النفقات والإيرادات

Response of LCHOM:			
Period	**LCHOM**	**LDEP**	**LREV**
1	0.071119	0.000000	0.000000
2	0.065612	-0.026778	-0.070693
3	0.141838	-0.045645	-0.122718
4	0.101590	-0.064165	-0.090296
5	0.118440	-0.050479	-0.096577
6	0.106059	-0.055040	-0.093055
7	0.116542	-0.052599	-0.098510
8	0.109627	-0.055159	-0.094614
9	0.113875	-0.053289	-0.096660
10	0.111000	-0.054380	-0.095345

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

في السنة الأولى يؤدي تغير الإيرادات ب 1% إلى عدم التأثير في معدل البطالة ونفس الشيء ينطبق على التغير في النفقات ب 1% في السنة الأولى نلاحظ أن هذه النتيجة تطابق النتيجة التي تم التوصل إليها أثناء اختبار تحليل التباين.

في السنة الثانية يؤدي التغير في النفقات ب 1% إلى انخفاض في معدل البطالة ب 2.6% ثم يتواصل الانخفاض ليصل إلى أقصاه في السنة الرابعة ب 6.4%، بين السنة الخامسة والعاشرة يؤدي ارتفاع النفقات ب 1% إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة تتراوح بين5% و5.5% وهذا يطابق النظرية الاقتصادية التي تقول بوجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والإنفاق الحكومي.

بالرجوع إلى الإيرادات نلاحظ أن التغير في الإيرادات ب 1% يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة ب 7% في السنة الثانية وب 12,27% في السنة الثالثة، أما ما بين السنة الرابعة والعاشرة يستقر انخفاض معدلات البطالة بين 9 % و9.8 %.

أما بالنسبة لمعدل البطالة فحدوث صدمة ب 1% يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب 7.11% في السنة الأولى لترتفع الزيادة إلى أكثر من 11 % في السنة العاشرة .

خلاصة الفصل الرابع:

في هذا الفصل قمنا ببناء ثلاث نماذج قياسية تربط بين معدل البطالة كمتغير تابع وكلا من النفقات الإيرادات كمتغيرات مستقلة، وقد توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في المدى القصير بين معدل البطالة وكلا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبين معدل البطالة وكلا من الجباية البترولية والإيرادات الضريبية لكن تأثيرها يكون ضعيف وهذا من خلال النموذجين الأول والثاني أما النموذج الثالث (VECM) فقد أسفر عن وجود علاقة توازنية في المدى الطويل ونشير هنا إلى أننا ركزنا على شعاع البطالة فقط، وفي النماذج الثلاث يبدو أن معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 يفسر بنسبة كبيرة بالمتغير نفسه (معدل البطالة)أما باقي المتغيرات المستقلة فتفسر التغير في معدل البطالة بنسبة ضئيلة، ومن خلال اتجاه السببية لاحظنا وجود اتجاه أحادي للسببية والذي يتجه من معدل البطالة إلى باقي المتغيرات، كما جاءت إشارة المعلمات بعض منها مطابق للنظرية الاقتصادية ومنها نفقات التسيير ونفقات التجهيز في حين إشارة معلمة الجباية البترولية جاءت مخالفة باعتبار أن الجباية البترولية أهم إيرادات الخزينة، في المدى الطويل نبين وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة من جهة وكلا من إجمالي النفقات والإيرادات لكن من خلال تحليل دوال الاستجابة تبين أن استجابة معدل البطالة لصدمة في النفقات والإيرادات يستقر بعد السنة الرابعة. وبالتالي النتائج تبرز الفعالية النسبية لأدوات السياسة المالية في سوق العمل خلال فترة الدراسة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى أحد المواضيع ذات الطابع الكلي والتي تربط ما بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي حيث تعرضنا فيها إلى إبراز الدور الذي تقوم به السياسة المالية بشقيها النفقات والإيرادات في تحسين القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وهذا بزيادة الوظائف مما يقود إلى تخفيض معدلات البطالة. وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– يتباين تفسير الاختلالات في سوق العمل من مدرسة اقتصادية لأخرى، والذي يقود أيضا إلى اختلاف الحلول والآليات التي يتم من خلالها معالجة الاختلال وإرجاع السوق إلى وضعه الطبيعي.

– من الحلول المقترحة لعلاج الاختلال في سوق العمل والتي تم اعتمادها لأول مرة بعد تجاهلها أو بالأحرى منع استخدامها من قبل الاقتصاديين، نجد تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق ما يعرف بالسياسة المالية والتي نادى بها كينز وتم تطبيقها بعد أزمة الكساد لسنة 1929.

– إن دور السياسة المالية يتباين في سوق العمل من نظرية اقتصادية إلى أخرى وهذا حسب الظروف السائدة في سوق العمل، فنجد الكلاسيك يعارضون أي تدخل للدولة في الاقتصاد فمن وجهة نظرهم هذا التدخل يمس بالحرية الاقتصادية للسوق مما يعيق عمله، بينما نجد الاقتصادي كينز يؤيد ويرى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الأمر الذي من شأنه أن ينشط الطلب الكلي ويقود إلى تحفيز النمو وتنشيط الاقتصاد وعلاج الاختلال في سوق العمل. وقد أثبتت السياسة المالية بأدواتها من إيرادات ونفقات فعاليتها في علاج البطالة التي سادت بعد الأزمة العالمية لسنة 1929.

– بالحديث عن سوق العمل في الجزائر فقد سجلت معدلات البطالة تراجع مهم خلال فترة الدراسة وهذا بانتقالها من 27.3% في بداية الألفية إلى ما يقارب 10.6% سنة 2014، لكن ما يلاحظ من خصائص العاطلين عن العمل أن النسبة الأكبر منهم شباب وخاصة حاملي الشهادات.

– انتشار التشغيل غير الرسمي الذي سجل تزايد مستمر بالتوازي مع التراجع في معدلات البطالة فحسب الإحصائيات المقدمة انتقلت نسبة التشغيل الرسمي من 33.5% إلى 37.7% خلال فترة الدراسة وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بما أن مداخيل هذه الفئة تعتبر تسرب من الدائرة الاقتصادية.

– اعتماد الجزائر في توفير مناصب الشغل على برامج وأجهزة التشغيل والتي كما لاحظنا تعتمد على التشغيل المؤقت والذي يعود العاملين فيه إلى دائرة العاطلين بمجرد انتهاء مدة العقد بحيث تجاوزت نسبة العمالة المؤقتة 65%، كما وقد سجل الأجراء الدائمين تراجع في نسبتهم من 41.28% إلى 35.5% بين 2001 و2014.

– من توزيع العاملين حسب القطاعات لاحظنا تركز العمالة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والغير منتجة كقطاع الخدمات والنقل والتجارة بحيث بلغت نسبة العمالة في هذه الأخيرة أكثر من 50% في حين مساهمتها في القيمة المضافة منخفضة.

– القطاع الخاص يشغل أكثر من 50% من إجمالي العمالة كمقارنة بالقطاع العام، وهذا ما ساهم أكثر في انتشار التشغيل المؤقت والتشغيل بعقد عمل محدود المدة.

– بعد تراجع دور الدولة سنوات التسعينات في ظل تطبيقها للإصلاحات الاقتصادية المدعمة من المؤسسات المالية الدولية، إلا أنها عادت مجددا لدورها التقليدي من خلال انتهاجها لسياسة مالية توسعية، هذه الأخيرة التي برزت في السياسة الإنفاقية التوسعية التي باشرتها الدولة بداية سنوات 2001.

– السياسة الإنفاقية التوسعية التي طبقتها الجزائر بداية هذه الألفية رافقها إصلاحات ضريبية، هذه الأخيرة التي نتج عنها زيادة الحصيلة الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة.

– منذ بداية الألفية يظهر تحسن تدريجي في مؤشرات الاقتصاد الكلي، لكن يرجع الفضل في ذلك إلى الجباية البترولية لأن تحليل الإيرادات أظهر أنها تعتمد على الجباية البترولية بالدرجة الأولى وهذا رغم الجهود المبذولة لإنعاش باقي القطاعات.

– يبرز نصيب سوق العمل من السياسة المالية التوسعية المنتهجة بين 2001–2014، في المبالغ المخصصة من الإنفاق العام ضمن البرامج التنموية من جهة ومن خلال التحفيزات الجبائية المقدمة لفائدة المشاريع والمؤسسات من جهة أخرى.

– إن المؤسسات المنشأة ومناصب الشغل المستحدثة تبرز بوضوح توجه الأفراد إلى المشاريع غير الإنتاجية كالخدمات والنقل هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاحظنا أن المشاريع أو المؤسسات الصناعية تم التركيز أكثر على الصناعات كثيفة رأس المال.

من الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها كما يلي:

– وجود علاقة توازنية في المدى القصير بين كل من معدل البطالة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز وبين معدل البطالة والجباية البترولية والإيرادات الضريبية من جهة أخرى، في حين هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين معدل البطالة وإجمالي كل من النفقات والإيرادات، أما عن علاقة معدل البطالة مع نفسه تم تسجيل وجود علاقة توازنية بينهما في المدى القصير والطويل.

– وجود اتجاه أحادي للسببية من معدل البطالة باتجاه نفقات التسيير ونفقات التشغيل والجباية البترولية والإيرادات الضريبية وإجمالي النفقات.

– وجود اتجاه أحادي للسببية من إجمالي الإيرادات إلى معدل البطالة أي أن التغير في الإيرادات التسيير يسبب التغير في معدلات البطالة.

- استجابة معدل البطالة لصدمة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز كانت ضئيلة جدا بحيث لم تتجاوز 3%، ونفس الأمر ينطبق على الجباية البترولية والإيرادات الضريبية بحيث لم يتجاوز تأثيرها نسبة 3% و2% على التوالي.

- في المدى الطويل يستجيب معدل البطالة للتغير في إجمالي النفقات والإيرادات بنسبة ضعيفة بحيث استقرت في حدود 9% ماعدا السنة الثالثة حيث قدرت استجابة معدل البطالة ب 12.27% بالنسبة للإيرادات، أما استجابة معدل البطالة للتغير في النفقات فقد بلغت أقصاها 6.41%.

هذه النتائج تدعم النتائج التي تم التوصل إليها سابقا من حيث المساهمة الضعيفة للسياسة المالية التوسعية في التراجع المسجل في معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014. وبالتالي فإن التحسن الذي عرفه سوق العمل من حيث مؤشر معدلات البطالة إنما يفسر بنسبة كبيرة بعوامل أخرى غير أدوات السياسة المالية، ومن أبرزها: مساهمة القطاع غير الرسمي في امتصاص أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية والتي عرفت زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، انتشار البطالة المقنعة أو بمعنى آخر الوظائف غير المنتجة أو ذات الإنتاجية المعدومة وقطاع الخدمات كمثال على ذلك إضافة إلى انتشار التشغيل المؤقت، تفضيل الشباب مواصلة التعليم مما يساهم في دخولهم متأخرا لسوق العمل، دون أن ننسى الزواج المبكر للإناث.

كخلاصة فإن مساهمة السياسة المالية بأدواتها الإنفاقية والضريبية جاء مخالف للنظرية الاقتصادية كما أن مساهمتها في زيادة القدرة الاستيعابية في سوق العمل يعتبر مؤقت وهذا بالنظر إلى خصائص مناصب الشغل المستحدثة والبطالة المؤجلة التي تنتظر أصحاب الشغل المؤقت.

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم جملة من المقترحات:

- ضرورة وضع بنك معلومات يضم مختلف الإحصائيات لتسهيل الوصول إلي هذه الأخيرة من جهة والحصول على معلومات موحدة.

- ضرورة التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي.

- ضرورة توجيه النفقات أو تخصيص النفقات الاستثمارية أو الاستثمار في المشاريع التي تحقق قيمة مضافة عالية.

- ضرورة مراقبة ومتابعة المستفيدين من التحفيزات الجبائية حتى يضمن تحقيق الهدف المنشود من منحها.

- **آفاق الدراسة:**

- الإدارة الالكترونية في سوق العمل كآلية للتخفيف من حدة البطالة.
- التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر: دراسة تنبؤية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-أحمد محمود أبو الرب، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، الأردن، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف (1985).
2-إسماعيل محمد بن قانة، "الإحصاء الوصفي والحيوي (دروس وتطبيقات)"، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، (2011).
3-أحمية سليمان، الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (2012).
4- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، الطبعة6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2010).
5-إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(1996).
6-إكرام عبد العزيز، "الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل"، الطبعة الأولى بغداد بيت الحكمة (2002).
7-ب. برنييه، إ.سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي"، الكتاب للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى،(1989) .
8-بشار يزيد الوليد، "التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية" دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، (2008).
9-بن أعماره منصور، "الضرائب على الدخل الإجمالي L'I.R.G حسب تعديلات قانون المالية 2010" الطبعة الثانية ،الجزائر، دار هومه، (2011).
10- ج.دن.ورسك، ترجمة محمد عزيز، محمد سالم كعيية، "البطالة مشكلة سياسية اقتصادية"، الطبعة الأولى، ليبيا منشورات جامعة قار يونس بنغازي، (1997).
11- جاياتي غوش، ترجمة سيف الدين عموص، "سياسات الاقتصاد الكلي والنمو وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية"، نيويورك، الأمم المتحدة، حزيران(2007).
12- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الإسكندرية، دار الجامعة، (1999).
13- حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)" الدار الجامعية، الإسكندرية،(2007).
14- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر (2005).
15- خالد عبد العظيم أبو غابه، حسنى محمد جاد الرب، "الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه (دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية)"، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،(2011).
16- رمزي زكي، "الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى"، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع (1985).
17- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت"، عالم المعرفة، (أكتوبر 1998).
18- رواء زكي يونس الطويل، "محاضرات في الاقتصاد السياسي"، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران (2010).

19- زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، "الاقتصاد الجزئي (أسلوب رياضي)"، الطبعة الثانية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، (2013).
20- سامي خليل، "النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى"، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، (1982).
21- سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،(2013).
22- سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى"، المملكة الأردنية الهاشمية، دار دجلة (2011).
23- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، (2009).
24- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،(2012).
25- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (1994).
26- طارق عبد العال حماد، "ضريبة المبيعات بمراحلها الثلاث (شرح طرق التحاسب الضريبي لتجار التجزئة والجملة)" (يوليو 2001).
27- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر.
28- عبد الحميد البلداوي، "أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية والإدارية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج spss" الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع ،(2009).
29- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية،(2011).
30- عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمة، محمود محمد إبراهيم هندي، "الإحصاء التطبيقي شركة العبيتات" الطبعة الأولى، الرياض ،(2007).
31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" الإسكندرية، الدار الجامعية،(2005).
32- عبد القادر محمد عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، (1997).
33- عبد الله شحاتة، "الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة،(2009).
34- عبد المطلب عبد الحميد، "الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)"، الطبعة الأولي، الإسكندرية، الدار الجامعية (2010).
35- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، بيروت–لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(أكتوبر 1971).
36- علي عبد القادر علي، "أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس العائد عوائد الاستثمار البشري" المعهد العربي للتخطيط، (أكتوبر 2001).
37- علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية) جمهورية مصر العربية"، الدار الجامعية،(2005).
38- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (2008).

39- فريدريك تون، ترجمة وردية واشد، "مدخل إلى الاقتصاد الجزئي"، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،(2008).
40- فلح حسن حلف، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، الأردن، عالم الكتاب الحديث، حداد للكتاب العلمي (2008).
41- فوزي عطوي، "المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة"، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان منشورات الحلبي الحقوقية، (2003).
42- كساب علي، "النظرية الاقتصادية (التحليل الجزئي)"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (2006).
43- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي" الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر، (1999).
44- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2008).
45- محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع (2006).
46- محمد بوخاري، "الاقتصاد الكلي المعمق، الجزائر"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
47- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، "اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، إثراء للنشر والتوزيع (2008).
48- محمد فاروق محمد الشبول، "العمل (وأثر الأجر على عرض العمل) في الاقتصاد الإسلامي" (2010).
49- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر التوزيع، عمان الأردن، (2008).
50- مدني بن شهرة، "سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية"، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع.
51- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسات الاقتصادية"، الطبعة الثانية، عمان، الأردن دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (2015).
52- نعمة الله نجيب إبراهيم، "نظرية اقتصاد العمل"، الإسكندرية، الدار الجامعية، (1997).
53- نوزاد عبد الرحمن، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن دار المناهج (2006).
54- هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، (بدون سنة نشر).
55- هيفاء غدير غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب،(2010).
56- يلس شاوش بشير، "المالية العامة(المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، (2013).
57- يوسف إلياس، "الوجيز في شرح قانون العمل رقم (71) لسنة 1987"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة المعاهد الفنية، معهد الإدارة / الرصافة، (1988-1989).

الأطروحات والرسائل الجامعية:

58- بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديــة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2005-2006).

59- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر (2014-2015).

60- بوصافي كمال، "حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية"، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2006).

61- خالد منة، "دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، (2014-2015).

62- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2005-2006).

63- عبد الله بلوناس، "الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، (2004-2005).

64- عيسى مرازقة، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر (2006-2007).

65- قصاب سعدية، "اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990 _2004)" أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2007).

66- يحيات مليكة، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2006).

67- بن بخيتة وردة،"سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، (2006).

68- نسيلي جهيدة، "أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2004-2005).

69- خنيش رابح، "مفتشية العمل في الجزائر التطور والآفاق"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1 ،(2011-2012).

70- ماجد محمد يوسف رابي، "الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين"، رسالة ماجستير جامعة النجاح، نابلس- فلسطين ، (2003).

71- مؤيد جميل محمد سيالة، "علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس- فلسطين، (2006).

الموسوعات:

72- جلال الشافعي، "**الموسوعة الضريبية** (الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على أرباح شركات الأموال، الضريبة العامة على المبيعات"، (1999).

73- عبد العزيز فهمي هيكل، "**موسوعة المصطلحات** الاقتصادية والإحصائية"، بيروت، دار النهضة العربية (1990).

المجلات:

74- الأخضر عزي وآخرون، "تحليل أثار برامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمنطقة المسيلة (دراسة اقتصادية اجتماعية)"، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 24،(سبتمبر 2005).

75- البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلي والمحبطة منها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 01، (2004).

76- توفيق صبري المراياتي، "دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار"، مجلة الخليج العربي، المجلة السادسة العدد 02، (سنة 2008).

77- جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر" مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة: العدد 41، (ربيع 2009).

78- زرمان عبد الكريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2001" أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، (جوان 2010).

79- شفيق عريش، عثمان نقار، روبي شفيق إسماعيل، "اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 33 العدد(5) (2011).

80- شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد، "سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية، المجلد العاشر، المعهد العربي للتخطيط، (يوليو 2008).

81- صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، "تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (var)"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (14)، (2008).

82- طالبي محمد، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.

83- عابد فضيلة، "آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة وخصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، (2010).

84- عبد الله علي، "دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية"، مجلة الباحث، عدد 06 (2008).

85- عمرو هشام محمد، "السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، عدد 45، (سنة 2007).

86- فاطمة إبراهيم خلف، "السياسة المالية والفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلة 4 ، العدد 07، (2011).

87- كمال رزيق، سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05.
88- كمال مخلوف، "الإطار التنظيمي لاتفاقية العمل الجماعية في التشريع الجزائري"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 04، (جانفي 2011).
89- محمد زرقون، "انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، عدد 07، (2009-2010).
90- معيفي لعزيز، "دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، (2011).
91- منية شوايدية، "طرق خوصصة المؤسسات العامة الاقتصادية في التشريع الجزائري-دراسة مقارنة" مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 32 ،(ديسمبر 2012).
92- مولاي لخضر عبد الرزاق،" تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011"، مجلة الباحث عدد 10 (2012).
93- ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد02، (2003).
94- نبيل مهدي الجنائي، "نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011"، للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 22.
95- هناء عبد الحسين الطائي، مهند عزيز محمد الشلال، "قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) (1990-2011)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17 (2015).

<u>الملتقيات:</u>

96- أحمية سليمان، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول:" السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع "، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، (26 -27 أفريل 2009).
97- سرير عبد الله رابح، "سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة"، الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (13-14 أفريل 2011).
98- صالح صالحي، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، (18-22 يناير 2004).
99- عبد السلام بوشوارب، "التشغيل والبطالة في الجزائر"، الندوة الجهوية للشرق، قسنطينة،(16-17 جويلية 2009).
100- عبد الله شحاته خطاب، "الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية :رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية"، المؤتمر العلمي العاشر"الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت – لبنان، (19 ديسمبر 2009).
101- عثماني أنيسة، بوحصان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" ملتقى دولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف،(11- 12 مارس 2013).

102- علام عثمان، "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014" الملتقى العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية،(25-28 يناير 2015).

103- قصاب سعدية، "مسار سياسة التشغيل في الجزائر:الجهود والنتائج 1962.2012"، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم،(13 ماي 2013).

104- محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية حول: دور التوجيه والإرشاد المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-13 جويلية 2005.

105- مقدم عميرات، ميلود زيد الخير،" مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي"، الندوة العربية حول: البطالة أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، (25-27 أفريل 2006).

المحاضرات:

106- أحمية سليمان، قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، مطبوعة خاصة بطلبة السنة الثالثة ليسانس قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2014-2015.

107- موجاج مهدي، محاضرات قانون العمل، 2009-2008

108- ساسان، محاضرات في قانون العمل الجزائري، من الموقع:
http://dr.sassane.over-blog.com/article-97108526.html

مراسيم وقوانين:

109- مرسوم رئاسي رقم 03-300، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 69-234، المؤرخ في 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 55، الصادرة في 14 سبتمبر سنة 2003.

110- مرسوم تنفيذي رقم 08-126، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 22 الصادرة في30 أبريل سنة 2008.

111- مرسوم تنفيذي رقم 11-104، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين ثلاثين وخمسين سنة ومستوياتها الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 14، الصادرة في 6 مارس سنة 2011.

112- مرسوم تنفيذي رقم 11-105، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-126، مؤرخ في 19 أبريل سنة 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 14، الصادرة في 6 مارس سنة 2011.

113- مرسوم رئاسي رقم 11-133، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 27 مارس سنة 2011.

114- مرسوم تنفيذي رقم11- 261، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لسلك مفتشي العمل الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 43، الصادرة في 3 غشت سنة2011.

115- مرسوم تنفيذي رقم 13-142، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم08-126، المؤرخ في 19 أبريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 21، الصادرة في 23 أبريل سنة2013.

116- مرسوم رئاسي رقم 13-173، يتمم المرسوم الرئاسي رقم 11-133، المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 25، الصادرة في 12مايو سنة 2013.

117- أمر رقم 10-01 مؤرخ في 16 رمضان عام1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يتضمن قانون التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادرة في 29 غشت سنة 2010.

118- قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1894 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،8 شوال عام 1404.

119- قانون رقم 90-11، المتعلق بعلاقات العمل، المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 17 الصادرة في 15 أبريل سنة 1990.

120- قانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر 2003.

121- قانون رقم 05-07 مؤرخ في 28 أبريل 2005، يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 الصادرة ب 19 يوليو سنة 2005.

122- الملحق الأول، مقرر منح الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الانجاز، الجريدة الرسمية، العدد 81 الصادرة في 14 ديسمبر 2005.

123- قانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2006، يتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 85، الصادرة في 27 ديسمبر 2006.

124- قانون رقم 12-07 مؤرّخ في ق 30 ديسمبر سنة 2007، يتضمّن قانون المالية لسنة 2008 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر سنة 2007.

125- قانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2008، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة في 31 ديسمبر 2008.

126- قانون رقم 08-02 مؤرخ في 24يوليو سنة 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 42، الصادرة في 27 يوليو سنة 2008.

127- قانون رقم09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2009.

128- قانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 80، الصادرة في 30 ديسمبر 2010.

129- قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 40، الصادرة في 20 يوليو سنة 2011.

تقارير :

130- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 13 جويلية 2008.

131- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر2009.

132- التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية 2011.

133- التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2012.

134- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013.

135- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، ديسمبر 2013.
136- التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014.محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، بنك الجزائر، ديسمبر 2015.
137- الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013.
138- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النتائج العامة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008.
139- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.
140- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.
141- قانون الاستثمار، الأمانة العامة للاستثمار، الجمهورية الجزائرية، 2007.
142- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المشروع الثاني للتنمية الاقتصادية العراقي الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: موجز في السياسة الضريبية (مراجعة نقدية لقانون الدخل وقوانين ضريبية أخرى للعراق)، شباط 2008.

المراجع الأجنبية:

الكتب:

143- Alain Beitone, Emmanuel Buisson-Fenet, Christine Dollo, Economie ,5eme édition France paris dauphine, 2012.
144- Assia Cherif, participation socio économique de la femme un état de lieu (cas de l'Algérie), maitre de conférence a l'ENSSEA Évaluation des progrès accomplis en Afrique dans la réalisation des objectifs du Millénaire pour le développement, rapport OMD. PNUD.2011
145- B. Bernier, Y. Simon, initiation à la macroéconomie, paris, BORDAS,1989.
146- Bernard Brevier, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, DUNOD ,PARIS 9e édition, 2007.
147- Bernard Saby, Dominique Saby, les grandes théories économiques, 2eme édition DUNOD.
148- Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui, transversale économie ellipses.
149- Mohamed Abbas AHERZI, Introduction à La Fiscalité, Alger, édition ITCIS 2010.
150- Mohamed Haddar, Macroéconomie, centre de publication universitaire ,2eme édition 2006.
151- Patrick Feve، Javier Ortega، Macroéconomie (approche pratique contemporaine) DUNOD ,2004.
152- Pierre Beltrame, la fiscalité en France, 18e édition, paris, DUNOD, 2012.
153- René Di Roberto, Maÿlis Durand-Lasserve, Marché du travail, emploi chômage Polycopié du cours d'économie Licence de Sociologie 1ère année Université Victor Segalen -Bordeaux 2.
154- René Teboul, Macroéconomie، édition Foucher، Vanves, 2006.
155- Florence Huart, Économie des Finances publiques, paris, DUNOD, 2012.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

156- Ahmed Zakane, dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique (essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'algérie) these de doctorat, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, université d'Alger 2002/2003.

157- Ait Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le context de la mondialisation (cas Algérie 1999-2014), these de doctorat, faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013/2014.

158- Bouriche Lahcene, Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009), these de doctorat, faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen 2012/2013.

159- Mohamed Fassi Fihri, L'impact de la conjoncture économique sur la situation en emploi d'une cohorte d'immigrants établie à Montréal, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître en sciences en Démographie, Université de Montréal faculté des études supérieures Juin 2003.
160- Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris1- Panthéon Sorbonne, juillet 2013.
161- privatisation des entreprises publique en Algérie(évaluation des performances SGP EL OUEST et GROUPE ERCO) , thèse de doctorat en sciences commerciales, université d'ORAN 2008-2009.

المجلات:

162- Ahmed Benyacoub, l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel Nº 24, printemps1997.
163- Moundir LASSASSI, Nacer-Eddine HAMMOUDA, 50 ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marche du travail en Algérie? Les cahiers du CREAD n°100 2012.
164- Youghourta Bellache, le secteur informel en Algérie: approches, acteurs et déterminants, les cahiers du CREAD n^0 105, 2013.
165- Musette Mohamed Saïb, Le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle? CREAD, Alger (2013).
166- Ummuhan Bardak, les politique de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie, ETF, septembre 2013.

الملتقيات:

167- Fatiha Talahite, Algeria female employment in transition, eight Mediterranean social and political research meeting, Florence-Montecatini Terme Mediterranean Programme of RSC(Robert Schuman Center for Advanced Studies at the European University Institue, 21-25 march 2007.
168- Mourad Medelci, La situation économique et financière de l'Algérie et le plan de relance économique, Colloque (L'Algérie sur le chemin des réformes), Groupe sénatorial d'amitié France-Algérie, 18 octobre 2001.
169- Philippe ADAIR, Youghourta BELLACHE, emploi informel et secteur prive en Algérie : contraintes et gouvernance de la création d'entreprises. Sur site :
170- http://fseg.univtlemcen.dz/pdfmecas/Philippe%20ADAIR%20%20&%20Youghourtha%20BELLACHE%20.pdf

التقارير :

171- Rapport de présentation de l'avant-projet la loi de finance pour 2003, N^0 29023/ MF/DGEP, 26 aout 2002.
172- Rapport de présentation la loi de finance pour 2006, N^0 30051/ MF/DGEP, 8 octobre 2005.
173- rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2007,18 septembre 2006 / APN.
174- rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, Bank of Algérie juillet 2013.
175- Rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, Bank d' Algérie juillet 2015.
176- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2010 $N^0$18, édition avril 2010.
177- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2012 $N^0$22, édition avril 2013.
178- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME donnée du 1ere semestre 2013 $N^0$23 édition novembre 2013.
179- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 $N^0$26, édition avril 2015.
180- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2015 $N^0$28,édition mai 2016.
181- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, Résultats 2010-2012. Volume $N^0$30. Edition 2014.
182- ONS, Annuaire statistique de l'algerie.$N^0$30.
183- ONS, activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013, N° 653.
184- ONS, activité, emploie et chômage en septembre 2014.$N^0$683.

185- ONS, Données- stat-emploi-avr2014-N^0 683.
186- ONS, activité, emploi & chômage en avril 2014. N° 671.
187- ONS, enquête emploi auprès des ménages 2010, collection statistique N^0 170 Alger mars 2012.
188- CNES, Le secteur informel : illusions et réalités ,24^{éme} session plénière, juin 2004 .
189- PROFIL PAYS ALGERIE ,femise2005, Janvier 2006.
190- Fiche pays Algérie (Aljazair les fiches – pays du CRI-Mai 2009).
191- Guide Investir en Algérie**2009**.KPMG SPA. 1er janvier 2009.
192- Note sur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005, Réf N18051/MF/DGEP, 17 juillet 2005.
193- Le Plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme Services du chef du gouvernement.
194- le comportement des principaux indications macroéconomiques et financières en 2008, ministère de finance, DR5/mai 2009.
195- principaux indicateurs économiques et financiers à fin décembre 2013 ministères des finances, direction générale de la prévision et des politiques mars 2014.
196- évolution économique et monétaire en ALGERIE, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Juillet 2015.
197- Loi n°90-11 du 21 avril 1990 relative aux relations de travail، code du travail 2001-2002، P22-23.

المواقع الالكترونية:

198- www.Ansej.org.dz
199- www.andi.dz
200- www.angem.dz
201- www.mtess.gov.dz
202- www.cnac
203- www.ads.dz
204- www.msnfcf.gov.dz
205- www.arab-api.org
206- www.bank-of-algeria.dz
207- www.premier-ministre.gov.dz
208- www.elmouradia.dz
209- www.ons.dz
210- -www.mf.gov.dz

قائمة الملاحق

ملحق رقم(1):: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 2003 -2014

السنة	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%
مؤسسات خاصة	538055	87.8	592758	89.2	888829	92.1	977942	94.1
مؤسسات عمومية	74763	12.2	71826	10.8	76283	7.9	61661	5.9
المجموع	612818	100	664584	100	965112	100	1039603	100

السنة	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%
مؤسسات خاصة	1064983	94.9	1233073	95.9	1494949	96.7	1577030	97
مؤسسات عمومية	57146	5.1	52786	4.1	51635	3.3	48656	03
المجموع	1122129	100	1285859	100	1546584	100	1625686	100

السنة	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%
مؤسسات خاصة	1676111	97.2	1800742	98.3	1953636	97.6	2110665	97.8
مؤسسات عمومية	48086	2.8	47375	1.7	48256	2.4	46567	2.2
المجموع	1724197	100	1848117	100	2001892	100	2157232	100

المصدر: بالاعتماد على

- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2010 $N^0$18, édition avril 2010,,P12.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2012 $N^0$22, édition avril 2013, p12.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME donnée du 1ere semestre 2013, $N^0$23 édition novembre 2013,P13.
- * MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 $N^0$26, P10.

ملحق رقم2: القيمة المضافة المحققة في القطاعين العام والخاص بين 2001 -2014

		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
زراعة	خاص	99.6	99.7	99.7	99.1	99.1	99.6	99.5	99.5	99.8	99.7	99.3	99.3	99.1	99.2
	عام	0.4	0.3	0.25	0.9	0.9	0.4	0.5	0.5	0.2	0.3	0.7	0.7	0.9	0.8
بناء وأشغال عمومية	خاص	69.1	71.2	70.8	78.2	79.8	80.2	81	86.7	87.1	98.7	86.4	87.4	86.1	83.1
	عام	30.9	28.8	29.2	21.8	20.2	19.8	19	13.3	12.9	1.3	13.6	12.6	13.9	16.9
صناعة	خاص	-	-	-	-	-	-	-	-	86.2	86.1	86.2	87.3	87.3	87.4
	عام	-	-	-	-	-	-	-	-	13.8	13.9	13.8	12.7	12.7	12.6
تجارة	خاص	93.9	93.4	93.2	93.4	94.2	94	93.3	93.3	93.6	94.1	94.1	94.2	94.1	94.5
	عام	6.1	6.6	6.8	6.6	5.8	6	6.7	6.7	6.4	5.9	5.9	5.8	5.9	5.5
نقل ومواصلات	خاص	73.5	74.3	74	349	418	78	79.2	81.1	81.4	81.6	82	80.4	83.8	83.5
	عام	26.5	25.7	26	146	180	22	20.8	18.9	18.6	18.4	18	19.6	16.2	16.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2015 $N^0$28,édition mai 2016,p38.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 $N^0$26, op.cit, p50

ملحق رقم(3): مخصصات تمويل المشاريع حسب قطاع النشاط (يتبع)

السنة	نقل		بناء وأشغال		صناعة		خدمات		سياحة		صحة		فلاحة	
	تمويل	شغل	تمويل	شغل	تمويل	شغل	تمويل	شغل	تمويل	شغل	تمويل	شغل	تمويل	شغل
2000-2012	9	15	9	34	62	35	13	12	5	1	1	2	1	2
2013	6.14	-	11.17	-	63.62	-	8.67	-	8.08	-	0.85	-	1.46	-
2014	7.99	-	8.87	-	68.75	-	4.78	-	5.05	-	0.8	-	1.2	-

ملحق رقم(3): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط في إطار ANDI

		فلاحة	صحة	سياحة	خدمات	صناعة	BTPH	النقل	مجموع
المشاريع المصرح بها	2012-2002	491	430	195	2844	3445	5900	18697	32002
	2013	157	88	121	1022	1544	1775	4183	8890
	2014	184	97	167	1075	845	2013	5522	9903
مناصب الشغل المستحدثة	2002-2012	5139	4582	3517	35147	103660	100991	46079	299115
	2013	2306	1536	8694	16427	62525	40844	16611	148943
	2014	2895	2076	7017	14945	71362	32887	19459	150641

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ملحق رقم (7):عدد المشاريع و مناصب الشغل المنجزة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بين 2012 -2014

قطاع النشاط	إلى غاية 2012		2013		2014		11المجموع	
	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	المشاريع	مناصب الشغل
فلاحة	2093	5257	2377	5240	5066	12643	9536	23140
صناعة تقليدية	1802	5209	1311	3080	3669	9661	6782	17950
BTP	2781	10439	1421	3791	2330	7123	6532	21353
Hydraulique	115	444	54	154	101	344	270	942
صناعة	3136	9509	2000	5254	2931	8718	8067	23481
صيانة	340	869	126	266	164	383	630	1518
صيد	51	120	71	179	148	624	270	923
أعمال حرة	159	372	116	220	285	618	560	1210
خدمات	9988	23235	6272	11712	8012	16102	24272	51049
نقل السلع	27000	44352	12283	16972	6074	7746	45357	69070
نقل المسافرين	7846	12402	2822	3947	1421	1965	12089	18314
المجموع	55311	112208	28853	50815	30201	65927	114365	228950

المصدر:

- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2014 $N^0$26, op.cit, p48.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME année 2012 $N^0$22,op.cit, p43.
- MDIPI, bulletin d'information statistique de la PME donnée du 1ere semestre 2013 $N^0$23, op.cit, p42.